





حاشية قول حمد في علم منطق الفاضل في تحليل  
الشيخ الاسلام سابقا المحمود المغفور

سجدة الغفر  
١٤٠٦  
منه



٢٨٨



المراد بها النعم الباطنة كالحواس والباطنة والعلوم والكمالات  
والكاف اشرف موارده اعني القلب نعمه باطنه ملك علمها على  
النعم الباطنة رعاية للمقابلته وانما كان اشرف لان فعله وان  
كان خفياسا يتصل بكونه شكريا غير ان ينضم اليه غيره

بسم الله الرحمن الرحيم

حمد الله الذي جعلنا من آلاءه الافاضل وشكرنا ذلك على ما انعمت علينا من نعم الامانة وصلوة وسلاما  
على محمد الهادي ائمة باوحد الدلائل وعلمه واصحابه المتوسلين باحسن الوسائل **اما بعد** فيقول فقر الخلق  
لا الله تعالى خليل بن احسن الله حالها لما فرغت عن تحفة المنيحة الصديقية التي منى بجله من الاجبة للخلق  
كلية كانت في بعض هذه الشرح وعوضت الكلية مشتملة على قواعد شريفة سمح بها الامعان ومتكفلة بتحقيقها  
راية وتدقيقك بديعة بحيث سابق معانيها الفاظها في الازهار مشيرة الى ما عليها وما لها وما فيها باذن  
الملك المنان فان شرح العلامة في غاية الاختصار ومتمم على النكت ولطائف الاعتبار فان كل سطر منه عقدا  
من الدلائل يمكن الاختصار وفي كل لفظ منه روضة من اللقى لا يذوقها الا انظاره فانه نتاج افكار الائمة الاعلام  
وغيره من مشجرات قوام البذل الفحول الفخام ولذا همار مقبول الخواطر والطبايع بأسرها وسحق النوازل  
والاسماع عن آخرها وان الخاشية كذلك اذ هي منسوخة من نوال الشرح مراعاة لاهل الزمان فان المهم قاهرة  
والرغبة في تعلم العلم فارة والذوق الى قليله والصوارف عنه متكررة وكانت الطلبة في زماننا قد  
اتخذوه التحقيق ظهريا وصاطبة شيئا فرينا بل صار امراد يعاجبوا وكانت غاية المهمل لا الرسالة مرفوعة  
فاسعفت بمرامهم بقدر الواسع والامكان مستعينين من الله الملك المنان ومقتصر اعاد كذا القاصد انهم قد  
الشرح والمختصر فانه الاطباء المؤدى الى الارباب وسميتها بمجلة الانظار في علم عريضة الافكار والبيان  
والنيل جمع بازل وهو الباعث الداخلي في بعضه من بعضه فانه في الخطا المقترب وبالصواب العجز لمعرف هدية مني  
والثابتة من يشق ناله وبصير في غاية القوة من  
واعلم ان التعارف في جواب لما الفعل  
الذي لفظا ومعنى بدون الفاء قال السيد  
السند بن سرة في حاشية شرح المفتاح  
قد وجدنا في حديث دخول القامع كونه  
ما ينبغي ان يكون في الائمة  
بالحديث كونه ذكره الحسن الفارسي  
في حاشية التلويح من

الافراد لاكتسب كما في الصحاح من علوم الافاضل الذي لا يعجز عن ما بين ولا يتقفل فتأمل **قول** منته يقال من عليه انعم على ما ذكره كتب اللغة في  
فان اكثرهم كما ترى اما على قولهم انتم فاعلموا انهم من ذرف اوسال والفواضل جمع فاضل وهي  
يكونون حديثا اولئك كالانعام بل هم اضل سبيلا واداءوا اليك ما لم يملكوا من فضل فاذا جاءهم  
شعاع من الحق كروا به واداءوا اليك ما لم يملكوا من فضل فاذا جاءهم  
انت الوهاب منك المبداء فاذا كان حالهم في بعض المحققين واليك الكتاب على ما قال السيد

الزينة المتعدية والمراد بالتعوي ههنا التعلق بالغنى في تحققة وجوبها كالانعام اعطاء النعمة واداءها العطايا  
التي لا يمكن على الممكنات وما يتبعها من الكمالات فانها على الدوام فايضة عنه تعالى على الممكنات فالافاضة  
اضافة الصفة الى الموصوف **قول** وسلاما خالف الشارح لكونه اولى **قول** على بيتك الاضافة تفيد التشريف  
فيفيد سبب الصلوة عليه صلى الله وسلم **قول** النبي في الشريف يقال فيه نباهة اي شرف فهو نباه وبنييه  
كذا في القاموس وهو صفة مؤكدة له **قول** محمد عطف ببيان لاضافة تصديرهم ببيان العلم بنعت ولا ينعت به  
**قول** امثل الافاضل الامثل الافضل كما في القاموس فهو تارة الا انه عليه السلام اشرف الخلق كما هو المشهور  
فهو صفة لمحمد لا انه صفة بوجه صفة والا فقدم على عطف البيان كوهو القانون **قول** وافضل الامثال مع  
افضل الافاضل ولا عيب في التكرار في الخطبة **قول** بحسب الشماثل جمع الشماثل مع الخلق واصله  
الحسن اليها اضافة الصفة الى الموصوف وهو ظاهر **قول** وكرم الخصائل جمع الخصائل بالكسر من قبيل  
اضافة الصفة الى الموصوف **قول** فلما كان الفوائد شارة الى سبب التاليف وهو انما يتم بامر من الاول  
بسبب ترجيح هذا الفن على سائر الفنون الثاني بسبب اختيار هذا الكتاب لكن لم يتوسع الاول لثمة امره  
من احتياج الناس اليه حتى حكم الفحول الاعلام بوجوب معرفته اما فرض عين لتوقف معرفة الله عليه  
كما ذهب اليه الجماعة واما فرض كفاية لان اقامة شعائر الدين بحفظ عقايد لا يتم الا به كما ذهب اليه اخرون  
على ما في شرح المطالع وشيئة سيد المحققين واختار المحقق المدقق صاحب الطريقة المحمدية الثاني  
**قول** وينزل الغرض فيه تعرض عن البرهان بان خشيته لم يكشف النقاب عن رجوه الفوائد الفناينة **قول**  
بجصيلها متعلق بالعرض المقدلان عمل المصدر بكونه في قوة ان مع الفعل لا يتقدم معموله عليه هذا هو  
المشهور والعلمية التفتتا في جواز عمل المصدر في ظرف المقدم وقال هو الاظهر فاعلى هذا قدم الممول  
على لرعاية التبع **قول** النهوض والقيام **قول** من جملة المصادر رفيعة مساححة ظاهرة **اعلم** ان حمدا  
مطلقا يجب حذف عامله على ما يدل عليه كلام ابن الحاجب فلا يجوز حمدا في كلام الفصحاء وقال  
نجم الائمة الذي ادى ان هذه المصادر واما ما فيها ان لم يأت بعدها ما يبيد بها وتعين ما تعلق به من  
فاعل ومفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو حمدا  
حمدا واما ما بين فاعل بحرف جر نحو سالك او بين مفعول بحرف جر نحو حمدا **قول** في حذف الفعل  
في جملة هذا اشارة الى ان المحشى لولم يذكر لفظ لك في العنوان كان كلامه خاليا عن المسامحة  
لانه انما اذرك المسامحة اتباعا لنجم الائمة وروما للاختصار ولكن يحذر **قول** سماعا ويمكن رفع المسامحة  
بان يقال ان خبر مبتدأ محذوف تقديره الكلام هو اي حمدا من جملة المصادر وفيمكن تطبيقه على ظاهر كلام ابن الحاجب

لان الكل ليس بمصدر بل المصدر  
لفظ الحمد فقط وهو مصدر  
فلقولك لك مدخل في جواب المدح  
كلمة من بيان لما هو  
ذلك التعيين والبيان اما بحرف جر  
لم يقل قوله حمدا في قوله حمدا لك وما لا  
انما قال يمكن لان خبره هو حمدا لك  
والقييد فلا تغفل من

في قوله حمدا لك مدخل في جواب المدح



وحد التامل ان التوقف  
على ذلك هو صدق الخبر  
الاول ولذا كان بطرس  
في الواقع بعد النعاج

ويعبر به عن ان قال  
المرسلون ان الله  
المعطوف عن المرسلون  
عليه



فيم فكان عوارضهم اعطاهم الا ان لما وصف العوارض بوصف ذوي العقول الذي هم اعطاء العطايا وكان الاعطاء والاعطاء مستقرا في كل واحد من تلك العوارض قال اعطاهم اي اعطى كل واحد من تلك العطايا

واعلم ان لفظ التخصيص فيदान ما منه الله تعالى من العلوم والكمالات افضل واشرف من كمالات الافاضل لانه محتاج كما لا يتم لكونه حاليا عن التكمول والادغام فيه رد على بعض الناظرين من غير الانعام ولانه سلم عن الحذف ايضا **قوله** فيكون من متعلقة بلمنحت ولا وجه لا تكاد الجواز يجعل المعنى المعقول مع تحقق الحق فتأمل **قوله** وايضا لئلا العوارض بيان **واعلم** ان العوارض بمعنى العطيا كما في ليست الاضافة من قبيل اضافة المصدر للفاعل والمفعول بل انما اضيف العوارض اليهم تكوهم اخذوا منها ولو كانا واصلهم اليهم او لكونهم باذين لها والاول هو المتبادر وتبين على كلا الوجهين اعترفت اضافة العوارض اولا ثم اعتبر اضافة المنع اليها فيكون من قبيل العام الى الخاص ولكن المواد بالاضافة البيانية ليس ما هو المتعارف حتى يراه ان العموم والخصوص من وجه شرط فيها وهو مفقود بل لها معنى اخر وهو ما يكون الغرض منها بيان للضاف وهو مذکور في الكلامية الى الفتح على شرح التهذيب فاندفع توهم التكرار **قوله** لكن عطف حلتصني عليه يدل على ايضا هو لان القيل على الاول كون من بيانية فيكون تقدير الكلام ما خلصتني عنه من من عوارض الفضائل والايضاح كون من متعلقة بلمنحت والعائد محذوف وهو كالايجي ولو قال لكن عطف خلصتني عليه انشعب بالمصدرية لكان العلم وهذا شعر

بانه لا يدل على ان ما مصدرية شيء سوى هذا العطف وقد عرفت ان ههنا قرينة غير ذلك **قوله** لا يصح عطف اي بدو تاويل **قوله** ويجوز ان يكون المراد خلافا لرواية **قوله** من اعطاه عوارض الافاضل فيكون لان اعطاء اعطاهم ملخص بين اعطاه جميع الاشياء واسلم اعطاهم عطايا الافاضل انواعا مختلفة في الشرف واعتبار التخصيص من بيانية ويجوز ان يكون الاعطاء مضافا الى الفاعل وهو عطيا بالافاضل **قوله** وعلى جميع التقادير الاطمان يقول فعلى جميع الوجود التكرار ظاهر بما مر **قوله** وقيل قد وقع التكرار فالاحتمال في العوارض ثلثة فعلى جميع الاحتمالات تكون الاضافة لامية لا بيانية **قوله** واللوخوذة او ليس منع الجمع

**قوله** فكان عوارضهم اعطاهم ولما كان المراد بالعوارض ما احسن اليهم وما احسنه قال اعطاهم ولا حاجة الى ان يقال ان كل واحد من تلك العوارض اعطاهم ولك ان تقول ان العوارض بمنزلة الشخص فتأمل وقنع ان تقدير المضارع اولى وهو يفيد تجدد ليجب تجدد النعم فيقتضي الظاهر صيغة المضارع فعدل عنه لامر من الاول تغليب الماضي على المضارع والثاني الاختار بان الحمد على ما تجدد ويستوي من النعم ليس في وسع الانسان ولك ان تقول لانه عجز عن المضارع بلفظ الماضي تنبها على تحقق وقوة **قوله** ثم اعلم ان كلمة تعاليلية اي تعليل الانسان الحمد كما في قوله تعالى وتكبر الله على ما همكم على ما في الاصل **قال** من من عوارض ومن من عوارض ومن من عوارض **قوله** الاشياء الهائلة للفضائل **قوله** الاشياء الهائلة للفضائل **قوله** الاشياء الهائلة للفضائل

واذا كان قائل ان الدنيا هي الامراض كلها والفقير وغيرهما بما يوجب الغوم والهموم وكما سوق العوارض والكمالات **واعلم** ان الكلام اما في مواضع حصول الفضائل اما في مواضع بقائها فتأمل **قوله** ثم عجز عن تلك الاشياء بها اي بكلمة العوارض حال كون تلك الكلمة استعانة وهي الكلمة المستعانة في غير ما وضعت له بعلة هي الشبهة **قوله** مصرحة هي ما يكون المذكور هو المشبه به **قوله** تحقيقه هي ما يكون المشبه بتحقيقات او عقلا **قوله** او شبه الفضائل الى والاعتارة المكنية هي التشبيه للمرض النفس عند الخطيب وعند الجمهور المشبه به السكوت عنه وهو الاول **قوله** في المروية اي في النفس **قوله** فجز عن المشبه به بلفظ المشبه وهو الفضائل والمشبه به في النبيل الحضة واشتبهت العوارض بتجنيب فلهذا امذهب السكاكي فالحشي خط بين مذهب الخطيب والسكاكي

لاني اول الكلام على مذهب واخره على مذهب اخر وهو ظاهر والصواب ان يقال او عجز عن المشبه الى ولو ترك قوله في النفس لم يرد عليه شيء **قوله** او خلصتني من واخصر فتأمل **قوله** اما تشبيه ادراك الفضائل اه ادراكات المسائل اما وجه عدم المناسبة فظاهر لانه لا جامع بينهما لان الادراك سبب الوجود والعوارض سبب الفناء والتزول فلا يحسن التشبيه وقيل وجه التشبيه بينهما انهما سبب الكثرة الاضطراب لان ادراك المسائل سبب اضطراب الدرك كالم العوارض سبب اضطراب التباينات الحضة وفيه وصف غير مشهور ولعل ذلك مبني على السامحة والمراد به متاقي ذلك الادراك كالعوارض في انشاء الوجود فتأمل **قوله** منصوب بفعل الاخصر ان يقول وما من في هذا جاري في الصلوة الا ان الحذف ههنا جائز كما لا يخفى **قوله** وبالنسبة للطفة المستخرجة بالفكرة المورثة في القلب من تلك كانت اذا اشرفها بنحو قضيب على ما قال السيد المحققين في شرح المفتاح **قوله** كهي قال بنجم الائمة قد تفضل الكاف في السورة على المرفوع نحو ان كانت انتهى وقال صاحب التوضيح قد تدخل الكاف على الضمير والضرورة وقال جالد الاذهري ان الكونيين والفراء لا يخلصون ذلك بالضرورة قال صاحب الفخر انتهى **قال** الشايع العلامة على عامة من لحقهم اي على جميع الانبياء من البشر او مطلقا فعلى هذا يظهر ان قوله لا يتما على محمد بن عبد الله المختار واهوانه عليه السلام افضل الخلق **قوله** يجوز ان يكون الاخصر ان يقول يجوز فتح الهمزة وضمها **قوله** وهو الظاهر ومن المقام لانه يقتضي ان المذكور امر صالح لا ان يكون عليه لتعظيم النبي واله للنعيم لتابعه تعظيم النعم الحقيقي بانهم صاروا متعين لنا بهدائيتهم الى الله المستقيم والاسعادة الدارين فكان ان تعظيم النعم الحقيقي تعظيم النعم المجازي سنة قديمة عادة مستمرة وتكميلا للحمد لان من لم يشكر الناس لم يشكر الله ولو شاء الله ان يعزهم الهمزة يتبادر التقدم بحسب الزمان وهو

وجه ان التشبيه مع وجهه قد علم مما مر ولان ادراك المسائل مرغوب في النفس والعوارض منفردة فيستحق الطعن عن تشبيه الحسن بالقيبح **قوله** او فناء كل منهما فان العوارض تنفد بالنبات الحضة وادراكات المسائل تنفد بالانسان **قوله** او فناء كل منهما فان العوارض تنفد بالنبات الحضة وادراكات المسائل تنفد بالانسان **قوله** او فناء كل منهما فان العوارض تنفد بالنبات الحضة وادراكات المسائل تنفد بالانسان



ناظر الى الاحتمال الثاني والاولية اضافية لانه منصب النبوة اقدم النعم والبركة واشرف حجج البرهان الى اود ليل الى الاستدلال من المردود الى العلم بحركة الاوراح

ليس بمردود وحججه التقديم بحسب الرتبة والشرف لا يخلو عن تكلف فوجه الصلوة عليهم حتى يجتنب **قول** والانسب في ذلك **قول** اي اشرف النعم هذا ناظر الى الاحتمال الاول **قول** الايمان والاسلام وخواص النبوة والرسالة مثل الصبر لعصمة عن الذنوب والامن من سوء الخاتمة فالمراد هذا النوع من انواع النعم فاذا كان الانبياء مستحقين للصلوة بهذا السبب كان مستحقا قمرهم بنصب النبوة اولى والاو لا ترك الرسالة لان الاستحقاق بها كان بالطريق البرهان الذي لا يخفى **قول** او اولى النعم بحسب الشرف والرتبة

الشرف وجعل اضافته لخواص النبوة بيانية خلاف الظاهر على انه يوجب فوت تلك النكبة ثم التقديم الرتبة غير التقديم بالشرف على ما تقر في محله الا ان الظاهر هنا انهما بمعنى واحد فلو قصر على الاول لكان اولى لانه يومهم لخلاف فالاولى والرتبة فتأمل **قول** لا يجب الزمان يعني ليس المراد بالاولية هو التقديم بالزمان كما يتبادر اليه الاذها لانه يلزم ان يكون الوجود من النعم المتقدمة الوجبة للصلوة على الانبياء عليهم السلام وهو الوجود لا يشترط له في استحقاق الصلوة وفيما انه منقوض بالايمان والاسلام فالاولى ان يحمل الاولى على اول النعم الوجبة لسعادة الدارين وهي النبوة اذ لا منصب فوق منصب النبوة التي وجدت الدنيا والاخرة وما فيها من النعم التي لا تحصى ولذلك قد استمرت العادة على قرآن تعظيم الانبياء بتعظيم النعم الحقيقي نعم الله ببركاتهم في الدنيا والاخرة فتعبر **قول** وفي الخصة الخبر مبتداء وهو قوله ما فيها وقوله من الصفات البديعية حال من الضمير المستقر اعني فيها ولا يخفى ما في الاربعة الاول من تجنيس قلب وهو الاختلاف في ترتيب الحروف الا ان صاحب المفتاح لم يجعله من التجنيس بل من القلب وما لحق بالتجنيس ان يكون اللفظان داجيين الى اصل واحد مخفوف وجهك للدين القيم وهما متقان من القيام وكذلك الافاضل والفضائل والقواضل مشتقات من الفضل والنعمت والبعوث فيها تجنيس تصحيف وتجنيس خط وهو توافق اللفظين في الكتابة سواء كان بينهما جناس او لا ولا عبرة بالاعمال وما وقع في بعض النسخ من ذكر العواصف في هذا المقام فهو سهو من النسخ **قول** ودل بصيغ التفضيل على صيغة المجهول في قوله ظرف مستقر صفة الصيغ اي الكاشنة في قوله باعلى الم جعله حال خال عن الحسن وجعل بل فاحوذ اسن للدلالة بمعنى الاشارة لا يخلو عن بعد وكذا جعله مجازا عن قصد الدلالة وكذلك حمل الباء على الزيادة جعل الصيغ نائب الفاعل بعيدا ولو قيل في صيغ التفضيل دلالة على ان خصاله لم يكن اوضح واخفان قلت ان تفضيل النبي على سائر الانبياء وتفضيل الله على غيرهم يفهم من لفظ شان

اي المركب من هذه الامور لكل واحد منها لانه الايمان مشترك بين النبي واتباعه فصارت لكل مشقة كرامة الاستحقاق للصلوة وهو فاسد

وجه التامل ان التقديم بالشرف هو تقدم العلم على العمل والتقدم بالرتبة هو تقدم الصف الاول على الصف الاخر فانه يتبدل بتبدل الاعتبار فها متغيران والاعتبار على طريق عطف التفسير يوم الاتحاد

وجه ان حديث قرآن تعظيم النعم بتعظيم النعم الجاهل يخرج الاسلام والايمان من البيان لان السبب للصلوة عليه وآله هو الانعام وتبليغ الشريعة الحق التي هي سعادة الدارين وهو مشترك بين النبي وآله ولذلك سماه العلماء ولاة الانبياء

فقد جعل قوله بصيغ نائب الفاعل لول بل هو بعيد جدا وجهه ان الصيغ والتم لا يقدرون ولو جعلوا الصيغ نائب الفاعل لكان ان يكون الصيغ مفعولا وهذا لا يلزم في الراجح الظاهر الذي اشارنا اليه

ولا يدل

المعروف عند المحدثين

الظاهر ان يكون الصيغ مفعولا

الظاهر ان يكون الصيغ مفعولا

الظاهر ان يكون الصيغ مفعولا

ولا يدل عليه احد قلنا ولا ان المقصود منه فيكون المعنى النعمت من بين من لحقهم ولا ان المراد بالاشمال من لحقهم مشددا ولو كان المراد بالدلائل دلائل نبوته عليه السلام لا يتم المقصود فتأمل **قال** الشارح العلامة وعلى الله واصحابه فالمستثنى محمد وآله مع انه لم يذكر آل من لحقهم فحتاج الى تقدير المعطوف فكانه قال وعلى آلهم سيما على محمد وآله لان الدلائل لا تدل على نبوته من لحقهم بل على نبوته من آلهم فحتاج الى تقدير المعطوف فكانه قال وعلى آلهم سيما على محمد وآله لان الدلائل لا تدل على نبوته من لحقهم بل على نبوته من آلهم

التقدير لان من يعبرم لاننا نقول يلزم التوبة وفيه انه لا يحفظ عطف وآله بعد الاستثناء فلا بد من تقديره لاننا نقول اي كنت لا اسهره باستقباله يقال تغلب بالامرث اغل به عما في القاموس وللغنى ما ينفع الى الاشتغال بقول العلي اكتب في زمان وعسى ان اكتب في زمان اخر فذكر كماله وعسى ان اكتب في زمان اخر فذكر كماله وعسى ان اكتب في زمان اخر فذكر كماله

واريد بهما المجموع للركب منهما وما دخل عليه **واعلم** ان التوقع يستعمل فيه لعل والمطموع فيه يستعمل فيه غرض والتوقع اقرب من الطمع عما قال سيد المحققين في شرح المفتاح وما ذكره المحقق من قوله كفت لانهم لازم لذلك قوله لانهم في القاموس نهر العجل نجره انتهى لا يقال فيه اخذ قبل المذكر لاننا نقول للرجوع وهو انثى معلوم من المقام لان الشارح في صده بيان سبب التاليف وهو سؤال السائل على وجه لا يحل على ان التعليل يقتضي سبق السؤال وقوله باستقباله متعلق بانه والمصدر مضاف الى المفعول والباء في كلامه يجره متعلق بالاستقبال وهو الظاهر وجعل الاستقبال

العلم ندرتهم مضاف الى الفاعل والباء متعلقا بانه متعلق لا يخفى على التامل **قول** قال الفرسون يريد بالسائل على البلب فلديشتم طالبعون الاحتياج الى المال على ان العلم لا يجب الفقيران كما اوجبه المال **قول** لا تشهر تصوير المعنى لا تقدير الاعراب كما نوه **قول** اذ استلكت كلمة اذا ظرفية لاشتراطية كما هو التبادر من دلالة النص لان **قول** فاما ان تعطيه اي في لك اما ان لا **قول** ولم يقع من القناعة **قول** بهذا الذي لا يقال الاحتياج الى العلم ليس بذي فضل عن كونه ليسا بل هو وعد لان كلمة لعل للترجي وهو المتوقع لاننا نقول

انه دلائل محرق **واعلم** انه لا يمكن ان يقال ان ذلك القول وعد لكن لا يؤدي خلفه الى الكذب لان الكلام اذا قيل لعل وعسى يخرج من ان يكون غربة فانه بمنزلة الاستثناء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حق بني قريظة لعننا امرناهم بذلك ولم يكن امرهم بذلك ولم يكن ذلك كذا بالكون كلامه الشريف مقيد بالعلل عما في المحيط فتأمل **قول** بل اقتح على الكفاية اي بل لم يترك اقتراح بل دام عليه فتأمل **قول** كما هو كما للملازمة لاشارة الى وجه تخصيص الصباح والى بالذکر من بين سائر الاوقات ويحتمل ان يكون المراد بهما مجرد الملازمة

وجه ان هذا امر ما ذكره المحقق لان لا يقتضي الرد فكانه قال اقتح للطلوب ان شاء الله تعالى وجهه ان اصل الاقتراح ثابت قبل التعليل وهو ان

الظاهر ان يكون الصيغ مفعولا

الظاهر ان يكون الصيغ مفعولا



هذا هو الحق لا يخفى على احد  
والعلم بالحق لا يتوقف على العلم  
بالاشياء بل على العلم بالحق  
فان العلم بالحق هو العلم  
بالاشياء كما هي في ذاتها  
وليس العلم بالاشياء كما  
يبدو لنا في الظاهر بل كما  
هي في الحقيقة

واما كان اول الاشارة بان كلمة  
قد مقدرة في عبارة الشارح من  
فعل هذا لا يلزم ان يحكى اليه في كل يوم فتأمل **قول** شرعت فيه الاولى ان يقول قد شرعت فيه امر  
في الكتب **قول** وهذا النسب بما نحن فيه لانه يكون طالب العلم منطوق العلم الكلام جند والعبارة  
اقوى من الدلالة كما لا يخفى **قول** وهنا قد وجد لا يقال ان المسؤل عنه هناليس من جنس المال  
فلا يفتح بوجوه لان التباد منه الموجود للشارح لا نقول ان شرايط المسؤل عنه وهو كسب الفوائد  
الفنارية موجودة محققة في الكمال وجه فانه موجود كمال **قول** قد عده اي عد المسؤل عنه عدم  
استحقاقه للاحتمال المسؤل عنه وفيه لان استحقاقه لمطلوبه ان لا يكون امرا مقبولا شرعا  
وعقلا مع القدرة على قضاء الحاجة كمن ملك نصا باوصال عليه الحول ولا يعطى زكوة لاستحقاقه وكما هو  
المحشى على العمل بالشئ الثاني وهو ان يكتفي في اقصر الايام لا يلزم ولا وجه في الجواب  
ان يقال لعل الشارح يذهب الى ان الاشتغال بالاهم من التصنيف في العلوم الدينية او التدريس فيها او غير ذلك  
من الموانع كما هو مقتضى حسن الظن والا فالذي يقتضيه ان الكريم قضاء الحاجة قبل السؤل عنه ولا يلزم  
ان الرد الذين مع وجود المسؤل عنه قد يفتقد له امر **قول** في استحقاقه الادب ان يقال لا يتوقف **قول**  
اتوه بالقصور لا بالصدق بالادب بالاحكام للملازمة كما هو للتبادر وخصيصة النوع لا تلازم لقوله عن اقتراح  
ان يقال ان يقال فلما لا ولعله جمل على التخصيص بالذكول ان الظاهر ان مع شركاء في السؤل بقرينة  
الاخوان على ان مثل هذا المسؤل يشك كل طالب تحقيق من ارباب الاستعداد فالاشكال يسئل عن نفسه  
وعنه افعال ونسب فلا يخفى ان كل من ابل ههنا قوم فاعلموا ان راجع الى المقصود من المقام  
هذا غاية توجب الكلام **قول** اغنوم الاكسب لا للوجوب فالشارح عدا ولا ما عنده معلوما  
فلم يجز ان لا يحل في تحصيل العلم وعدم الخلاء من عن اقتراح بالجواب الذين الى العمل بالحديث  
فاجابه **قول** ولو شق مرة حال من ضمير اغنوم كما هو الظاهر للتبادر ولو كان اغناكم شق مرة  
ولا تعدوه قليلا فاما جعل متعلقا ومربط بالمسئلة فريك كما لا يخفى **قول** اي الحاجة وفي النسخ  
الالحاح مثل الا في انتهى ثم الحاف ان يدرك المسؤل عنه حتى يعطيه وفي النسخ ايضا اقتربت  
عليه شيئا اذ الله من غير روية واقتراح الكلام ادعاه وفيه ايضا انجال الخطبة والشراب لانه  
من غير شئ له وفي القاموس حكم جائي فيه حكم انتهى وروية عطف نفسه للفكر ومن متعلق بالسؤل  
فالرد بالاقتراح السؤل من غير فكر **قول** وهذا السؤل مكر عرفا وعادة ولذلك فسر بالالحاح  
عانه مقيد بقوله في كل صباح ومساء فلا خفاء في صحة هذا التفسير فتأمل **قول** لان الاقتراح وانطبق  
على المدعى فلا يدل على ان الحاح يلزم الاقتراح كما مر ولو قال اي سؤل من غير روية وفكر كان ظاهر

هذا هو الحق لا يخفى على احد  
والعلم بالحق لا يتوقف على العلم  
بالاشياء بل على العلم بالحق  
فان العلم بالحق هو العلم  
بالاشياء كما هي في ذاتها  
وليس العلم بالاشياء كما  
يبدو لنا في الظاهر بل كما  
هي في الحقيقة

واما كان اول الاشارة بان كلمة  
قد مقدرة في عبارة الشارح من  
فعل هذا لا يلزم ان يحكى اليه في كل يوم فتأمل **قول** شرعت فيه الاولى ان يقول قد شرعت فيه امر  
في الكتب **قول** وهذا النسب بما نحن فيه لانه يكون طالب العلم منطوق العلم الكلام جند والعبارة  
اقوى من الدلالة كما لا يخفى **قول** وهنا قد وجد لا يقال ان المسؤل عنه هناليس من جنس المال  
فلا يفتح بوجوه لان التباد منه الموجود للشارح لا نقول ان شرايط المسؤل عنه وهو كسب الفوائد  
الفنارية موجودة محققة في الكمال وجه فانه موجود كمال **قول** قد عده اي عد المسؤل عنه عدم  
استحقاقه للاحتمال المسؤل عنه وفيه لان استحقاقه لمطلوبه ان لا يكون امرا مقبولا شرعا  
وعقلا مع القدرة على قضاء الحاجة كمن ملك نصا باوصال عليه الحول ولا يعطى زكوة لاستحقاقه وكما هو  
المحشى على العمل بالشئ الثاني وهو ان يكتفي في اقصر الايام لا يلزم ولا وجه في الجواب  
ان يقال لعل الشارح يذهب الى ان الاشتغال بالاهم من التصنيف في العلوم الدينية او التدريس فيها او غير ذلك  
من الموانع كما هو مقتضى حسن الظن والا فالذي يقتضيه ان الكريم قضاء الحاجة قبل السؤل عنه ولا يلزم  
ان الرد الذين مع وجود المسؤل عنه قد يفتقد له امر **قول** في استحقاقه الادب ان يقال لا يتوقف **قول**  
اتوه بالقصور لا بالصدق بالادب بالاحكام للملازمة كما هو للتبادر وخصيصة النوع لا تلازم لقوله عن اقتراح  
ان يقال ان يقال فلما لا ولعله جمل على التخصيص بالذكول ان الظاهر ان مع شركاء في السؤل بقرينة  
الاخوان على ان مثل هذا المسؤل يشك كل طالب تحقيق من ارباب الاستعداد فالاشكال يسئل عن نفسه  
وعنه افعال ونسب فلا يخفى ان كل من ابل ههنا قوم فاعلموا ان راجع الى المقصود من المقام  
هذا غاية توجب الكلام **قول** اغنوم الاكسب لا للوجوب فالشارح عدا ولا ما عنده معلوما  
فلم يجز ان لا يحل في تحصيل العلم وعدم الخلاء من عن اقتراح بالجواب الذين الى العمل بالحديث  
فاجابه **قول** ولو شق مرة حال من ضمير اغنوم كما هو الظاهر للتبادر ولو كان اغناكم شق مرة  
ولا تعدوه قليلا فاما جعل متعلقا ومربط بالمسئلة فريك كما لا يخفى **قول** اي الحاجة وفي النسخ  
الالحاح مثل الا في انتهى ثم الحاف ان يدرك المسؤل عنه حتى يعطيه وفي النسخ ايضا اقتربت  
عليه شيئا اذ الله من غير روية واقتراح الكلام ادعاه وفيه ايضا انجال الخطبة والشراب لانه  
من غير شئ له وفي القاموس حكم جائي فيه حكم انتهى وروية عطف نفسه للفكر ومن متعلق بالسؤل  
فالرد بالاقتراح السؤل من غير فكر **قول** وهذا السؤل مكر عرفا وعادة ولذلك فسر بالالحاح  
عانه مقيد بقوله في كل صباح ومساء فلا خفاء في صحة هذا التفسير فتأمل **قول** لان الاقتراح وانطبق  
على المدعى فلا يدل على ان الحاح يلزم الاقتراح كما مر ولو قال اي سؤل من غير روية وفكر كان ظاهر

هذا هو الحق لا يخفى على احد  
والعلم بالحق لا يتوقف على العلم  
بالاشياء بل على العلم بالحق  
فان العلم بالحق هو العلم  
بالاشياء كما هي في ذاتها  
وليس العلم بالاشياء كما  
يبدو لنا في الظاهر بل كما  
هي في الحقيقة

واخبر **قول** ولا يكون ذلك اي الاقتراح الالفية رغبة وهي الباعث للتأليف **قول** غير عن  
المتفدين بالاخوان للدلالة على المماثلة في العلم والكمال عن الشارح من ضمن نفسه فكانه من نفسه  
منزلتهم تواضعافا والشارح منهم فصلا واخوانا وهذا انما يتم اذ لم يكن لفظ الاخوان من  
كلام المقترح وحكاية عنه فيكون المراد بهم من كان مثا دكاه وما غلله فتأمل **قول** واظهار  
الشفقة اللازمة للاضوة الطينية فالإيقال ان الشفقة ظاهرة هذا التأليف لان اثرها فيكون  
برهاننا انما قلنا نعم الامر كما مر ذكره الا ان هذه الدلالة عقلية والكلام في اللفظ فظهر من هذا  
ان الباء في قوله بهذا متعلق بقولنا الظاهرة فيكون صفة ولو قال لفظها والشفقة الباعثة  
على هذا التأليف لكان اولها ولا يقال ايضا اعتبار الختم واعتبار اظهارها والشفقة متناهيان  
باعتبار لامها لان لازم الاول عدم العلو ولازم الثاني العلو لا نقول ان الثاني في هو اظهارها والعلو  
لانفس العلو ان النكتة امر اعتباري والاولى كلمة او فتأمل **قول** التبعية بالاخوان فعلم هذا التوجه  
لا تنزل لنفس منزلتهم بل فيه تنزيلهم منزلته مشاركة الى دقة الكتاب وغموضه فيتوقف تحصيله  
على السلي الكامل وعلى صدق الرغبة وعلى النفس الحقة والذهن الصافي عن الافات القاصدة لفرم  
المعاني فيكون فيه حيث المتفدين على تحصيله المقصود من غيب التأليف وترويجه وهذا  
انما يتم اذ لم يكن حكاية لسؤل الاخر وبيان الطريق اقتراحه **قول** ولكل وجهه هو مواليها و  
هو اقرب الى البياض اي لكل امته قبله ولكل قوم من المسلمين جبهة وجانب من الكعبة و  
التنوين بدل الاضافة هو مواليها احد المفعولين محذوف اي هو مواليها وجبهة ووالله مواليها اياه  
انتهى **قول** واعلم ان هذا يدل على مساواة الاعتبارين فلذا قال فان قيل متفرعا على ما قيل  
ومعارضه الدليل المطوى **قول** يرجع الاخير بل بعينه وجه ذلك اي ذلك القول بل بعينه ذلك لان  
تركية النفس منى عنها وتجوز ان كتاب انتهى عنه مع وجوه المحل الصحيح لا ينبغي كما يشتر كلامه **قول**  
محدثا بالنوع بدل عليه قوله ان اول كل توفيق وانعام فاذا كان المقصود تحديث النعمة لا يكون المقصود  
مدح التأليف وفيه ان الامنافات بينهما اذ لا تراحم في النكبات وهو ظاهر لا يقال ان احتمال التحذير  
ينافي لا نقول ان زمانها مختلف فان التحديث انما هو بعد حصول المؤلف بالتوفيق لا اله  
والاستحقاق وانما هو حين الاقتراح وقيل العلم بما حصل له من العناية الالهية والتوفيق الرباني فان  
مناجات وما قيل انه يحتمل ان يكون اعتذارا عما فيه من القلم والحلل من الفهم فهو جواب  
اخر عن السؤل وفيه انه لا يصح كذلك لان الكتب في يوم من اقصر الايام لا يمنع اعادة النظر  
فيها

هذا هو الحق لا يخفى على احد  
والعلم بالحق لا يتوقف على العلم  
بالاشياء بل على العلم بالحق  
فان العلم بالحق هو العلم  
بالاشياء كما هي في ذاتها  
وليس العلم بالاشياء كما  
يبدو لنا في الظاهر بل كما  
هي في الحقيقة

وجه ان التبادر ما حمل المحنة عليه  
فللمقترح لطيف شرعا قيقا غامضا وهو  
الذي يق بمطالعة المتفدين كما لا يخفى  
وجه الاولوية ان كلمة او لمع الخلو  
وان كلامها صامح لان يكون نكتة  
والجوع كذلك اذ لا تراحم في النكبات  
وج يندفع تشباه المناجات من  
وجه ان اللاد بالزوم هو اللزوم في الجمل  
ولو باعتبار القرانين فلزوم العلو  
انما هو باعتبار ان الشفقة الموجبة للاخر  
عليهم بهذا التأليف لا ينفك عن العلوان  
اليد العاخير من اليد السفلى كما لا يخفى  
فالمضاف اليه المحذوف لفظه الاثمة  
فعلم هذا المحذوف هو لفظ القوم من  
ان كتب مثل هذا الشرح في مثل هذا الوقت  
ينبغي ان كان الاحكام والافتان وعن الاطلاع  
البالغ الى الغاية فكلامه يضمن نكتة واعتبار  
تحتاج الى الفكر البصير والنظر الدقيق فتنبط  
ان العترة في هذا المقام هو اللزوم المعنوي  
ارباب المعاني لا المنطوق فلا يتوهم ان النكتة  
الذكور لا يقتضيه الدقة من  
وعده النعمة مأمورية وشهاد اركاب  
المنهي عنه فيجوز احتمال امتثال الامر بعينه  
فتأمل من



وجبه ان تجوز الكتب في اقل الايام  
لا يصح للعقل ان ينظم اليه  
عدم اتعادة النظر

لان التعريف للماهية لا لا افراد  
وجبه ان الكبرى والصغرى من الاسماء  
الاضافية وكذا الشافية فلا  
يصح لان يكون تعريفها

الفاء فيصح  
كما يدل عليه فاء التعريف

وهو مقابل للجواز المرسل

ففيما وضعت احقيقة فالكل  
حين الوضع ليست ولا جازكا  
لجوز ان الحديث فانه ليست  
بمتحدة ولا ساكن

يتوقف الجواز على القرينة توقف الكل  
على الجواز عند اهل المعاني وعلا الشط  
عند اهل الاصول

فانه تدل على ان المراد بالفرائد ليس معناه الحقيقة واقا ان المراد بها المسائل ففيه نظرا من قبض  
ويمكن ان يقال ان شبه الفاظ الرسالة بالاصواف المشتملة على الفرائد وازداده الفرائد اليها تخيلا  
ولا يخفى **قول** والتحقيقية يمتيز بها عن الكتي عنها وعن التخيلية **قول** محققات او عقلا  
بان يكون ذلك المعنى معلوما يمكن ان يشا اليه بشارة حية او عقلية **قول** وهي متحققة عقلا  
ايلا ما لان مسائل النطق ان كانت باحثة عن احوال العقول الشائية كما هو التحقيق  
فعدم وجودها حقا فلا انها قضايا ذهنية حينئذ وان كانت باحثة عن احوال العقول

مرة بعد اخرى في اقل الايام كما لا يخفى فتأمل **قول** شبه المسائل الظاهر ان الشبه معاني الرسالة  
وهي اعم من المسائل شمول المعاني للتصورات ايضا ولعله خص المسائل بالذكر لكونها اعمدة  
ومقصودة بالذات منها **قول** وهي اي القرينة في ضمن الفرائد وقد فر ما عصام الدين بالذرة  
الشمسية التي تحفظ في ظرف عارضة ولا تخلط باللبال لشرفها انتهى وفيما ذكره المحشي نوع قصور  
لانه اعم منها كما لا يخفى فتأمل **قول** في النفاسة متعلق بشبه في النفاسة والمرغوبية وجه الشبه وهو ظاهر  
**قول** فغنى عن الشبه يعني قصدا للاق الفرائد على المسائل بسبب تشبيه المسائل بمعناه الحقيقي  
لان سدا للاستعارة هو تشبيه مثل ان اطلق الشرح على شفة الانان وقصد تشبيهها  
بشعر الابل في الغلط يكون استعارة وان اريد به المطلق كان مجازا انما هو لا فاللفظ الواحد  
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا **قول** استعارة مصرية  
تحقيقية المشهور ان اللفظ المتعمل في غير ما وضع له المشابهة استعارة والتقييد بالضرورة  
ليس شهور بين المجرى ولعله تبع في ذلك لبعض الافاضل فالاولى الموافقة لهم ولو قيل تصحيجية  
وتحقيقية او مصرية وتحقيقة لمحصل التشكيب وفيه ما لا يخفى لان ما ذكرته انما هو في مطلق  
الاستعارة التي هي للقسمة للمكيته وليس الكلام فيه بل الكلام في مقابل المكيته فلا يتبادر عليه **قول**  
الكلمة المستعملة خرج بها الاستعارة التمثيلية **واعلم** ان الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له اصطلاح  
التخاطب لعلاقة وقرينة مانعة عن ارادته مجاز وان كانت علاقة غير الشابهة مجاز مرسل  
والاستعارة **قول** لعلاقة تفتح العين دون الكسر **قول** هي الشابهة هذه الجملة صفة لعلة فيخرج  
بها عن التعريف الجواز المرسل **قول** مع قرينة الاولى وقرينة لان القرينة ليست من توابع العلاقة  
بل كل منها ما يتوقف عليه الاستعارة بل الجواز **قول** مانعة عن ارادة الموضوع له خرج به الكناية لانها  
وان كانت مع قرينة لكنها ليست بمانعة عن ارادة الموضوع له على ما قالوا **قول** اضافتها الى الرسالة  
فهذه تدل على ان المراد بالفرائد ليس معناه الحقيقة واقا ان المراد بها المسائل ففيه نظرا من قبض  
ويمكن ان يقال ان شبه الفاظ الرسالة بالاصواف المشتملة على الفرائد وازداده الفرائد اليها تخيلا  
ولا يخفى **قول** والتحقيقية يمتيز بها عن الكتي عنها وعن التخيلية **قول** محققات او عقلا  
بان يكون ذلك المعنى معلوما يمكن ان يشا اليه بشارة حية او عقلية **قول** وهي متحققة عقلا  
ايلا ما لان مسائل النطق ان كانت باحثة عن احوال العقول الشائية كما هو التحقيق  
فعدم وجودها حقا فلا انها قضايا ذهنية حينئذ وان كانت باحثة عن احوال العقول

فذلك

فذلك لان موضوعاتها كليتها لا وجود لها في الخارج عما ان النسب الماخلة في القضايا ليست  
بموجودة في الخارج فتأمل كما لا يخفى **قول** اي في كتب الفوائد اي في كتب نقوش الفاظ الفوائد وهو  
ظاهر **قول** في مغرب هكذا في نسخة المحشي **قول** اي في مغرب ذلك اليوم يعني ان ضم مغرب راجع الى اليوم  
الذي شمع فيه **قول** اي وقت غروب شمس يوم ان المغرب لم زمان وان المضاف وهو الشمس قد  
اذلا مغرب اليوم لا يقال ان المغرب مصدر بمعنى فالوقت في عبارة المحشي شارة ايضا لان المضاف  
مخروف لانا نقول لا يصار الى الحذف مع الاستغناء عنه وفي بعض النسخ مع اذان مغرب فوج هذا يحتاج  
الى حذف اخلاص الاذان للصلوة لا للوقت نعم يجوز اضافته لا للوقت لادنى ما يستلزم اذنتها مع اذان  
صلوة وقت غروب شمس ذلك اليوم يعني ان الغتم ملاس باق الاذان فلا يتوهم عدم الاجابة للاذان كما  
لا يخفى والنسخة الاولى في لانهما بعيدة عن عدم الاجابة للاذان وهو مذكور ولعله الحذف فيها كما لا يخفى  
وبالله التوفيق **قال الشارح العلامة** اعلم ان من حق كل طالب العلم **واعلم** ان القوم قد ذكروا قبل الشرح  
في القصور مقدمة لبيان امور يتوقف الشروع في المقصود على وجه البصيرة عليها وهي تعريف العلم الشروع  
باعتبار جهة الوحدة الذاتية والعرضية للمتا والمطلوب عن غيره وبيان الموضوع وبيان الغاية و  
التصديق بها يحصل زيادة البصيرة وللصنف خالفهم لانه انما يذكر ما يجب استحضاره للبندى في شئ  
من العلوم على ان وظيفة المبتدئ حفظ القواعد بالقلم ولما اراد الشارح اقتدارهم في ذلك الوجه اراد بيان  
وجه تقديم تلك المقدمة على الشروع في العلم فقال اعلم ان اول ذلك الوجه مركب من قيسين الاول مركب  
من مقدمتين الاولى ان كل كثرة تضبطها جهة واحدة من حق طالبها ان يعرفها بتلك الجهة والى هذه  
ثانيه يقول اعلم ان العلم والثانية ان كل علم مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة وترتيب القيسين ان كل علم  
كثرة تضبطها جهة واحدة وكل كثرة تضبطها جهة واحدة من حق طالبها ان يعرفها بتلك الجهة فكل علم  
من حق كل طالبها ان يعرفه بمجرة الوحدة والثالثة هو المركب من هذه النتيجة ومن مقدمة اخرى وترتيب  
هذا القيسين ان كل علم من حق طالبها ان يعرفه بمجرة الوحدة فالمنطق من حق كل طالبها ان يعرف  
بمجرة الوحدة فهذه النتيجة هي المطلوبة ولولم يكن المراد ذلك لم ينتج القيسين الاول فكذلك الشارح والمقدمة  
الثانية اخضع من الاولى في صغر القيسين الاول والاعم يقدم في البيان على الاخضر ولذا قدمه الشارح  
**قول** اي مطلقا اي ليس المراد بالكثرة العلوم بل المراد بها اعم من العلوم مدونة او غير مدونة كعلم الخياطة  
ومن غير العلوم وهذا اخذ من اطلاق اللفظ ومن القابلة ايضا لقوله ولان كل علم كثرة **ثم اعلم**  
ان المراد على ان اخره تفصيل وما بعده عطف بيان لما قبله وان صاحب الفتح ذهب الى انها حرف

وجبه ان العلاقة تامة على تقدير  
الوجود الكلي الطبعي ايضا

بحصل السؤال ان الغرض يجوز ان يكون مصدر  
نميا فلا يتعين كونه اسم زمان وبحصول  
المطلب ان الحذف لا يصار اليه بالضرورة ففيه  
استفادة الزمان من صيغة المغرب لا يجوز  
حمل على المصدر المبني

كلمة اعلم حيث للتخاطب على ان يلة سمعه  
لا ما يعقها وهو شهد وقال ان من حق اي  
ما هو لازم وثابت له على ما قال الشارح العلم  
في خواتم فصول البداية ويجوز ان يكون  
الذي يوق فلولو حفظ الامن عن المذودات الاربعة  
يتوقف على هذه الباشات يكون مجموع الواجب  
ولولو حفظ اصل المقصود لا يتوهم عليه  
يكون مع اللادق وهو اعم من الاول فتأمل  
وانت خبر بان شئت المحكوم به للمحكوم عليه  
باعتبار كونه كثرة ولو اخذ بكونه واحدا لمجرى  
الوحدة لا يصح

اي ولولم يكن المراد بقوله اعلم ان من حق  
كل طالب كثرة تضبطها جهة واحدة  
كثرة تضبطها جهة واحدة من حق طالبها  
الم ينتج القيسين لفقدان الشرط وهو  
كلية الكبرى كما قل المحشي  
اي لا ينتج الثاني ايضا لان الكبرى حينئذ  
يكون نظرية غير معلومة

التي لا يراها الشارح العلامة بقوله  
لان كل علم كثرة

فان قيل قوله اعلم ان من حق كل طالب العلم  
تعريف العلم الشروع في المقصود على وجه البصيرة  
عليها وهي تعريف العلم الشروع باعتبار جهة الوحدة  
الذاتية والعرضية للمتا والمطلوب عن غيره وبيان  
الموضوع وبيان الغاية والتصديق بها يحصل  
زيادة البصيرة وللصنف خالفهم لانه انما يذكر  
ما يجب استحضاره للبندى في شئ من العلوم على  
ان وظيفة المبتدئ حفظ القواعد بالقلم ولما اراد  
الشارح اقتدارهم في ذلك الوجه اراد بيان وجه  
تقديم تلك المقدمة على الشروع في العلم فقال اعلم  
ان اول ذلك الوجه مركب من قيسين الاول مركب من  
مقدمتين الاولى ان كل كثرة تضبطها جهة واحدة  
من حق طالبها ان يعرفها بتلك الجهة والى هذه  
ثانيه يقول اعلم ان العلم والثانية ان كل علم مسائل  
كثيرة تضبطها جهة واحدة وترتيب القيسين ان كل علم  
كثرة تضبطها جهة واحدة وكل كثرة تضبطها جهة  
واحدة من حق طالبها ان يعرفها بتلك الجهة فكل علم  
من حق كل طالبها ان يعرفه بمجرة الوحدة والثالثة  
هو المركب من هذه النتيجة ومن مقدمة اخرى وترتيب  
هذا القيسين ان كل علم من حق طالبها ان يعرفه  
بمجرة الوحدة فهذه النتيجة هي المطلوبة ولولم يكن  
المراد ذلك لم ينتج القيسين الاول فكذلك الشارح  
والمقدمة الثانية اخضع من الاولى في صغر القيسين  
الاول والاعم يقدم في البيان على الاخضر ولذا قدمه  
الشارح **قول** اي مطلقا اي ليس المراد بالكثرة  
العلوم بل المراد بها اعم من العلوم مدونة او غير  
مدونة كعلم الخياطة ومن غير العلوم وهذا اخذ من  
اطلاق اللفظ ومن القابلة ايضا لقوله ولان كل علم  
كثرة **ثم اعلم** ان المراد على ان اخره تفصيل وما  
بعده عطف بيان لما قبله وان صاحب الفتح ذهب الى  
انها حرف



لا يقال انه يجوز ان يتبع المتابع على الحق خلافا  
صواب زيد وعرفا فانه معطوف على محل زيد  
وهو النصب لاننا نقول جواز ذلك في مقام  
التفسير فتشوع لانه لم يوجد في كلامه من يؤول  
على ان الطالب ليس بعضا في العمل لعدم اتمامه  
وكونه منصوبا بفعل مقدر في مقام التفسير  
لا يبعد التبع والاشتغال كما لا يخفى  
لم يقل فالصواب لاي من الاول ما قيل من  
انه تفق في العبارة والثاني ان المناقشة  
في العبارة بعد حصول المقصود ليست  
من باب المحصلين كما لا يخفى  
على من سهل اذ كبري القيل من ان  
المذكور ليس عين الكبري بل هو كاشفة  
اليها كما ذكر من

عطف فلا يجوز نصب مطلقا على القولين وفيه شيء آخر وهو انه يجب تانيته لان موصوف مؤنث ولو  
قال في مقام توضيح عبارة الشارح ان الكثرة اعم من العلوم مدونة او غير مدونة ومن غير العلوم  
كان اولها لا يخفى **قول** من غير العلوم كالامول مثلا فان من حق طالبها ان يعرفها بجملة كونه وسيلة  
لاقتضاء المخرج وحصول الامال فالاولى ان يحذف من اوزان في الشق الثاني ويقل او من العلوم كالا  
يخفى **قول** والمراد من حق العلم اليقيني ان يكون كبري القيل الاول كما مر **قول** والام يفيد ان لم يكن للام  
ذلك لم يوجد شرط القيل الاول وهو كية الكبري فلم يفيد البيان المطلوب كما مر **قول** والمقصود ذلك ولذا رايه  
بذلك **قول** ان من حق طالب المسائل المنطقية ان يغاها كان المقصود ذلك لان غرض الشارح بيان وجه  
تقديم تعريف المنطق لما اخذ من الموضوع والغاية مع ان الماتن لم يذكر شيئا منها **قول** فيوجبه عن العبارة  
المذكورة لات اعده بظاهرها فيوجب بالعرف عن ظاهرها اما بان التنوين في الاثبات قد يكون سور كية  
وفيه نظر لانه سور الجزئية في الاثبات على ما قال العلامة التفتازاني في شرح التلخيص وقد اشار اليه  
الشيخ في الاشارة وقال ان كان ادخال الالف واللام يوجب تقيما وتركه وادخال التنوين  
مختصا فلا ملامة في لغة العرب انتهى ولان حق السؤل يرد على الموضوع والكثرة ليست بموضوع  
في القضية المذكورة والجواب عن الاول ان كون التنوين سور الجزئية غالبي لا كلي لان النكرة المنونة  
قد تعم في الاثبات نحو قمره خير من جرادة وعلمت نفس ما قدمت على ما قال الفاضل حسن الفنازي  
في حاشية المطول لاقتاملا واما الجواب **قول** عند علماء البلاغة فيدولان المملة في لغة البرية  
عند علماء الميزان **قول** قد تكون في قوة الكلية مثلا لو قلنا الان ان كاتب بالفعل تكون قضية مملة  
وتكون في قوة الجزئية بالاتفاق ولو قلنا الان ان حيوان يكون في قوة الجزئية عند اهل الميزان وفي قوة  
الكلية عند اهل العربية لانه لو جعلنا في قوة الجزئية يكون المعنى بعض الان حيوان مع ان البعض  
الاخر ايضا حيوان فيلزم الترجيح بلا مرجع وهو باطل فتكون المملة في قوة الكلية بحسب خصوص المادة  
واريد المنطق لا يعبرون بخصوص المادة قال شارح القسط ولولزم حكم الكلي في صورة كقولنا  
الان حيوان فذلك يكون دائما على مقتضى المملة لاحقا بحسب المادة فاستتمى فعلم ان اهل الميزان  
لا يفكرون كون المملة في بعض المواضع في قوة الكلية ولذلك قال عصام الدين في الاطول ان حكم ارباب  
الميزان بان كل مملة في قوة الجزئية لا ينافي في بعض المملة في قوة الكلية انتهى وقد نقل عن الشيخ  
ان مملات العلوم كلية ولو قال بان المملة قد تكون في قوة الكلية لكان اولي لتلاويتهما لان لا يكون  
المملة في قوة الكلية اصلا ولو بالنظر الى خصوص المادة عند اهل الميزان فتأمل فاعلم هذا لا يرد ان

و اما وجه الاستغراق مستفاد  
من المقام من التنوين كما في  
التلويح  
لان كلام الخشفي انما هو في القضية  
المشار اليها اعني كثره تضيق بها  
جدة واحدة من حقه لايها ان يعرفها  
بتلك الجزئية الكثرة موضوع فيها اصل  
الجواب الخشفي التنوين فيكون لكل  
ولكن قلنا ان هذا فقول ان المملة  
قد تكون في قوة الكلية قالوا نعم  
كذلك وليس الكلام فيما ذكره الشيخ  
اشارة الى الكبري فاسعن النظر  
في اتفاق علماء البلاغة والميزان  
او فتأمل في العبارات النكرة  
ان كلامهم صريح في ان المملة قد تكون  
في قوة الكلية بالاجماع فلا وجه  
للاصالة اعلم البيان

اصلاح

اصلاح ما في الفن لا يصح بما يتعلق بالفن الاخر ولا يحتاج الى الجواب بان ذلك لا يضر الخطبة **واعلم**  
ان التوجيه بهما يمكن بامور اخر منها ان ائمة الاصول جعلوا النكرة الموصوفة بالصفة العامة من الفاظ  
العلوم بعد اعتبار الاستغراق في العام وهذا دليل واضح على ان مرادهم بعمومها الشمول لا الاستغراق لكل فرد  
ومنها ان تعليق الحكم بالوصف المشتق سواه ذكر الموصوف ولا يشعر بان ما اخذ الاستغراق على ذلك  
الحكم فيعم الحكم بعموم علمته على ما تقر في موضوعه ومنها حذف المضاف وهو شايع اي كل طالب كل كثره  
الى كما قال **قول** تعالى كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر اي كل متكبر اذ ليس لتكبر واحد قلوب  
وهو ظاهر ومنها ان النكرة قد نعم باقتضاء المقام نحو علمت نفس ما حضرت ونحو قمره خير من  
جرادة وقوله معروف خير من صدقة يتبعها اذى ومنها ان كلمة كل يعبره دخولها على الطالب بعد  
اعتبار اضافته الى الكثرة فكانه لو حظ مفهوم طالب كثره واصيف كل اليه فيفيد احاطة افراد  
المضاف اليه ايضا على ما قل صدر الا فاضل وفيه بحث لان افادة احاطة افراد المضاف اليه غير صحيحة  
والا لما قالوا في الآية ان للمضاف محذوف كما مر فلا حاجة الى ما ذكر من التوجيه اما الاول فظاهر واما  
الثاني فلان تلك القضية كلية لا مملة **قول** تأمل تدبري محتمل وجوها يمكن استفادتها مما ذكرنا  
الا ان الظاهر ان الشاكس لا تأكيد فالاول اشارة الى السؤال على التوجيه الاول وهو ان هذا البعض  
لا يصح مطلقا على ان ذلك انما يتم اذا كان من اهل المنطق وهو ممنوع ولا الجواب وهو ان الوجه مانع  
يكفيه ادنى الاحتمال وان الكلام ههنا في الخطبة لا في المسائل فلا يضر للخروج عن اصطلاح القوم والثاني  
ايضا لا ينافي في السؤال على التوجيه الثاني والجواب عنه ايضا اما السؤال فربما ان كلمة كون المملة في  
بعض المقام فمن اين علم كون المراد بها الكلية على ان الكلام ههنا في اصطلاح كلام المنطقي فلا يضر  
القواعد المعلى والجواب عنهما ظاهر تمام **قول** يعني ان طالب كل كثره هكذا في اكثر النسخ والاولى  
ان كل طالب كل كثره كما في بعض النسخ كما لا يخفى **قول** تضيق بها اي تضيق معتبرا عند العلماء فان  
الضيق يكون كل مسألة مطلوبة او يكونها مشتملة على النسبة مثلا فانه لا يعبر بالعبارة هو ضبط  
الموضوع والغاية **قول** جملة واحدة الى سبب الوعدة فان كل علم مسائل كثيرة يجعلها موضوعا او غاية لها  
وحدة واحدة اعتبارية **قول** اذا حصل الشعور بها اي بتلك الكثرة **قول** بتلك الجزئية اي بتعريف  
ما اخذ من تلك الجزئية **قول** وقف على جميع تلك الكثرة اي حصل له القدرة التامة على تميز مطلوبه عن  
غيره متجاوزا عن احوال الكلمة من حيث انها صالحة للاعراب والبناء فنقول هذه مسألة  
لها تعلق بالاعراب والبناء وكل مسألة كذلك من النحو وايضا هذه مسألة ليس لها تعلق بها وكل مسألة

دفع لتوهم ان عموم النكرة الموصوفة بتلك  
الصفة ليس على طريق الشمول لكل فرد  
بل على طريق البذل نحو بصل كاتب فتكون  
القضية ماملة فلا يمتنع القيل من

ويؤدى ما ذكرنا من عدم احتياج العبارة  
الى ما ذكره الخشفي عدم تعرض حواشي الخشفي  
الى التوجيه  
اي القضية المشار اليها بقولنا ان من حق  
الطالب قولنا كثره تضيق بها  
من حق طالبها ان يعرفها بتلك  
كلية لا مملة على فدل يتوهم ان الكثرة  
مفردة لا مركبة فكيف تكون قضية حتى  
تكون مملة او كلية فتأمل

اذا ادراج كلمة قد الدالة على الجزئية



كذلك فهي ليست من الخوفين من قوت مطلوب ومن الاشتغال بغير مطلوب **قول** اي غايتها المهمة الى  
ولا بد من التصديق بغايتها ما لم يكن الشروع كما ان لا بد من التصور بوجوبه ما عدا عدة الفلاسفة  
لان قاعدة المتكلمين لا يتوقف الشروع على التصديق بها لان الاحتياط كاف فيه كما لا يخفى وقد  
بكونها مهمة له لانه لو لم يكن كذلك ربما يحصل الفتور في اشتغال التحصيل ويكونها مترتبة لانه لو لم يكن  
كذلك يحصل الفتور في اشتغال التحصيل ايضا فيقع عن التحصيل وهو ظاهر ولو كانت تلك الفائدة  
مهمة له مترتبة عليها في الواقع يزداد الشروع في اشتغال التحصيل ولو لم تترب عليها يحصل  
الفتور ولا بد ايضا من ان تكون معتد بها حتى لا يكون عبثا فلو لم يقيد بها اعتمادا على التبادر وفيه  
نظر لانه مشترك فالاول هو التقييد والجواب ان قيد المهمة يعني فتأمل والاس من محذورات التحصيل  
امر مطلوب لذو العقول السليمة **قول** ولا يفتد علم الفتور من لوازم الشروع والتلذذ فهو حماية ترب عليه  
**قال الشيخ** العلامة كونها باحثة عن الاعراض الذاتية الى فدان جهة الوحدة الذاتية هو نفس الموضوع  
على ما هو للشهر وهو كلام قد ذكرته في الحاشية **قال الشيخ** العلامة وحدة حقيقة او اعتبارية  
مثال الاول الجسم الطبيعي فان موضوع العلم الطبيعي ومثال الثاني الجسم التعللي والسطح والخط فانها  
موضوع الهندسة وهي واحدة بالوحدة الاعتبارية لانها داخل تحت المقدار والكتاب والسنة والاجماع  
والقياس فانها موضوع علم الاصول ووحدة وحدة اعتبارية لانها داخل تحت المثلث للحكم الشرعي ومنها  
كلام ايضا قد ذكرته في الحاشية **قال الشيخ** العلامة كونها الاى كون السائل المنطوقية الى التحصيل  
سائل العلوم اما اعتبارها غاية فهو ان تلك المسائل متبعة للعصمة ومفوضية اليها وفيه ايضا ان  
نفس العصمة هي الجهة الوحدة العرضية على ما هو للشهر وفيه كلام ايضا قد ذكرته في الحاشية **قال الشيخ**  
يتوقف العلوم اشارة الى المبدء بالعرف بجهة الوحدة وهو المعرفة بتعريف العلوم المتأخذه منها **قول** الى الشعور  
بغايتها **واعلم** ان التبادر ان غايتها معطوف على تعريف العلوم وهو ليس بظاهرا لان الباء في المعطوف  
على كونه غايتها في المعطوف صلة فلا يكون الكلام على نسق واحد ويمكن ان يقال انه معطوف على الشعور  
بحد في المضاف الى ان تقديم شعور غايتها وموضوعها او معطوف على صلته الشعور المحذوف الى على  
تقديم الشعور بها وبغايتها وموضوعها فاذا ذكرنا الحاشي بيان لما حصل المعنى وقيل انه اشارة الى حذف  
المضاف وان الغاية معطوفة على تعريف العلوم على ان تكون الغاية داخلية تحت الباء او الشعور بالمسائل  
بتعريف العلوم وشعور الغاية والموضوع انتهى ولا يخفى ما فيه من الركائز لان الظاهر من السياق ان العادة  
جرت على تقديم الشعور بالثلاثة لا على تقديم شعور بالمسائل الحاصل بالطرق الثلاثة ولان التعريف

من قبيل العلوم وما عطف عليه من قبيل

تصديق

من قبيل العلم هذا وفائدة التفسير الشارح وهو ان الشعور الاول تصوره ون الشعورين الاخيرين فانها  
تصدقان فتأمل **قول** ليزداد وجد المستدرك وهو ظاهر ولو قال على ما مر لا يرد عليه المناقشة فبقية  
**قول** ولا يكون شعور غايتها وضلولا وفيه نظر لان كثير من المتكلمين يحصلون بدون التصديق بتلك الفائدة  
ولا يكون شعور غايتها والحواس ان من لم يصدق بها لا يؤمن من ان يكون شعور غايتها نظره فانه لو قيل له هذا  
هذا عبث لا فائدة له (البيان) ولا تكون مهمة عند **قول** اي التصديق بموضوعها ولو قال بموضوعية موضوعها  
لكان اولى **واعلم** ان التصديق بانية الموضوع من اجزاء العلوم على ما هو للشهر وهذا ليس من المقدمة  
وان التصديق بموضوعية الموضوع بان يقال مثلا موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية  
من حيث انها موصولة ايضا قريبا او بعيدا او ابدا وبالعكس من المقدمة وان تصوره من المبادئ  
التصورية وان اشتمل التعريف بالموضوع جازا لاكتفاء بالذكي الضمني والافقه التصريح بموضوعية وفائدة  
هذا التصديق ايمان الاول ان يحصل البصيرة الحاملة بالتمييز الذاتي لان تمايز العلوم في انفسها  
بموضوعاتها والثاني ان يتميم للتقصير بالذات عن المقصود بالموضوع ليرتفع اكثر منه على ما قال الشيخ  
العلامة في بعض تصانيفه **قول** لتمييز العلم المطلوب عند الطالب عن غيره اي لتمييز العلم المطلوب  
اي التصديق المذكور عن غيره فان قلت ان هذا التصديق كيف يفيد امتياز العلم عما عداه قلت انه  
يتوصل به الى تعريف العلم ويؤخذ منه بالتصديق المذكور وسيلة الى ما به التمييز لانه ما به التمييز كما هو  
للتبادر فلا تغفل **قول** ويزداد بصيرة في طلبه وانما قال يزداد لان اصل البصيرة حاصل بالتعريف وهذا  
حق على تقدير تقدم التمييز الحاصل بالتعريف لا مطلقا **قول** وضوح الكلام ومحصل الكلام ان كل كثرة  
تضللها جهة وحدة من حوطا لهما ان يعرف بالتعريف المتأخذه عن تلك الجهة وكل علم مدون كذلك وان يعرف  
غايتها فلذلك جرى عادة العلماء الى ولو قد اختلفت على ترتيب القيسر المذكور كان اولى **قول** ايضا  
مصدر راضى به على عاد الحكم باللياقة يعود واللياقة نفسها او للعرف فتأمل **قول** كذلك صفة  
لهذا محذوف او من حق ان يعرف غايتها معرفة اكثر بها كونها قبل الشروع واللياقة  
**قول** لكن تقديم الشعور بالموضوع يعني ان التعليل المذكور في ضمنه لان كل علم الى قاصر عن المعلل  
وهو تقديم الامور الثلاثة لا تقديم الامرين كما يفيد التعليل **قول** اي التصديق بموضوعية الموضوع  
احد اذن عن التصديق بوجود الموضوع وعن تصوره كما مر **قول** تأمل اي تأمل في ان اللزوم لا يتوقف  
عليه صحة الكلام واللزوم في الحقيقة متحقق وان لم يتحقق ظاهرا كما يظن ذلك على وجه الاولوية  
فتبصر **قول** ان كان علما مدونا اي ان كان ما ذكر من الكثرة المطلوبة علما مدونا وانما يقينه لان بعض تلك

وجه ان صفة الخواص استبعاد التعريف  
الشارح على المذهب المقصود لانه لا بد من اعادة  
الحق الى الايدي الكلام على مذهبي الكوفيين  
او يكون المعطوف عليه المقدور قولنا  
بتلك الكثرة كما لا يخفى  
يكون العطف على الظاهر  
بأنه عادة الى الفض وهو  
اتفاق من  
وجه الاول هو الاستغناء عن التفسير  
الشارح والخلو عن توفيق القصور  
انما قال كذلك لان بعضهم قال ان حقيقة  
كل علم مسائل فهو ذلك العلم ما جعل  
الموضوع والمبادئ من الاجزاء فهو  
مسألة بناء على شدة الاتصال  
كالقضايا او احكامها والكلية من  
كافة القضايا من الموضوع والحصول  
والقدم والشارح من  
بان يقال العلوم من التصورية والتصديق  
من تلك الجينية موضوع المنطق من  
فالادراكات المتعلقة بالموضوع ثلاثة  
فلا تغفل من  
فان الصلة محذوفة من الباء  
السببية هو الترتيب وهو ليس  
بمقصود بل المقصود هو الترتيب في الجارية  
ولو بعيدا من  
وجه الاولوية ظهوره في النتيجة الثالث  
بقوله فيكون من حق كل علمها على كما  
لا يخفى  
معطوف على الكون من



الكثرة ليس له موضوع يبحث عن اعراضه الذاتية وهو ظاهر والا فلي ان يقول ان كافة علم امدونا  
مما في بعض نسخ فقيه ظاهر نظره وان لم كان مبتدأ في الاصل والمبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقة  
لمبتدأ المطابقة المعهود اليه ومثله من كانت مامك فلا حاجة الى التاويل بل المطابقة للخبر اولى لكونه  
مخطا فائدة **قوله** لكان اول الح ويمكن الجواب بان المقصود مما سبق ان تحصيل البصيرة قبل الشروع  
في تحصيل تلك الكثرة فمما ينبغي تلك البصيرة لا تتخصر في امرين ولا امور الثلاثة على ما في الحاشية العنصرية والعددية  
الكبرى ولو ذكر الشعور بالموضوع في انشاء التقدير لا يتظم القيل المذكور لانه لا يقال كل كثرة كذلك  
حقا بلها ان يعرفها بتلك الجهة وان يعرف غايتها وان يعرف موضوعها الا ان يقيده في الاخير فلا يكون  
تلك الامور عيانا واحد فاحد ما يجري كليا وشرك ما يجري على ان التصديق بموضوعية الموضوع  
قد يستغنى عنه لما مر من الاكتفاء بالذكر الضمني فالاعتناء بشانه قيل واما قوله وموضوعها فاعلم  
من الذكر الضمني والتوضيح لا يقال ان جهة الوحدة اعم من الذاتية والعنصرية فالذاتية إشارة الى التصديق  
بموضوعية الموضوع لانا نقول ان الاعم لا يدل على الاختصاص بل نعم لوجمل قوله ان يعرفها بتلك الجهة  
على التصور بالتعريف المأخوذ منها وقوله ويحصل الشعور بها على التصديق بموضوعها بحذف المضاف  
لم يبعد كل البعد لانه يحتاج الى الاستدلال والتقدير في نظم الكلام وان كانت من العلوم حذف  
لظهوره فاما وجه التامل ان يمكن ان يكون ضميرها في قوله ويحصل الشعور بها داجعا للجهة  
مراد به جهة الوحدة الذاتية بطريق يتخذ ام اول الكثرة على ان يكون المراد بالشعور التصديق بالموضوع  
فان الشعور بالكثرة لازمه للتصديق بموضوعية الموضوع فيكون من قبيل ذلك اللزوم وادارة اللزوم  
فمنظورية لان الانتقال الى الجيز من اللزوم الى اللزوم دون العكس على ان قيدان كانت من العلوم  
وجب اعتباره حينئذ مع ان ظاهر كلامه خالف عن الإشارة اليه وكذا لك لا يدفع الاولوية فتأمل **قوله**  
وعرض وهو محمول على شئ خارج عنه حمل موطنه كما هو المتبادر من اطلاقه فاعلم ذلك  
قارن حقيقين حاشية ان الع قد يذكر في الامثلة ما هو مبتدأ المحمول على قائلين سائرهم في مثله  
لحيث وجوز السعد الشدة وفي كون مراد بالمحمول اعم منه ومن المحمول اشتقاق فلا يكون ذلك  
حينئذ **قوله** ذاته اللازم لاجل الامثلة كما يتبادر اليه الاذهان وكذا الكلام في البارة **قوله** لجزءه سواء كان  
اعم ومساويا كالمشئ فحركة بالارادة باقوة فانها الاحقان بولطه الحيوان وهذا مذهب المتأخرين  
ان يبحث عنه مطلقا ذلك ظن قد مر منهم على ما تقرر في موضعه وقال بعض المتقدمين ليس النزاع  
في كون جزء اعم ونسبة في العرض لفظيا يرجع الى قسمة اللفظ بل نزاع معنوي ما لانه اهل بحث عنه

بان يراد بضميرها الكثرة المقيدة  
وفي علوم مدونة فيكون جازما من  
قبيل ان يراد بالارادة المقيدة

قوله في بعض نسخ فقيه  
هو محمول على شئ خارج عنه  
فاحمل ذلك لا يخفى

وجبه المستفاد من قوله بتلك الجهة  
شعورهم بالثبوت ما قد مر من ذلك  
جهة ما اشار اليه من جهة الذاتية  
في الجواب عن التفسير في قوله  
فان يكون ذلك جبهة لا شعورية  
فان من

العلوم

لا يكون التفسير المذكور  
للتأخرين وهو ان يقر  
هذا ما لا يخفى على  
المتأخرين في الذاتية والام

لا يكون التفسير المذكور  
للتأخرين وهو ان يقر  
هذا ما لا يخفى على  
المتأخرين في الذاتية والام

في العلوم المدونة في الواقع او انه ينبغي ان يبحث عنه فيها وظاهره ان نزاع معنوي يليق ان يقع موكه  
لاداء فتأمل **قوله** كالتعب وهو يطلق على ادراك الامور الغريبة وعلى الهيئة الانفعالية التابعة  
لذلك الادراك الحاصلة للنفس الناطقة وذلك لاطلاق ما بطريق الاشتراك او الحقيقة والجاز  
والثاني هو الرابع فالتعب بالمعنى الاول مثال لاحق لذاته وبالمعنى الثاني مثال الامر خارج فالاداء  
ههنا هو المعنى الاول وفيه مسامحة من وجهين الاول انه ذكر المأخوذ واديد المشتق كما مر والثاني  
انه لاحق للانسان بغيره النفس الناطقة والانسان مركب في الخارج منها ومن البدن واعلم  
انهم اختلفوا في ان الحواس مدركة كما ان الناطقة كذلك والمدرك هو النفس فقط والاشارة ذهب  
للمجرب وشميل العوض ذات الانسان بادراك الامور الغريبة انما هو على الرأى الاول وهو الثاني على  
ما في بعض حواشي الطالع فتأمل **قوله** والحركة بالارادة لا يقال ان المتحرك بالارادة جزء الحيوان فجزء  
الانسان لان جزء الجزء فلا يصح التمثيل به لانا نقول ان الجزء ما هو مبتدأ الحركة بالارادة واما نفس  
الحركة بالارادة فالمراد بها هو الانتقال من مكان الى مكان وهو لاحق بولطه الحيوان فيصح التمثيل به  
**قوله** والضمك للانسان هكذا في اكثر النسخ وهو الملايم لخواصه وهو المشهور في هذا المقام  
ايضا وفي بعض النسخ ولضاحك للانسان ويصح كذلك والمراد به هو الضمك بالقوة وبولطه  
بولطه انه متعجب ويصح اعتبار كل من معينين وههنا مباحث شريفة لا يتحملها المقام فان شئت  
التفصيل فارجع الى رسالة جهة الوحدة وحاشيتها عليها وباللذات التوفيق **قوله** يبحث عنها اي عن الاعراض  
الذاتية او عن احوال التصورات والتصديقك بسبب نفعها وان من حيث اما البيان الاطلاق  
واما البيان التقييد واما للتعليل فاشارة الى التعليل هنا فالبحث عن احوال التصورات والتفديقات  
لكونها موصولة الى المحمولات وكلمة عن اذا دخلت على الموضوع برادانية يبحث عن احواله واذا دخلت  
على المحمول برادانية يبحث للموضوع فيكون من التعليل كما في قوله تعالى فما خفيتم انهم اعرفوا فيكون قوله  
من حيث نفعها طرف لغو وعاصيل المعنى ان المنطوق فيه في البحث هو النفع في الايصال على ما مر انه لولا ان  
مدخله في الايصال لم يبحث عن احوالها ومجوز ان يكون ظرفا مستقرا ان يكون حالا من التصورات  
والتصديقات او صفة او يكون متعلقا بالثبوت اي يبحث عن الاعراض الذاتية للتصورات والتفديقات  
من حيث الح وكلاهما مح في القصد مما اشار اليه المحشي من كونها للتعليل فيكون التقييد **قوله**  
باعتبار المعنى يعني ان الاعراض في معنى التفتات فيصح تعلق حرف الجر بها بهذا الاعتبار **قوله** واللاحق لان  
العرض لذاته ما لا يخفى بالشيء لذاته **قوله** والضمير راجع الى التصورات والتصديقك في الاعراض الذاتية كما مر

وجوه ان هذا انظر على وجهه وان الانسان  
مركب من الحيوان الناطق فكل منهما  
انما مدرك واما النظر الدقيق فهو ان بعض  
اجزاء الحيوان مدرك دون البعض الاخر

فعل هذا يكون الكلام المسمى التفسير  
وقدم احتمال الاول لكونه سالما عن  
لكونه متبادرا الى الفهم

من البحث لا يثبت لان البحث هو محمول  
توقع على كونها

على وجه المذكورة



برهان الدين فاد قال ان قيد الحيثية لتحصيل الاعراض الذاتية ولا يخفى ان كلامه من قيد الاعراض ومن  
تقييد الموضوع يستلزم الاخر الا ان الاقرب الى الفهم ما ذكره المحقق بلذا المشهور ان قيد الحيثية قيد الموضوع  
وهنا بحيث شريف مذكورة في الحيثية **قوله** اذ الحيثية قيد الموضوع اي هذه الحيثية المذكورة في هذه  
التعريف والحيثية المذكورة في تعاريف العلوم مطلقا والشاغل هو المتبادر في مقام التعليل وفيه انه  
قد يكون جهة البحث بان يكون بيان النوع الاعراض الذاتية بالبحث عنها وقد ذكرت في الحاشية فلو ارجع  
برهان الدين ضمير من حيث نفعا الى التصورات والتصديقات وقال ان هذا بيان لجهة البحث فيكون  
المراد عن الاعراض الذاتية المشبهة للتصور والتصديق **قوله** وقال ان هذا بيان لجهة البحث من حيث  
نفع التصورات والتصديقات في الايصال الى المجرى لكان صوابا فاقطع الحاشية في النص على كون  
قيد الحيثية قيد الموضوع فانه محتمل ان يكون بيانا للجهة والبرهان اخطأ القول بتوقف الايصال  
الى المجرى على تلك الاوصاف علامذا في الحاشية **قوله** ان نفس الايصال الى المجرى لا يتوقف على معرفة  
تلك الاوصاف لان من لم يعرف على المنطق بقدر على اكتساب المجرى **قوله** مع الحاشية ما يميز  
صحيح الفكر عن فلكه فحتاج الى تلك المعرفة والا لا يكون المنطق محتاجا اليه فالمراد مع برهان الدين  
الحاصل ان قيد الحيثية يحتمل الامرين فتأمل **قوله** فلا يرد اي اذا كان ضمير نفعا واجعا للتصور والتصديق  
التصديق فلا يرد ما قيل في ولا يكون ماذكرة القائل في الجواب محتاجا اليه **قوله** للتصور والتصديق  
المواد المتصورات ومصداقها **قوله** ولا دخل لها في الاعراض في الايصال الى الكلب بمعلوم  
نفسه فوضعه ليس بموصل ولا جزمه ولا شرط ايضا تأمل **قوله** وللقصود اي مقصود صاحب التعريف من  
تقييد موضوع بهذا القيد ان المنطق في فائدة قيد الحيثية **قوله** هو الاحتراز عن بعض الاحوال المعلومات اللاحقة  
نما كان هو قريبا ليس من تلك الحيثية من كون تلك المعلومات ممكنة وحادثة وقديمة وعرضية وجوه **قوله**  
في غير ذلك وبسبب ذلك في البحث المنطق عن جميع احوالها كان جميع العلوم علما واحدا وهو اصل ومن  
منها من جواز كون قيد الحيثية جهة البحث كما مر **قوله** عن احوالها اي احوال المعلومات التصورية  
والتصديقية باعتبار نفعا بالباء متعلق ببحث وضمير نفعا راجع الى التصورات والتصديقات  
ولا يتعلق بقول اللاحقة علامذا في الحاشية **قوله** تلك الاحوال اي الاعراض الذاتية المتصورة موطاة  
بالحال متبادر **قوله** هي الايمان وقد عرفت ان المراد بالعرض الذاتية هو الحار المجرى موطاة كونه متبادر فذكر  
شبهة ويريد ان تقول **قوله** كانه مدود وكروم اي كالايمان الذي وجد في المدود والكروم والفلان هو ان ادبا  
جميع ما فوق الواحد فلا يقال ان قول الشارح ان يكون متعلبا للواقع والواقع لا قوة اية ولا ثنائية

على ما قال الشارح العلامة في فصول البديع  
فذا كان قيد الحيثية متعلما بمجرى الحمل عليه  
لم يرد ما قيل فيحتاج الى الجواب الذي ذكره  
برهان الدين

محتاجا الى قيد الحيثية  
فما كان قيد الحيثية متعلما بمجرى الحمل عليه  
لم يرد ما قيل فيحتاج الى الجواب الذي ذكره  
برهان الدين

فما كان قيد الحيثية متعلما بمجرى الحمل عليه  
لم يرد ما قيل فيحتاج الى الجواب الذي ذكره  
برهان الدين

فما كان قيد الحيثية متعلما بمجرى الحمل عليه  
لم يرد ما قيل فيحتاج الى الجواب الذي ذكره  
برهان الدين

فما كان قيد الحيثية متعلما بمجرى الحمل عليه  
لم يرد ما قيل فيحتاج الى الجواب الذي ذكره  
برهان الدين

يكون

من الاجماع لتفصيل

ليكون الموصل الى الله **قوله** والموصل الى التصديق على شق واحد فنقولنا احدا تام في قوة ان يقال  
هذا موصل الى الله وهذا شكل اول في قوة ان يقال هذا موصل الى المجرى المتصدق شيئا ولعله اريد بالاقية  
التي يكون لا يتقارن والتمثيل خلافا **قوله** وما يتوقف عليه الايصال معطوف على الايصال لا يقال انه متعلق  
لما مر من ان احوال الادخل لها في الايصال ضرورة ان ما يتوقف عليه الايصال لا يدخل فيه لاننا نقول ان المتعلق  
معدوف اي تلك الاحوال هي الايصال وحال ما يتوقف عليه الايصال مثلا ان الحيوان الناطق موصل الى الله  
فالحيوان ما يتوقف عليه الايصال وحال ما يتوقف عليه الايصال فلو كان قولا ما يتوقف عليه الايصال في قوة موصل ايضا  
لا بد من تميزه او موصل ايضا لا بعيد او بعيد وكذلك الكلام في البوابة هذا كله ان اريد بقولنا ما يتوقف  
عليه الايصال المأمور وان اريد لمفهوم لا يحتاج كلامه في التوضيح فان هذا المفهوم مرجع للمجملات المذكورة  
في المبادئ فتأمل **قوله** تكون التصورات كلية وفيها مسامحة ظاهرة لما مر من ان الاحوال هي المجملات  
مولادة فالمراد الكلي والذاتي والعرضي وكذلك الكلام في غير ما ترك النوع والعرض العامة اما لانه في صدق  
التمثيل واما لان كلامهم لا يتناول شيئا فتم **قوله** فان الموصل الى التصورات يتوقف على هذه الاحوال اي  
على موزن هذه الاحوال يتوقف كل على الاجزاء وهذا غاية لا يفي عن قول من يجوز التعريف بالمفرد **قوله** بلا  
وسطة عن الاقضية في انها تتوقف على الكليات المجنسة بولغة القضية المتوقفة عن امراتها من الموضوع  
المجمل **قوله** وكون التصديقات قضية اي تكون كل واحد من التصديقات في افيها مسامحة ايضا والمقصود  
ان هذه الامور احوال متشابهة في حلية او شرطية او متصلة ومنفصلة وغير ذلك فتأمل **قوله**  
فموضوع متقوم بقيد جهة الايصال وهي لا بد بنفعا في الايصال في قول الشارح من حيث نفعا في الايصال  
على ما نقل عنه والنفع في الايصال يتحقق في الموصل ايضا لا قريبا او بعيدا او بعيدا وفيه مناقشة لان المتبادر  
من النفع في الايصال انه يربط بعيده الايصال وليست بموصلة فيكون ظاهر المبادئ ولوقول من حيث  
انها توصل لكان اول فتأمل ثم هذا القول متفرع على ما مر من ان الايصال ما يتوقف عليه الايصال عراض اية  
ثبت في القرنين **قوله** لان نفس الايصال لان الموضوع وقيد لا بد ان يكون مسلمين فيه على ما نقل  
في موضعه ويمكن ان يقال ان الايصال مطلق قيد الموضوع وانواع اعراض اية علامذا في الحاشية **قوله**  
**قوله** بل الايصال لان قائله في بحث عن استدراك لان قوله وتلك الاحوال في غير **قوله** محمولها الايصال  
اي الايصال القريب **قوله** وما يتوقف عليه الايصال اي الايصال البعيد من الكليات المجنسة والقضايا اطرافها  
او حوالا ما يتوقف على الايصال القريب وهي الايصال البعيدة فيكون حاصل السؤال ليس في المنطق مسند  
محمولها الايصال القريب والبعيد ولا بعد وحاصل الجواب ان الجواب المراد بالبحث عن هذه الاحوال هو مجموع

بالاضافة للعهود والحال العارضة لها  
بسبب نفعا

اي غير الحدود واليوم والاقية بقرينة مقابلتها  
تزيد في العبارة والا فالمال واحد

في الترجيح فان خير الامور مطابقة في تطبيق  
التوجيه الثالث فان الظاهر من الكلام المحقق  
ان اللوقوف عليه من الاسوال لا معدون فواتها  
فتأمل فانه دقيق

اي كما صدق عليه الكليات واليوان والا يكون  
الاسوال في توقف عليه الايصال وهو متضاف  
علم فتأمل **قوله** اي اقتصر على هذه الثلاث  
ولم يذكر النوع والعرض العامة من غير ان  
وهو ان النوع ليس بكلب وكذا العرض  
العام على المشهور عند متأخري المنطق فان  
المتقدمين اعتبروه في التعريف

وهو الاولوية ان ذلك يتم بجميع المعلومات و  
يكون توجيهه على جهة الايصال ويجعل على  
الايصال المتعلق  
وبرهان المتبادر من هذا القول ايضا  
المقصد من الاقوال الشارحة والاقية  
فلا يشتمل المبادئ الا ان هذا القول القريب  
منه الى التوجيه ويحتمل الوجهين **قوله**  
هذا غالبا لان السائل قد يكون بديهية على  
ما ذهب اليه سيد المحققين قدس سره وفي  
على ما ذهب اليه جماعة من الفضلاء على  
في حاشية شرح المعالم للسعدية  
فان قلت لم يبق الا ان تكون تلك الامور  
معدون غير ما سبق لا يشك بالبرهان

فما كان قيد الحيثية متعلما بمجرى الحمل عليه  
لم يرد ما قيل فيحتاج الى الجواب الذي ذكره  
برهان الدين











وجوبه ان النقطة امر وثمة لا اول للمعروف والاشارة

الاشارة ان قيل تحقق في الخارج والاشارة ان قيل تحقق في الخارج  
بما قد علم مما مر الثالث الامانة ان قيل تحقق في الخارج  
بوجوده في الخارج فلهذا غير متعلق في الدرجة ان المواد بيان الرتبة المقام لا تحصيل المعنى الاصطلاحي لاننا نقول ان معروض العقولات الثانية لا يلزم  
الاول والاشارة في الخارج فلهذا غير متعلق في الدرجة ان المواد بيان الرتبة المقام لا تحصيل المعنى الاصطلاحي لاننا نقول ان معروض العقولات الثانية لا يلزم  
ان يوصف بما مر في الخارج على انه لا يكون الكلام على طرف العقولات الثانية وهو خلاف الظاهر من  
سياق الشرح ولا يساعده قول المحقق وكذا الكلام لا اخذ ويمكن ان يكون صفة كاشفة للعقولات الاولى  
مراد بها المعنى الاصطلاحي وفيه نظر لانه ينتقض بالكلية الفرضية ايضا ويمكن ان يقال ان الصفة الكاشفة  
لا يجب مساواتها كما مر قوله لكن بقية اي تعريف الثاني لعلم المنطق نظرا لانه يلزم ان يكون المنطق  
باحثا عن احوال هذه الامور لانه داخل في العقولات الثانية ولا يخرجها قيد الانطباق وليس الامر  
كذلك ان الشئ اذا راد بها الشئ المطلقة فان قلت هذا منتقض بالحیوان لمطلق فانه ليس  
في الخارج امر يصدق عليه الحيوان لمطلق قلت لا نعم ذلك لانه ليس بعارض لافزاده ثم الشئ في تارة  
الوجود على ما تقرره موضعه وكذا الكلام في الوجود والوجوب والامكان والاستناع فان الماهية اذا  
حصلت في الازمان وقت الوجود الخارجي عرفت لها اي تلك الماهية هذه العوارض  
والذهن ولا يحاذي بها امر في الخارج فهي من العقولات الثانية واذ احكم عليها بان يقال مثلا ان واجب  
كذا او يمكن كذا الا غير ذلك من الاحكام لم يكن لتلك الاحكام دخل في الايصال الى المجهول وان كانت  
متعدية منها العقولات الاولى كانت العقولات الثانية المأخوذة في التعريف مطلقة  
غير مقيدة بتلك القيد اعني قيد من حيث تقعها في الايصال كالتعريف للمنطق وهو تعريف  
المحققين منقوصا غير مانع للاعتبار لان القضايا باسما عن احوال العقولات الثانية التي  
ليس لها دخل في اي الايصال داخل في المنطق حيث نذكر من ذكر قيد غيرها كما لا يخفى  
لا يقل ان مادة المنطق ليست بمحققه لانها لم تحت عن هذه المنطق وقيد البحث يخرجها لانا  
نقول ان مسائل الفن ليست بمختصة في البحوث عنها بالفعل لانها تارة ايد بتلاحق الافكار  
وفيها بحث وهو ان اراد ان هذه المفرومة لم يلاحظ فيها الايصال الى المجهول فذلك مما  
لا يفر فيه وان اراد انها لا يفر فيها الايصال فهو محتمل لان الواجب مثلا اذا اخذ في تعريف مفهوم  
الواجب فلا شك في عروضا لا يصال له ولا شبهة ايضا ان معرف الوجوب كاستعماله انفاك  
الوجود واقضاء ماهية الوجود معا عرض لا يصال لاما يلاحظ في مفهومه الايصال فلا فرق  
فالمطلوب ان العقولات الثانية قسما من ملاحظة مفهومه لا يصال ومالا يلاحظ فيه  
ملاحظة نفس موضوع الفن من حيث هو الاول هو الموضوع دون الثاني كما فعل ذكر شراح المعال في قيد حيث حيث

قال

قال ذهب اهل التحقيق الى ان موضوع المنطق العقولات الثانية لانه حيث انها موجودة  
في ذهن فان ذلك وظيفة فلسفية بل من حيث انها توصل الى المجهول او يكون لها نفع في الايصال  
لا انتهى **قوله** الا ان يقال بالاكفاء بما في التعريف الاول وجه البعدان التعريف من شأنا  
ان يكون اوضح من المعروف واجلي فالاكفاء بما مر في التعريف الاول لا يلزم الموضوع ويمكن ان يقال  
ان كانت احوالها باعتبار ان لها نفع في الايصال في الايصال الى المجهول يدل على ان البحث  
عن احوالها باعتبار ان لها نفع في الايصال في الايصال الى المجهول يدل على ان البحث  
مراد مستبعد كما يستوعب بالله في تحصيل كما **قوله** في شرح المفتاح فدعي زيادة البعد لان  
الاعتماد على القرينة امر شامع سيما في مقام الاختصاص فتأمل **قوله** انهم اختلفوا في موضوع  
المنطق فقال المحققون من الاولين والآخرين لما كان المنطق نفس بحث عن الكلي والجزئي والذات  
والعرض والموضوع والمجهول اي العقولات الثانية لانه حيث انها ما هي فان البحث عن ماهياتها  
في غلظة الاولى اي العلم الذي يبحث عن احوال الموجود من حيث هو الموجود ولو وقع  
البحث عن ماهياتها في المنطق فانما يكون من المبادئ لان المسائل بل يبحث المنطق عن  
العقولات الثانية من حيث انه كيف يمكن التأدي بولطتها من العلوم الى المجهولات  
وعلى اقر وجه كما ان البناء مثلا اذ البحث عن الاعمدة واللين وتوحيث عنها من حيث انها  
بسيطة او مركبة حارة او باردة نامية او جامدة لا غير ذلك مما لا يتعلق بالبنية بل يبحث  
من حيث ان البيت كيف يلتئم منها ومن حيث يتوقف عليها التيام البيت ككونها على  
ورخوة مستقيمة ومعوجة كبيرة او صغيرة لا غير ذلك مما يتعلق التيام البيت به فكذلك المنطق  
يبحث عنها من حيث يحتاج اليها في الامر الموصل الى المجهول تصورا كان او تصديقا فالعقولات  
الثانية هي موضوع المنطق ومع العقولات الثانية انا اذا تصورنا الماهية والحقايق من  
حيث هي بدون اعتبار حكم عليها فهي العقولات الاولى واذ احكمنا عليها باحكام تقييدية او  
خبرية بان هذا شمولي وذلك ذاتي وذلك عرضي لا غير ذلك فكونها كذلك مع عقولات ثانية  
ولو حكم على العقولات الثانية باحكام تقييدية او خبرية فكونها كذلك في الدرجة الثالثة و  
كذلك لو حكم على العقولات الثالثة وما بعد بالانه يبحث عن كون العقولات الثانية جنسا  
وفصلا وخاصة وعرضا عاما وحدانها وكونها قضية وعكس قضية وتقيض قضية وقها  
وتتميل ذلك فراء وغير ذلك وهي الهيئة التي قلنا ان المنطق يبحث في العقولات الثانية ويستعين

ما يعتبر عرض الايصال له والاشارة  
العقل الثاني من حيث انه معروض  
الايصال موضوع الفن من حيث  
انه ملحوظ في نفس الموضوع  
الفن من  
وجهه ان دلالة شئنا ان الانطباق على  
العقولات الاولى على اعتبار قيد حيث  
على تقدير تمامها التامة وهي موجودة  
في التعاريف والوجوب بها قرينة  
المذهب من  
ويؤيد ما ذكرنا من النع ان صدد الان  
لم يعرض في الشرح في هذا المقام من  
ان القرينة انما التعريف السابق  
او قيد الانطباق او كلاهما من

قوله في من العقولات ولم يرد حصة العقول  
الاولى فيها اذا انما من منها كما مر من  
مثلا قلنا الحيوان كذا كان الحكم خبريا و  
قبل العلم وبعد العلم ويكون الحكم تقييدية  
فيقال الحيوان كذا مثلا معقول ثان  
كما لا يخفى من  
عرض ذاتية العقولات الثانية وذلك  
بانه يبحث عن



بها في امر متصل وهي اعراض ذاتية للمعقولات الثانية لا الجزئية والفصلية مثلا انما تعرضان  
لذلك من حيث هو ذاتي لامن حيث انه حقيقة فلاونية او تصور كذا وكذا وكذا الخاصة والعرض  
العام تعرضان للعرض من حيث انه عرضي والقضية تعرض لمجموع الموضوع والمحمول والحكم من  
حيث هي موضوع ومحمول وحكم ومجموع القضيتين والحكم والقياس تعرض لمجموع القضايا  
هذا اذا صاحب اليه المحققون من الاولين والآخرين كما مر في الفهم صاحب الكشف وقوم ممن  
تبعه وقال المنطقي قد بحث عن الكل والجزء والذات والعرض والموضوع والمحمول فهو من المسائل  
فان اخذ موضوع المنطق اعم من المعقولات الثانية ليندرج المعقولات الثانية وما ذكرتم  
من المعقولات الثالثة وما بعدهما في بحث المنطق فالصواب ان يقول موضوع المنطق للعلوم  
التصورية والتقديرية لامن حيث هي بل من حيث انها توصل الى المطلوب تصوري اما ايضا لا  
قريبا وهو ما لا يحتاج ضخمة ككون التصورات كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنا وفصلية  
داخلية وعرضية اما اذ يجد هذه الجبثية لا يحصل الا بصل ما لم ينضم اليها شيء اخر ومن حيث  
انها توصل الى المطلوب تصديقي اما ايضا لا قريبا وهو كل ما يفيد التصديقي المحمول بلا ضميمته  
كالقياس والتمثيل وبهذا الاعتبار يستحق في اللغة الغلبة او ايضا لا بعيدا وهو ما يفيد التصديقي  
للمحمول لكن مع ضخمة ككونها قضية وعكس قضية ونقيض قضية جوابك عن طرف اهل التحقيق  
بان التحقيق البحث مطلقا لا يوجب كون ذلك مسألة المنطق فاحفظه وامثاله اوابعد  
كانها موضوعات ومحمولات ومقدمات وتوالات هذا ما ذكرتم وقد عرفت مما مر ان البحث عن  
المعقولات الثانية للمنطق انما هو بكونه من المبادئ لامن المسائل لانها بيئت في علم اخر  
فلا يجب ان يؤخذ الموضوع اعم ومع ذلك يلزم مهم فاد ائرو هو ان كل ما يبحث المنطق عنه  
اما تصور واما تصديقي من الميتة المذكورة فلو جعل موضوع المنطق التصورات والتصديقات  
بتلك الميتة صار بحث المنطق عن نفس الموضوع لا عن عارضه فلا يكون الموضوع موضوعا  
هذا تحقيق قول الفريقين كذا قال شارح القسط من درر وانما اطنبا الكلام في هذا المقام ليحيط  
لناظر اذ ان المسائل شارح العلامة ثم يقول ان لما فرغ من تحقيق مقدمة الشروع على وجه  
البصيرة شرع في ضبط اصول الفن يزداد بصيرة الطالب اذ يضبط ابواب الفن ويضبط  
الموضوع في كل باب يتميز به او الفن بعضها عن بعض كما يتميز الفن عن غيره ليكون الطالب  
في كل باب على بصيرة كما كان على بصيرة في شروعه في العلم فان كان للمنطق طرفان او قسمان

قوله لمجموع الموضوع فانظر الى الجملة  
وقوله لمجموع طرفي القضيتين عطف  
على مجموع الموضوع على الواو  
في شريفة مطلقا متصلة ومنفصلة  
او ديهما لقضيتين بالقوة والذات عطف الحكم  
عليه وقوله والقياس من معطوف على القضية

جواب عن طرف هل تحقيق البحث مطلق  
في المنطق يجب كون ذلك مسألة  
منطق فاحفظ

فالمنطق

فالمنطق منقسم اليهما نقسم الكل الى الاجزاء وهو ظاهر **قوله** لما انه قد تقرر يعني ان كون المنطق قسمين  
مبني على ما تقرر عند الجمهور ان التصورات كلها بدائية عند الامام من ان المحمول التصوري يكتب  
من معلوم التصوري والمحمول التصديقي يكتب من معلوم التصديقي ولا يوجد كتابتهما  
من احدهما وان لم يقم البرهان على امتناعه فالمنطق لما كان له لاكتساب المحمولات والمحمولات لا  
تصوري واما تصديقي انقسم المنطق لاقسمين قسمين في طرق اكتساب التصورات وقسم  
يذكر فيه طرق اكتساب التصديقات **قوله** للمحمولات الاولى للمحمول التصوري وانما ان الجهل قد  
يكون بسيطا وهو عدم العلم وقد يكون مركبا وهو ان يحصل مع عدم العلم اعتقاد مضاد لكل  
منهما مقابل العلم الا ان الاول يقابل تقابل العدم والملكية والثاني تقابل تضاد في اد الحشوي  
للمحمول للمحمول البسيط لا المركب لان صاحب الجهل المركب يستحيل ان يطلب العلم ويكره  
لانه يعتقد ان العلم حاصل له ومع هذا الاعتقاد لا يمكنه طلب العلم ومن كون الجهل عدم العلم فهو  
ان القسم لا ترد عليه ابتداء بل يرد على الملكية وفي العلم ثم يقبل الجهل عليه فان الاعداد لا تمايز  
الا بالملكات ولا ينفقه الا بانقسامها كما في شرح الاشارة **قوله** اي مباحث القول شارح جمع  
مبحث وهو المسئلة سميت بمبحث لوقوع البحث فيها ثم المنطق عبارة عن المسائل المخصوصة  
سواء علمها زيد وعمروا وغيرهما فالمعينة واحدة هو واحدة في غير المجال فان قلت ان الشخص لا يجد  
ولا يعرف لانه لا يمكن معرفته الا بالاشارة وقد عرف المنطق فيما سبق فلا يكون المنطق مسائلها  
مخصوصة قلت نعم لا يمكن التعريف المعتاد ويمكن تمييزه عما عده والمق من التعاريف السابقة  
هو ان شاء هذا لما كان المقاصد عبارة عن المسائل كالمبادئ لانها قسم المنطق وكان القول شارح  
مبادئ المسائل شارح لا توجيهه بان المضاف محذوف او بانه ذكر القول شارح واريد به المسائل  
الباحثة عن اصوله والاول هو المبدأ ووكذا الكلام في الباحة فيكون المبادئ ان والمقاصد ان عبارة عن  
المسائل قال صاحب الواقف في هي تلك المبادئ الميتة في اي الفن مسائل له من هذه الميتة  
ومبادئ المسائل اخرى لا يتوقف تلك المبادئ عليها في المسائل الاخر التي فطرها بطريق المبادئ  
على المسائل فموردنا القى ليدانها مبادئ التصورات هو المسائل المعينة في جانب التصورات  
وهي المسائل الباحثة عن احوال الكليات الخمس وليس المراد بمبادئ التصورات هو الكليات الخمس  
انفسها وكذا المراد بمقاصد التصورات هو المسائل الباحثة عن احوال الاحوال الشارحة للاقوال  
الشارحة انفسها وكذا الكلام في الباحة فامنا في المبادئ لا التصورات بمعنى او بمعنى الكلام يراع

يعني ليس عرض الحشوي الاستدلال على كون  
المنطق قسمين بما تقرر عند الجمهور بل  
يجوز معنى الكلام فلا يرد ان اللفظ امتناع  
اكتسبها من احدهما سمى  
وما قال مولانا داود من انه شريك  
منه لا مذهب له فهو خطأ لان كنه  
مشهوره يكون مذهبها وعبارة في معنى  
لا يمكن تاويلها وقد صرح به السيد السند  
في شرح الواقف ايضا سمى

وهو التعريف الجامع المانع سمى







بالوضع **قوله** مقسم مقسم مقسم الكليات الدال بالاول واللفظ الدال وبالثاني اللفظ المفرد  
وبالثالث الكل والرابع الذاتي والعرضي **قوله** ومعرفة الاقسام الى وهما منع مشهور وهو ان التعريف  
ممنوع لانه تعالى تم اذ كان المقسم جزء الاقسام وكانت الاقسام معلومة بالكنه وكلاهما موانع  
خفية بان مفهوم المقسم جزء من مفهوم القسم ضرورة لان القسم ضم القيود المتخالفات والمتباينات  
للمقسم وليس الكلام فيما صدق عليه المفهوم والمعنى ومعرفة مفهوم الاقسام موقوف على معرفة  
مفهوم المقسم توقف كل على آخر كما لا يخفى **قوله** القسم من اللفظ الى من اللفظ الدال بالوضع  
فالمقسم هو اللفظ المقيد بصفة الدلالة اللفظية الوضعية لا اللفظ مطلقا ومعرفة القيد موقوف  
على معرفة القيد **قال الشرح** وجب التعرض في باب اساغوجي وجوبا عقليا فاورد ما فيه وفيه ما  
وما كان فهم الوضعية لا تلتزم مطلقا ومعرفة مقيد موقوف على معرفة مقيد المعنى من اللفظ باعتبار دلالة  
عليه اي بسبب دلالة عليه فالباكية فالاعتبار بقسم فالاولى ضد فكاك **قوله** المشي **قوله** وجب  
تصدق ولا في ان لا اذ من منه وجوب التعرض لتعريف الدلالة اللفظية الوضعية فان قلت لم يرد  
بما هو بعد من قوله من المنقولات لا يخلو المقيد الى اخره لا مرعى ما قال المحقق الطوسي في بعض النسخ  
**قوله** يعني ان البحث عن اللفظ اي عن احواله اللفظ من الافراد والتركيب والجزئية والذاتية  
والعرضية وغيره يكون دالا على المعنى فلو لم يكن دالا على المعنى لم يثبت به من احواله فالبيرت عند هذا  
هو الكليات ومباحث اللفظ مقدمة لمباحث الكليات ثم مباحث اللفظ موقوفة على تعريف  
الدلالة وتقييمها لان موضوع تلك المباحث هو اللفظ الدال في دلالة قيد موضوعها فان قلت  
فما اذ وجب تقديم تعريف اللفظ لكون موضوعها مباحث اللفظ معلوم من احواله كوضع  
فان قلت ان الدلالة كذلك قلت نعم ذلك لتخالف الاصطلاحين فيها ثم اعلم ان فهم المعنى موقوف على  
الدلالة التي هي صفة اللفظ لا على اعتبار تلك الدلالة وهو صفة التكليم والتامع اذ على تقدير عدم الاعتبار  
يحصل الدلالة وفاد لفظ الشارح غير صحيح اما التوجيه بان مراده به ان الفهم حاصل باعتبار الدلالة  
اي بسبب الدلالة لانه يذكر اعتبار الشيء ويراد الشيء نفسه فقول السبب الدلالة لان الباء بسببية  
فليس المقابلة لان الكلام في دلالة اللفظ لا في دلالة اللفظ وهو فاعلم ان من المعلوم ان هذا لتوقف على  
تقديم تعريف دلالة وتقييمها على مباحث اللفظ بل الوجوب هو توقف بحث اللفظ عليه ولذا  
قال الشرح في كلامه الشارح مسأله من وجوبه في الاول جعل لتوقف فهم المعنى والثاني  
جعل لتوقف غير هو دلالة نفسه بها وانما حملنا كلامه على مسأله لظهور ان المراد بيان وجب تقديم

مطلب  
مع تنظيم

تعريف

تعريف الدلالة وتقييمها على مباحث اللفظ فالمقام شاعرا ان الموقوف هو بحث اللفظ  
على الدلالة نفسها ولذا قال الاول ولم يقل بالصوب وما قيل من ان اخذ الاعتبار مبنى على مذهب من  
قال ان الارادة معتبرة في الدلالة فهو خطأ لان الارادة غير اعتبار الدلالة لان متعلق الارادة هو  
المعنى ومتعلق الاعتبار هو الدلالة التي هي صفة اللفظ بينهما بون بعيد ثم اعلم ان الشيء وجوده لا يعنى  
وجوده في الازمان ووجوده في العبارة ووجوده في الكتابة وتدل على العبارة وهي المعنى الذي  
دلالتين وضعيتين مختلفان باختلاف الاوضاع والذهني على ارجح دلالة طبيعية لا تختلف اصلا  
فان صورة الفرس لا تختلف باختلاف الاختصاص في هذه علوية حقيقة اما العلوية بين اللفظ والدلالة  
المعنى غير حقيقية وان من قال ان الارادة معتبرة في الدلالة اختلقوا انها معتبرة في المطابقة فقط  
كما ذهب اليه صاحب المحاكمات واختاره سيد محققين وفي الدلالات كما ختاره العلامة الشفاعة  
وهنا بحث شريف قد ذكرته في حاشية المؤلف في نفسه **قوله** يعرف بالتأمل الى يعرف به ان نفس الدلالة  
كافية في الفهم كما مر **قوله** من ايراد المعنى فيه مدعى البرهان حيث قال الى من وجوب التعرض لمباحث  
اللفظ اي علم من يراه المعنى مباحث اللفظ في بيان اساغوجي انه لم يعد بابا مباحث اللفظ  
كما عده بعض متاخرين بل ذكره مقدم مباحث اساغوجي لان المتبادر من عنوانه بل هو  
ان مباحث هذا الباب مقصورة على باب الكليات في نفسه نظر لانه يجوز ان يكون المعنى ان اكثر مسائل هذا  
الباب موضوع الكليات الخمس ثم علم ان الموجود جعلوا مباحث اللفظ من مقدمة فعمل ايضا ان  
خالفهم فيه فلا وجه التحصيل فاعلم **قوله** لم يعد الى ولو عذ مباحث اللفظ بابا مستقلا لقان بعد  
تمام الخطبة مباحث اللفظ اي هذا مباحث اللفظ ثم قال بعد تمامه اساغوجي اي هذا باب  
اساغوجي كما لا يخفى **قوله** او اذا كان في فاعلم ان جزمه لا فيصير في فان تقدمه فنقول في كل واحد  
على ما مر لم يفرق بين مقامين **قوله** مقدمه والمقدمة في دلالة اللفظ الوضعية وتقييمها الى  
الثالث واية الكلام فيها فلا تتوهم فتأمل **قوله** الشرح او من الضم به ومعنى لترديد  
المعنى بالفتح كل منها فهو تنوع لا تشكيك على ما قال الشارح في فصول البديع لا يقال ان العلم بمعنى  
اليقين لكونه مقابلا للاشك فيكون تعريف الدلالة جامعا لانا نقول هذا غايته اذ ان يمكن التوقف  
تقديم الدلالة الى الاقسام الثلاثة واخرج قسم رابع مع انه من المحتمات عقلا وانما خصه بغيرها  
لذكره مع دخوله تحت العلم ليحصل لتقييم لا يكون العلم بمعنى اليقين بل العلم شاملا باعده من  
وذكر كات نعم انه بمعنى يقين في تعريف البرهان بمعرفة لمقام فتأمل **قوله** فلا يكاد يوجب بل هو مع

قال ولا نادا في حاشية الشمشية  
عند قول المؤلف في المقالة الاولى المفرد ان  
متبادر من ان تلك المقالة مقصورة  
على المسائل التي موضوعها المفرد واكثر  
مسائلها موضوعها المفرد فهذا يؤيد  
ما ذكرنا  
وجه التامل ان المعنى حاشية المتاخرين  
من حيث لم يجعل مباحث اللفظ بابا  
مستقلا وحاشية هو ايضا حيث جعلها  
مقدمة الكليات والجمهور هو ما تقدمت  
الفن فلا وجه لتخصيصها باللفظ  
بالتاخرين كما يدل عليه ظاهره فقط  
الشارح  
وجه التامل ان المراد بان العلم المذكور في تعريف  
الدلالة ماعدا الضم فهو شامل العلم بدلالة  
المفرد وبتلك الناقصة والثامنة خيرية  
او ان شائت الا ان المراد في تعريف  
البرهان اليقين لا يشترط ان الدال  
اعلم مطلقا بل ان احسن مطلقا  
الشمس في حاشية  
الاشارة على ما مر



الاشارة كذا افاده شارح لعلامه في فصول البدايع يكون ظن المجتهد منا ما لقطع الحكم عنده وعند  
مقلده على ما تقره الاصول **قوله** بان لا يكون مفيد الى بان يكون الدليل مفيد للظن سواء كان الدليل  
المفيد للظن مضمونا او معلوما فهذا قيد للنتج اما لا يفيد للظن فهو معلوم قطعاً فامل **قوله**  
بل نحل الظن اي ما يفيد الظن وان كان معلوما فهو دليل اقناع وامارة **قوله** من العلم انه بالعلم بشئ  
اخر من شرائط التعريف الاحتراز عن استعمال الشك بل قرينة في هذا التعريف نظر لان لفظ العلم  
يشترط اليقين عندهم وعند مقلديهم **قوله** يطلع على الادراك مطلقا سواء كان تصديقا او تصور او يطلق على التصديق مطلقا ويطلق  
على اليقين وجيب بان الاول اصطلاح المكاء والنطق مقدمة الحكمة او جزء الحكمة على القولين فيحمل  
واما الثاني فهو لا شك كالمبين واما الثالث فقد قيل انه لا اصوليين وقيل هو ايضا للمتكلمين انتهى  
وفي مناقشة لان المقابلة للظن تدفع الحمل على مطلق الادراك وايضا قال مولانا داود ان اطلاق  
علم على اليقين شايع وكونه شايع فيه قرينة وكون التعريف للبرهان قرينة على ان المراد بالعلم  
مذكورة في تعريفه هو اليقين لانه قد سبق في شرح كون البرهان مركبا من المقدمة فالعلم المذكور  
في هذا التعريف ظاهره اليقين اما تريد لخص من هذا فهو توسعة لادارة الاعتراض **قوله** فاشي  
خذ القولين فكل لا يقتضيان الا في شئ اي قد يسمى دليلا وهو ملة لظهور ان الدليل معلوم تصديقي وان الشئ الاول  
المقام فان جوب من ايراد الشئ اعم منه من المعلوم التصوري ولذا اقاله فصول البدايع فالاول الدال ونظيره ما قاله الفاضل  
اختيارا في تعريف الدليل وهو الذي يلزم من العلم به العلم بشئ اخر من ان المراد بالعلم التصديقي  
وانما نقلت كلامه اختيارا بانما يكون بقرينة ان التعريف للدليل يخرج الحد بالنسبة الى المحدود والضرورة بالنسبة الى اللازم ويلزم  
مفيد لانه ان كان وسلا فبقوله من خروجه مائيا وحاصلا منه كما يقتضيه كلامه من فانه فرق بين اللازم للشئ ولللازم من شئ  
لا محال **قوله** في فرق فخرج القضية او امة الى استازمة لقضية اخرى بديرية او مكتبة ولكن يرد عليه ما عدا  
عظيم والتعريف بالتعريف **قوله** شكل الاول عدم الزوم بين علم المقدمة على هيئته في الشكل وبين علم النتيجة لا يتبين وهو  
ظن هو لا يثبت لانه معناه خفاء الزوم والخفاء بعد الوجود انتهى ومختار ان المراد بالعلم  
تفصيل قضية اخرى كتابا عن المذكورة تعريف البرهان هو يقيين ماد من تركيب البرهان من اليقينات وكون البرهان مركبا  
دليل غير مذكور لان القضية لا يكون بالظن وهو ترتيب **قوله** في اطلاق العلم هو اليقين كما مر سيما اذا كان مقابلا للظن فلا يرد نقض شئ من  
لان كبرنا يكون بالظن وهو ترتيب **قوله** الامور ثلاثة ولا يرد ايضا قوله ويصل به في الدلالة لما مر من ان المعنى قد يسمى بالظن وعموم  
من معلومة هو **قوله** شئ الاول للمعلوم تصوري وبقرينة ان مقام الدلالة الاقاسمها وحاصل ان العلم  
ول تعريف الدلالة وانما بان **قوله** في كل من الموضوعين وجيب عن ما عدا الشكل الاول بان المراد بالزوم  
فان قوله في كل من الموضوعين وجيب عن ما عدا الشكل الاول بان المراد بالزوم  
علم به في كل من الموضوعين

منه ان

منه ان له مدخلا بالنظر فلا يرد النقض باجزاء البرهان كما ذكره المحقق في كلية النية  
فبالصواب ان يقال فالشئ الاول يسمى لا دليلا فيكون قوله ودليلا عطفا لخاص  
على العلم ان المتبادر منه هو المترادف لهذه العبارة ليست بواضحة في المراد وهذا القول  
مبنى على اشتراط المساوية بين المعرف والمعرف كما هو مذهب ولوجوه التعريف بالاعم والا  
خص كما ذهب اليه القدماء وهو الحق عند سيد المحققين على ما في كلية الصفوى ليرد ذلك  
وهو ظاهر فتأمل في هذا المقام فانه من هذا الف الاقدام وما ذكرنا من التوجيه فهو اصلاح  
كلام بتوفيق الله الملك العلام **قوله** والدليل ان كان مفيدا لليقين اي ان كان مفيدا  
لليقين بطريق الظن الشيوع كون الدليل طريق الكسب والنظر فلا يرد النقض بان القضية  
للقضية يفيد مدلولها تقيينا نحو الكسب اعظم من الجزء **قوله** وان كان مفيدا للظن  
اي بطريق النظر سواء كان المفيد معلوما او مضمونا وهو ظاهر مما مر **قوله** ان كان الوضع كالمطبخ  
في تلك الدلالة اي في الدلالة الوضعية وكون الوضع كالمطبخ في المطابقة بالذات وكونه كالمطبخ في التضمن  
والالتزام بالوضع لان اللفظ لو لم يكن موضوعا لسماء لم يكن جزء مستفاد منه وكذا لازمه  
ايضا لانه لو لم يكن اللفظ موضوعا للزوم لم يكن لازمة مستفاد منه ولذلك قال صاحب  
الحاكمات دلالة المطابقة بمراد الوضع ودلالة التضمن والالتزام بمشاهدة من العقل والوضع  
انتهى ولذلك قال الامام في شرح الاشارة دلالة اللفظ هي دلالة المطابقة واما دلالة التضمن  
والالتزام فعليتان انتهت في ثم الوضع والمطابقة في الثبوت لا كالمطابقة في العوض **قوله** انه قيل ان فائدة  
التفسير دفع توهم كون الوضع مفادا على قيس سابق من قوله ان لم يتخلل الظن لان التخلل والخط  
من الالفاظ المترددة انتهى وفيه ما لا يخفى في القاموس والمطابقة مقدمة انتهى والمعنى ان كان  
مقدمة اي بسبب حصول تلك الدلالة ففائدة التفسير دفع توهم ان الوضع وقع في الوسط  
اي وقع بين الدال والدلالة لان هذا المعنى غير ملحوظ فالوضع للموضوع بسبب حصول حقيقة الدلالة  
للدال فتبصر **قوله** على ما قيل ان الطبيعة تختص باللفظية ممرئيد العذر للشارح وحرف الاعتراض  
عنه الى القائل وقد صرح باختصاره وقد كسره في كلية المطالع حيث قال دلالة ما ليس بلفظ  
قيمان وبنوعية كدلالة الخطوط وعقيلة كدلالة الاشياء على المؤثر وهو المتبادر من كلامه في  
الكلية الصفوى **قوله** لكن الحق انها اي الدلالة الغير اللفظية اقام ثلاثة **قوله** لان دلالة العلم  
الذي ليس بلفظ ان الامثلة سند منع دعوى الخصم والطبيعة في اللفظية فلا ينفع المناقشة

ولو تكلف وتقف واصلاح الكلام  
بقدر الامكان من ذاب الفضل فانه  
اطمن من الحمل على الخطاء مرس  
اقبال كون مدلولها يقينا ويجوز  
ان يكون بدلا من المدلول مرس

وجاء تبصر ان كون الوضع مفادا  
تعالى انومه العاقل نعم يمكن كونه  
واقعا بين الدلالة وحقيقة الدلالة  
فدفع بالتبصير على ان المراد بالوضع  
السبب كما قال صاحب القلندر



وجه ان السند قصير  
من متعدد

جعل لفظ فروعى نحصا الدلالة الطبيعية للفظ على مطلق الصوت باده عناية فتأمل  
وكذا دلالة حجرة لجل وكذا دلالة النبض على الحي فالاقسام ستة لانها كما زعم الشارح علامة  
وسيد محققين وغيرهما كدلالة الخ بالحاء المهملة على السعال او على ذى الصوت فهذا السعال  
يسر صوت كما ان السعال الدال السابق صوت اما الخ بضم الخاء وسكون الخاء الجعجة المشددة  
فروء على الوجع وذا فتحت الهمزة دلت على التحنن على ما قال قدس سره في حكمة المطالع  
يقضي لفظ به عند عرض المعنى له ويحتمل ان يراد به صيغ اللفظ لا يقتضى التلفظ به وان يراد  
صع ل مع فان طبعه يتأدى الى فهم ذلك المعنى عند سماع اللفظ لا لاجل العلم بالوضع بل  
لتأدى الطبع الى عند التلفظ لان هذا الاخير مشتمل على بين الطبيعة والعقلية ذيل الفهم  
فيما يستند الى العلم بالوضع فلا يصح فارقا لتعويل الفرق على احد الطبعين الاخرين عما في  
كثيرة المطالع سيد محققين **العلم** العلامة المسموع من وراء الجدار فان المسموع  
المشاهد يعلم وجود اللفظ بالمشاهدة لا بد لانه اللفظ فقط بل هما معا على ما قال مولانا داود  
في كثرية شرح الشمس وفيه انه خلف لما ذكره المحقق في حكمة المطالع فانه قل وتقييد اللفظ  
بكونه مسموعا من وراء الجدار إشارة الى ان اللفظ اذا كان مشاهدا كان وجوده معلوما بحس  
بغير لا بد لانه اللفظ انتهى لفظ الشيف ويؤيد هذا ما في الحكايات من ان اللفظ اذا كان  
ما قوى الدلائل لا يدل بانها فقهما انتهى فتأمل **العلم** العلامة والمقصود بالنظر للفظ  
الدلالة احترز به القيد عن الدلالة اللفظية لانها ان كانت وضعية كدلالة الخطوط والعقود  
والاشارة فهي غير معتادة وان كانت عقلية فهي غير منطبقة لاختلافها باختلاف عقول  
والافهام وحترز بالقيد لآخر اعني الوضعية عن اللفظية الطبيعية وعن اللفظية العقلية لانها  
غير منطبقة لاختلافها باختلاف المبادئ والعقول على انها لا تشتمل على الامعان قليلة  
فلا فيسابق ايضا لخلق دلالة اللفظية وضعية فانها منطبقة لا تتواءم في جدي  
شتم كرها في علم بالوضع وشاملة لما يقصد اليه من المعاني وحاصل انها المقصودة بكونها  
معتادة ومنطبقة وشاملة لما يقصد اليه وبهذا يتقرر ظهور ما في تقرير الحق من المقصود لان  
عادة الملازمة قوة ولان دلالة اللفظية مدعومة بعلية مستقلة وليس لامر كذلك لان كون  
مقصود منطوق دلالة اللفظية لوضعية بسببه مركب من مورد لا وكونها معتادة الشارح كونها  
منطبقة وشاملة كونها شاملة لما يقصد اليه من المعاني كما هو قولنا لانها طريقة معتادة

المنظمة

المنظمة الشاملة لما يقصد اليه من المعاني بخلاف البارة من الدلالة لكان اولها شاملة  
من العلم او في نفسه صفة التفهيم اي التفهيم الحاصل من جانب العلم او في نفسه صفة التفهيم  
المتفهم المستفاد من قوله تفهيمها من قال ان ضميمته راجع الى المقلم ثم اعترض بانهم سبق  
لم يفهم الكلام ولكن لم يقل في الافادة والاستفادة كما هو المعتادة إشارة الى ان المتفكر في نفسه يحتاج  
الى الالفاظ بحسب العادة وان لم يكن الامر كذلك بحسب الحقيقة **العلم** متى اطلق لم يقل اذا  
اطلق كما قال اهل العربية والاصول لان المعية عند القوم في الدلالة الاتزانية هو اللزوم الذي يفي  
بالمنع لا خضوع اهل العربية فان المعية عندهم هو اللزوم في الجملة ولو بالتأمل في لقائن ولا اختلاف  
في المطابقة والتضمن لان العلم بالوضع لا يختلف فنشاء خلاف هو اعتبار القرينة وعدم اعتبار  
ولا تفهيم الدلالة كما قال الشارح لعلامة في فصول المبدع كما لا يخفى **العلم** مشهور بان فلا بد من التبيين  
عليها كثرية اللغات فتأمل **العلم** يكون الوضع مثلا التصديق بان لفظ الانسان موضوع  
للحيوان الناطق موقوف على تصور مرتين فالعلم بكون الانسان موضوعا وموقوف على فهم هذا المعنى  
فان توقف فهم المعنى على ذلك العلم لزم توقف فهم المعنى على فهم المعنى وهو محل فقوله العلم بالوضع فانه  
لانه مستلزم للعلم فكل مستلزم للعلم فانه محل معارضة للدليل العلوي لقائه على  
صحة كلام الشارح **العلم** وتدير الجوب لحاصل الجوب منع الصفوى وسند مفهوم من كلامه حتى  
الاول ان الفهم الموقوف عليه مطلق والفهم موقوف مقتد لان فهم الحيوان لناطق من لفظ الانسان  
مثلا موقوف على فهم الحيوان لناطق مطلقا لو كان من لفظ الانسان او من لفظ جسم نام حيا  
متحرك بالارادة ومن له النطق او كان بالارادة او الحس فلا يلزم توقف الفهم لعين عارفا فان الفهمين  
متغايران بالاطلاق والتقييد وهو ظاهر والشارح ان فهم المعنى في الحال مثلا اطلاق الان  
على المعنى المذكور موقوف على العلم السابق **العلم** ابو لا يتوقف على الفهم في الحال فالوقوف على توقف عليه  
متغايران بحسب الزمان فلا يلزم الدور والتألف ان خطوط المعنى من المفقود تنفك الذي  
من اللفظ اليه متوقف على حصول المعنى الذي ابتداء والخطوط متاخرون للحصول بترتيب عليه فيكون  
موقوف عليه دون الحصول فانه لا يتوقف على الخطوط وهو ظاهر ايضا وهذه الوجوه متغايرة كل منها التكريرة انتهى لانه قد ظهر من هذا  
كافة السند في تحقيق ما ذكره تقرير الجوب ما ذكرنا من ان العلم لا يتحقق للجوب  
هذا دون ما ذكر فيكون اولا بان المذكور قبله ليس بتحقيق فقيه نظرية والوقوف هو الفهم بعينه  
لحصوله ولما كان المعنى موصوفا بالنفس بان يكون موصوفا ذاتها او خزانها كما في حال هول

وجه ان التوضيف بالشهرق اما  
يوجب ذكرهما واما يوجب التكرار  
لاعتناء شهرتهما من ذكرهما واما  
شارة لاما فيهما من القصور والاول  
هو اعتبار ذلك احتية ذلك موه

من هنا ظهر وجه ما قال مراد في  
في خاتمة النجوم ان اللفظ المفردة لا يثبت  
التم مع سميتها وانما يتقرر معانيها  
المقام اه التامع عالم قبل الخلاق  
اللفظ بعينه لانه لا بد وان يكون عالما  
بالوضع قبل الاطلاق والوضع كونه  
كونه نسبة بين اللفظ والمعنى في نفسه  
علمها كما في قوله تعالى ان الله اعلم  
قبل الخلاق كان العلم باصطلاح  
تخصيصا لاسل وهو حال كما لا يخفى

المنظمة



انفس عنه خط ذلك المعنى اذا اطلق اللفظ وفيه نظرية انه اذا كان المعنى خاصا في ذات النفس شاهد لها  
واطلاق اللفظ في ذلك في تحقق الدلالة هناك مع انه يتنوع خطوط المعنى لانه ماض ولوقال مع التفات  
نفس المعنى من اللفظ لكان شاملا فظهر مما ذكرنا ان الجواب عن السؤال المذكور ثلثة لا واحدة  
كما يوجه سياق كلام المحشي وان ما ذكره تحقيقا حاله فالتحقيق ما ذكرنا فاما ما في **العلامات**  
لا يفر اللفظ الى تقييد المعنى باللفظ لا يخرج الغير اللفظية وكذلك تقييده بالوضع لا يخرج الطبيعية  
والعقلية **مسألة** تمام ما وضع له انما التزم لفظ التمام مع عدم الحاجة اليه تأكيدا  
ما وقع في مقابلة ذكر الجزء **مسألة** تعليل للتسمية هذا هو التبادلا لان الشاي في تسمية بيان اسماء  
الاقسام عند اهل الفن وهو غير خفي على اهل **مسألة** المفرومة صفة التسمية فهو جوبسؤال مقدر  
بالدلالة المطابقة لثارة الا ان الموصوف محذوف والباء في المطابقة زائدة اي يدل الدلالة المستمرة  
بالمطابقة لا صلاح فيكون المفعول المطلق للنوع ويجوز ان يكون بالمطابقة صفة لمصدر  
محذوف اي يدل لالة مسماة بالمطابقة وما ذكره المحشي فهو تصوير للمعنى لا تقدير لاعتبار ويجوز  
ان يكون ليله للملكة اي يدل دلالة ملكية بالمطابقة ويجوز ان يكون لباة بمعنى اي يدل  
دلالة حاصلة في ضمن المطابقة وكذا كلام في **مسألة** والتسمية في كل تسمية المسبب علم السبب  
سبب المطابقة لفظ ما وضع له فان العالم بالوضع اذا سمع اللفظ الموضوع لمع معين يحده موافقا  
فيما لا يغيره موافقا للمعنى **مسألة** التضمن واللفظ لازم بل محدد بما نداء اللفظ وهو ظاهرا يرجع  
وجوابه لان سبب ذلك هو الوضع ثم قوله يمكن لثارة الا ان هذا الاحتمال مروج لما مر من  
ان شاي في ثباته بيان اسماء الاقسام فيكون الكلام متضمنا لا اعتذار عن حاشا  
وعا لوصف الاول لا اعتذار عليه كما توهم ولذا قال في تمام ويجوز ان يكون وجه التسمية هو المجاورة  
لان الدلالة دالة صفتان للفظ الدلالة بل هو الوصف المجاورة بعلاقة المجاورة  
والتضمن ما معنى المفعول واللفظ على فعل الاول يكون صفة للمعنى **مسألة** التضمن وعلا الشاي يكون  
صفة للمعنى المطابقة فعلا كل تقدير يجوز ان يكون التسمية بهم وصف للمعنى المجاورة ايضا وكذلك  
ما تزم ما وصف للمعنى المتبقي ان كان بمعنى لما زعمه واما وصف للمعنى اللازم ان كان بمعنى الازمنة  
فسيكون له بهم وصف للمعنى المجاورة ايضا على ما قال الافاضل في بعض تحقيقاته ثم اعلم  
انها قد تسمى تلك الدلالة بمطابقة وتضمنية وتزامنية وثان هذه النسبة نسبة الى

وجوبه انه يمكن حمل خضر على  
المعاني لا تفتك مع

وذلك في نسبة ذلك المعنى  
وبما كان في ذلك ووجهه  
لأنه في ذلك في المجاورة فانها  
متفاوتة وانما في صفة التضمن  
في ذلك في نسبة ذلك المعنى

وعلى

في

وعلا جزة بان يتنقل لذهن من الكل اليه لاسن الاجمال في التفصيل بعكس التعريف فان الانتقال  
فيه من المفصل الى الجمل فظهر ان لدلالة التضمنية متأخرة له عن السابقة لا متقدمة متقدمة  
لجزء على الكل **مسألة** لدلالة عما في ضمن الموضوع في دلالة اللفظ على ما تضمنه الموضوع له  
فيتمثل الامرين المذكورين السببية والمجاورة فتبين **مسألة** اما اذا لم يكن المعنى  
ان قوله ان كان له جزء اخر اذ عن اللفظ الدال على البسيط فانه ليس له الدلالة التضمنية  
العلامة فاد يتصور التضمن اي لا يمكن دلالة التضمن لما وضع المعنى بسيط لا زها فزع وجزء  
اي من ان البسيط لا يتصور فيه التضمن والاول ان يقال من ان البسيط لا يتصور  
فيه وان يقال فيها فالضمير في قوله ومنه راجع لقوله اما اذا لم يكن المعنى فانه لا يتم لقوله بخلاف  
العكس وهو ان الاول ان يقول اي يعلم مما مر من جواز كون الموضوع له بسيط ومن كون التضمن  
مشروطا بالمطابقة ان المطابقة لا تستلزم التضمن لجواز كون المعنى بسيطا فتوجد دلالة  
اللفظ على المعنى دون دلالة على جزمه لعدم وان التضمن يستلزم المطابقة كونه مشروطا  
بالمطابقة والمشروط يستلزم شرط وهذا هو وجه قوله بل لا يستلزم فتأمل **مسألة** التزم  
لا يستلزم التضمن لجواز كون الموضوع له بسيطا يلزم من فهمهم لانه البين بالمعنى الاخص  
ويستلزم المطابقة المستلزم لالة ام المطابقة لكونه مشروطا والمشروط يستلزم  
الشرط لان دلالة اللفظ على لازم متما انما يكون بعد دلالة على المعنى وليس المراد بان  
لعكس في ليس المراد بالعكس ما هو المعنى الاصطلاحي بل المراد به معناه للقوى لان العكس لازم  
الاصل فكيف يتصور لقوله من اشارة العلامة بان لاسل صادق دون العكس وهو ظاهر **مسألة**  
فلا يرد ما قيل قائل مولانا بربان الدين **مسألة** وهي تنعكس كفسها فلا يصح قول الشارح بخلاف  
العكس ولذا اقول بان هذه القضية في قوة الشبهة وليس عكسا لاسبب الكلية على اطراف  
في التضمن لا يستلزم المطابقة وهذا عكس القضية في زعم القائل وهذا العكس كاذب لما مر  
من ان التضمن مشروط بالمطابقة والمشروط يستلزم شرط **مسألة** ان قولنا المطابقة  
تزييف لقول القائل سالبية كلية يعني لو سلمنا كون المراد بالعكس معناه الاصطلاحي  
مع قولك وهي تنعكس كفسها ولكن لان كونها سالبية كلية لان لام المطابقة ان حمل على اشتقاق  
الجنس يكون قولنا المطابقة تستلزم التضمن موجبة كلية ورفعها في قوة السلب الجزئية  
وعلا تقدير عدم الاشتقاق حمل اللام على العهد الذي كما هو المشهور او يجعله زائدا تحت اللفظ

انما قال الاول مع يقل المتصور لان  
البسيط في حكم المفرد باعتبار انه قسم  
من المدلول اما قيل ان لام التعريف  
ايضاح معنى الجوزية  
المراد بهذا الجواز هو الجواز الوقفي  
اذ هو وقع كالنقطة والوحدة  
فلا لا الاحتمال العقل كما هو المتبادر  
سنة

فيه نظرية انه قد يكون في قوة النكوة  
فيفيد البعينة فيكون جزئية وان كان  
للام العهد خارجي يكون القضية كلية  
فقوله وعلا تقدير عدم الاشتقاق كون  
سالبية كلية منظورة فيه سنة



كما قال صاحب المطارحات بجوانه ولوجود الماهية في لغة العرب لكن الاول منظور فيه لما قال  
الشيخ ابو علي في الاشارات من انه لا يوجد الماهية في لغة العرب وقد فصلنا الكلام في طائفة  
كاشيتنا على رسالة طائفت كبرى زاده في الادب فاربع اليها ان شئت فيكون سالبية جزئية لا عكس  
لها الزعم لانه يصديق قولنا بعض لسانان ولا يصديق بعض لسان ان ليس بجوان مع  
ان العكس لازم الاصل وهذا تحقيق المقام ليس له فضل في اليراد وتوجد لزوما ليس بل لازم كما يحكي  
الله تعالى مع ان عكس قولنا في التزييف ايضا للقائل من وجه اخر يعني لو سلمنا ان الرد  
بالعكس ههنا ما هو المعنى الاصل طارح وان التالبة المذكورة سالبة كلية نقول ان التضمن  
لا يستلزم المطابقة ليس عكس ذلك القول لان التضمن ليس محمول في الاصل بل هو قيد المحمول  
لانه مفعول وكذا مطابقة في العكس ليس محمول وهو خطأ لان العكس جعل الموضوع له بل هو  
تبديل الحرفين فيسمى الكلام فيه الله تعالى لا يستلزم التضمن لما مر من جواز  
الموضوع له وكونه ملزوما لما مر من ان التضمن لا يلزم التضمن فليس تحقق ايضا مطابقة  
والتضمن يستلزمها الا لانه محتمل وعند الرازي مقطوع لان كل مفهوم يستلزم ان ليس غير  
وهذا المفهوم اعم من التضمن ايضا وارجع الخلاف في ان العتبة في الدلالة لا تلزم لزوم تبين  
لغة الاخص كما هو الحق وهو لزوم تصور من تصور اللزوم او باللغة الاعم وهو اللزوم المحذور  
من تصورهما فاذا امكن تصور اللزوم في فهم اللزوم كفي تصور ان ولا ينعكس على ان شئت  
بالعلامة ثم اعلم ان دلالة المطابقة بطريق الحقيقة والتضمن والالتزام بطريق المجاز واللزوم  
ام اعتبارا وصادق وصدق الشيء لا يستلزم وجوده كصدق السلب في يعرف بالتبديل  
يعرف جريان دليل حكم استلزام مطابقة الالتزام كما مر تقريره **الحكم لان القول مستعمل**  
**بالبناء على الحكم** بناء على ان الشيء ان اختلف بينهم في مع اللزوم وهو فاسد كما مر  
فيجوز التمييز بين من الشارح ايضا وليس بمحقق لان استلزام الحشوة ايضا ان شئت  
في استلزام بعد الاتفاق في معنى ما زعم وليس الامر كذلك بل المعية عند الامام اللزوم بالاعم عندهم  
لزم بالمعنى لاخص فلا خلاف في الحقيقة الا في المعية فان كان العتبة الاعم فلا يشك في استلزام  
وان كان لاخص فلا يشك في عدم استلزام ايضا فتأمل وفيه اشارة ما ذكرته من جزم عدم لزوم  
على تقدير مقامه يدل على عدم استلزام المطابقة الالتزام مع ان المصريح بانه الصولات عدم التيقن  
وقد اشار به بقوله لست تحقق فاشارة في ليس بجواب بل عدم استلزام محذور به فان كان بالمعنى

حيوان

بمعنى ان لا يشك في صحة ما هو  
بمعنى ان لا يشك في صحة ما هو  
بمعنى ان لا يشك في صحة ما هو

الاخص فلا يشك في عدم الالتزام ولا ينافي فيه الامام كما لا يخفى ولا ينافي ما اى غير تلك الماهية  
منصورة فصلا عن سلب مفهوم الغير عنها ولا يخط بها لنا مفهوم الغير مطلقا فصلا عن الغير  
الحاشي وفيه مناقشة لانه يجوز الخطور والغفول لان العلم بالعلم ليس بل لازم فتبصر حاصل الكلام  
في هذا المقام ان النسبة بين الدلائل الثلاث بحسب اللزوم في الوجود وعدمه الحاصلة من مقابلة  
كل واحد من الثلاث واختبارها منفردة فيستفاد **وعلى ما يلازمه من الذهن قيد**  
بقوله على ما يلازمه لانه لا يدل على كل امر خارج عن الموضوع له والا لكان لفظ واحد لا يجمع  
المعاني الخارجية عنه وهو باطل وقيد بقوله في الذهن ولم يقل في الخارج بل لم يجعل مطلقا ايضا  
لان اللزوم الخارجى ليس بشرط فان العي يدل على البصر بالالتزام مع المعادة بينهما فظهر بان قوله  
لانه لا يدل على تعليل القيد من المذكورين لا تعليل التسمية كما هو المتبادر بل هو اشارة تسمية  
فظاهر من ضمنا ومن هذا التقرير ظهور الجواب عما اورده المحتج من الاستدراك لانه انما يرد على تقدير التيقن  
كونه وجه التسمية ولا يجب عليه **لا ينعكس وفيه انه لو قال كذلك لورد انه لا يحل امر خارج**  
فيحتاج الى الدفع قد يكرهه ولا يستلزمه هذا على ما قيل فتأمل وهو البين احراز عن اللزوم  
الغير البين وهو ما يحتاج الى التوضيح **بالغة الاخص الاحتراز عن البين باللغة الاعم** فانه غير  
معتبر عند الجمهور بل هو معتبر عند الامام كما مر **حتى يفيد جهة اختيار الالتزام** على اللزوم  
كما يفيد عتبة التسمية فالالتزام اقوى من اللزوم لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى وهذا نمايتهم  
اذا تحقق الفرق بين استلزام ولا التزام ولزوم ولا لزوم بحسب الاصطلاح فتأمل  
كان كل شيء ولو لم يعتبه اللزوم المطلق كان كل لفظ موضوعا لا على كل امر خارج عن الموضوع له كما مر  
**قد** بضابط يوجب الفهم وفيه انه يجوز ان يكون بيننا بالنسبة **بشيء** مع من شخص فلو يكون  
ضابطا يوجب الفهم ولذلك لم يكن دلالة الالتزام متبصرة بل كانت مذكورة في العلوم عندهم لانها  
في الاختار والمرسلات وغيره لا يوجب ان المعية ما يكون بيننا بالنسبة الى الكل كدلالة حد المتقنين  
على الاخر كلفظ الاب على الابن كما جوزه صاحب الكشاف فتأمل **قد** فيكون هذه الدلالة بسبب اللزوم  
فيكون من قبيل تسمية السبب بالسم السبب كما مر فهذا التصريح من الحاشي بان يكون قول الشارح  
لانه لا يدل على التسمية كما يتبادر اليه الا ان كان وقد عرفت انه لا يجب في ذلك بل الدعوى ممكنة فتدبر  
**الظان يقال ولا يذهب عليك ان اضافة الامد ليست الامد الخارجى بل العهد الذهنى فيكون**  
**المواد امرامه** كما اشار على كل واحد من الحيوان والانس على سبيل البدل ولذلك ردد الشارح

قد علم ان التضمن والالتزام يستلزمان  
المطابقة وهذا ان محسب الوجود يستلزمان  
المطابقة التضمن غير متحقق لتحقيق المعنى  
البيط المطابقة وهذا محسب الوجود  
المطابقة الالتزام غير متيقن وجوده او عدمه  
عند الجمهور متيقن عند الامام يستلزمان  
التضمن الالتزام غير متيقن عند الجمهور  
متيقن عند الامام وعدم استلزام الالتزام  
فان كان متيقنا وجودا او اثباتا متيقنا  
عدمه واثباتا محل الاشياء هذا التفسير  
عند الجمهور اما عند الامام فالكل يحقق  
او ليس عنده محل اشياء **مسألة**

وهو المعنى اللغوي المنقطع عنه  
ملحوظة بالجملة مس



في مقام التفسير وقال ما قال وكافية التمثيل وانما قال الظلال الدلالة على كل منهما ضمن المجموع  
دلالة التضمن للدلالة على احدهما لا بعينه كما يوهم العبارة وهذا وجه التماس في اي يتوقف  
منع كل واحد اي لا يكون تعريف كل واحد منهما مانعا عن دخول الاخرين فيه فلا يكون تعريف المطابقة  
مانعا عن دخول التضمن وعن دخول الالتزام فيه ولا يكون ايضا تعريف التضمن مانعا عن دخول  
المطابقة وعن دخول الالتزام فيه ولا يكون ايضا تعريف الالتزام مانعا عن دخول المطابقة  
عن دخول التضمن فيه فكل تعريف من تعاريف تلك الدلائل لا يعم وهو فاسد **قوله** بعض  
الدلائل اثنين الاخرين اي لا يجديهما كما يتبادر اليه الوهم لان المقابلة يستدعي الاخرين كما في بعض  
النسخ اي بافراد الاخرين ففيه مسامحة والنسخة الاولى والاولى التي صيرج فيها والنسخة الاخيرة  
وان كانت متضمنة **لحسن** للمقابلة ظاهر **بالسبب** بمقصود فتأمل **قوله** فيه ان مادة الانتقاض  
لان ناقض التعريف مستدل والمستدل لا يكتفي الاحتمال والجواز وفيه نظر لان ذلك لا يكفي الاستدلال  
والجواز وفيه نظر لان ذلك انما هو تعريف الماهية الحقيقية دون تعريف الامور الاصطلاحية و  
الاعتبارية ولذا اكتفى غير واحد من الفضلاء بالفرض وغفلت عن هذه المقدمة مستبعد جدا  
تقدح بعض الافاضل بالكفاية **قوله** وايضا ما كانت دلالة لفظ الشمس على الضوء معاينة لكونها  
دلالة على تمام ما وضع له وهو الضوء وتضمن لكونها دلالة على جزوه ما وضع له وهو الجوزع والالتزام لكونها  
دلالة على لازم ما وضع له وهو الجرم فهذا الدلالة اعني دلالة لفظ الشمس على الضوء يصدق عليها التعريف  
الثلاثة فتعريف المطابقة لا يكون مانعا عن دخول التضمن فيه ودخول الالتزام فيه وكذا الكلام  
في اجزاء كما مر **قوله** فلا يكون شيء من الحدود مانعا فيكون كل منها مانعا لانه تعريف بالاعم والتعريف  
بالاخص لا ينافي **قوله** وهذا لا ينافي معارضة الدليل المطوف القائم على صحة كل من التعاريف  
ما اجوب فرجوا يمنع والمانع يكفيه الامتنان وقس على ذلك **قوله** اي من قيد بتوسط الوضع لما وضع  
من علم ان قوله كما فعلوه قرينة على ان القيد معتبة عارضة يندفع به الانتقاض وذلك لانهم  
قد روي دلالة لفظ الشمس على معنى بولسطة ان اللفظ موضع لذلك المعنى مطابقة ودلالة على معناه  
ببولسطة ان اللفظ دخل فيه لدلالتهم على معنى ودلالة على معناه ببولسطة ان اللفظ موضع المعنى  
منع خرج عندئذ لول لان في انتهي والقطاع الانتقاض فظاهر وعبار القيد على ما اعتبره  
محتش عدم نقصه ندفع الانتقاض فظاهر ايضا لان لا يقيد امرنا اذا علم قوله بالوضع لان لا يقيد  
كون الوضع سببا للدلالة كما مثل ويدل ما مر في عند قوله وثانيهما ان تهيب حكم على الثاني

من فصول شرح الشريعة  
في تعاريف الامور الاصطلاحية  
رد بان منع منع الصغرى على مذهب  
متأخرين ويجوز منع الكبرى عند  
تقدمها ايضا

من انه قد وصله الوضع مختلفا على انه يكون التقييد بذلك القيد مستدركا ايضا على تقدير  
المحتش لان كون الوضع سببا استفاد من قول المصنف ان الوضع **قوله** ويجوز ان يكون  
مفعولا للقيد وفيه مسامحة لان لفظ القيد يكون جامدا لا يعمل والبولسطة في قوة فلا بد من  
التقييد بقيد بتوسط الوضع او ان القيد بمع ذكر بتوسط الوضع ان القيد بمع ذكر بتوسط  
تقريره لا يخلو عن الإشارة اليهما فتأمل **قوله** ويجوز ان يكون **قوله** وهذا خلافه في التبادر ويجوز  
الشاذ وهو ظاهر **قوله** بذلك القيد ايضا اي كما لا يندفع الانتقاض بدون ذلك القيد لا  
يندفع الانتقاض اي بذلك القيد هنا اي في تعريف الدلائل **قوله** اذ يصدق وانت خبير  
بان عدم الانتقاض فظاهر الا انه اورد المثال كونه اظهر وهذا التعليل في الحقيقة بنية على المدعى  
بعبارة واضحة فلا يتوهم فيه المصادرة على **قوله** نعمتنا والتمنا ما مفعول مطلق  
اي دلالة بغيرية والتزامية ودلالة بغيرية **قوله** ويجوز ان يكون حالا على قوله **قوله** فان  
قبل يمكن انما قال كذلك لكونه خارجا عن التبادر **قوله** بتوسط الوضع لانه ما وضع له فهذا اعادة  
لتعريف المطابقة بعينه وقد اورد انتقض عليه فيماليق وهذا سؤل فيجب مما لا فائدة فيه لا يقلل  
الفساد على انه قد عرفت التقدير الصحيح **قوله** مع انه غير متبادر من التوق ويجب حمل التعريف  
على التبادر وفيه لا يجب ذلك عند معرفة التبادر من لفظ المتن ان المعنى بتوسط وضع اللفظ  
لتمام ما وضع له وفيه ان هذا ليس بمبراهن **قوله** اهد على ذلك قوله كما فعلوه وذكر ذلك القيد  
مقيد بكونه سؤل ما فعلوه كما مر والحاصل ان ذلك التقييد دافع للانتقاض بلا سريدي وليس  
الكلام الا في وجوبه وهو ليس بصحيح لعدم انحصار اللفظ فيه لشيوع حذف قيدية في التعريف  
كما حذفها في تعاريف كما حذفها في تعاريف الكليات الخمس فاخطاء السائل في القول بوجوبه  
كما يجب فتأمل **قوله** لا يندفع به انتقاض المعنى لان حاصل تعريف المطابقة دلالة لفظ الشمس على المعنى  
بسبب وضع ذلك اللفظ لما وضع له فكل واحدة من دلالات لفظ الشمس على الضوء بسبب وضع  
لفظ الشمس على الضوء بسبب وضع لفظ الشمس على المعنى بتوسط الوضع  
لذلك المعنى بغيرية للمقابلة **قوله** نوع المكيف بوجه وهو انه نوع اضار له وله هذا  
المكون بوجه وهو انه بالنسبة اليه نوع حقيق وليس هذا ان محيي في بعض اصوره ان الكشف  
هو الذي لا يتأذى منه لنوره وما كونه يكون ملونا في ارج عنه ولكن لا يناقض في المثل على ما قال  
المحقق لارزق **قوله** خاصة للجسم اي خاصية مفارقة للجسم لخاصية لارزق كما يتبادر اليه

فالقرائن الدالة على ما ذكرناه ثلث  
وجه ان حمل على الذكر بعيد والفظ  
حذف الضمة والاشارة افا هي اليه منه  
لما مر من ان معنى القيد المذكور بسبب الوضع  
وضع له وهو معنى قوله بالوضع فلا حاجة  
الى اذ كره المحتش من التطويل اما قوله فان  
قبل المعنى فلا يتوقف على وهو ظاهر



لا بد ان كان لا يخفى من غير ذكره لا يقاسر الحذف فلو لاسل لا يصار اليه الا عند الضرورة لا انقول  
 لفروقة ثابتة ووجه دفع الانتقاض على ان شهورها غنية عن ذكرها فخرها من ختصارها كما فعلوا في تعريفات  
 كتابك خسر من حيث انه انما على تمام ما وضع له يجوز رجوع ضميرها الى التمام والجزء والى ما يلزمه  
 فتأمل قوله على ان ذكر قيد بتوسط الوضع لا يدفع الانتقاض فلا يصح ما ذكره فضله عن وجوبه  
 وقد عرفت انه انما شاذ ذلك عن هول الخشي عن التقييد بقوله كما فعلوا عند مستل كما ان صلة  
 الوضع غير المذكور فيوزان يكون تبع بتوسط الوضع للمعنى المدلول جزء منه او ما خرج عنه المعنى المدلول  
 والقيمة عاذ لك قوله كما فعلوا فلا عيبا عليه كما مر فتأمل **قال الشارح** ان ترتيب الحكم على المشتق  
 اعم من ترتيبه ابتداء ومن ترتيبه بواسطة للوصف اراد بالاشارة المرتبة على شيء كما هو مصطلح اهل  
 الاصول **قال الشارح** يدل على علية الماخذاي يلزم علية الماخوذ لزوما عر في الاعقليا ولا ونوعيا  
 فتأمل **وقد** فان ترتيب القطع اي وجوب القطع **وقد** على علية اي على علية السفة فيه نوع سقيم  
**تدبر قوله** والمراد بالحكم ههنا اي في تعريفات الدلالات **قوله** يدل بالمطابقة اي ضمنون هذه الدلالة اي  
 الدلالة بالمطابقة والدلالة بالتضمن والدلالة بالانتماء فمراد الدلالات الثلاث مترتبة على الدلالة بالوضع  
 وعلية هذا الوضع للمعنى المدلول او الماخوذ منه او لما هو خارج عنه على ما يدل عليه كلام الشارح اعني  
 قوله تمام ما وضع له او الجزء او المخرجه لان قوله او الجزء في سره بوضوح فانها خرجت منه فمراد الدلالة  
 بثان حاصلة بسبب هذه الامور الثلاث على تلك الدلالات المترتبة على ما فاقتم اكل  
 وضمن مطابقة والتضمن والالتزام عن غير بعلة فلا حاجة الى اعتبار قيد الحيثية في هذا الترتيب  
 فان خلاصه بين التوجيهين على ان اعتبار قيد الحيثية ووجه كاف في دفع الانتقاض ولا دخل لاعتبار  
 فيسقة تبلي كما على مشتق فيه أصلا ذم بوضوح الدلالة الوضع احدا على تمام ما وضع له بالقياس  
 على ذلك كما فعلت كما ترى بخلاف ما ذم الدلالة الوضع امور ثلاثة على سبيل عطف بعضها على  
 بعضها كذا فان قاعدة الترتيب كافية في دفع الانتقاض كما مر فتأمل **وقد** وبالمشتق الدال  
 بالوضع فكذا لا يصح ثبات تعاطفه وهي كاية عا في ثلثة مواضع وهو في هذا الوضع صلة  
 وعلية وهي تارة دالة على تمام ما وضع له وبهذا انشاء واصوب ما مر من دخول الدلالة على الامور  
 ثلثة متعارفة باعتبار ما في فعل ثبات دلالة على ترتيبها بالدلالة بالمطابقة والدلالة  
 بالتضمن والدلالة بالانتماء كما مر وحاصل المقصود وهو دفع الانتقاض بقاعدة لترتيبها  
 فيسند هذا وضع ثبات ساقطة تعاطفه والدلالات ثلثة ساقطة تعاطفه بضافتنا لثبات

في هذه الدلالة في تعريفات  
 الدلالات الثلاث مترتبة  
 على الدلالة بالوضع

الحكم بان يدل على محل الحكم على صفة الحكم وفيه نظر لما مر من ان المراد بالحكم في هذه القاعدة هو دلالة المترتب  
 على الشيء على ما تقر في وصول فانها قاعدة اهل الاصول لا قاعدة الحكماء فتنبه على الدال بالوضع صلة  
 الترتيب بان يدل على الحكم الاحكام المذكورة او الحكم بان يدل بالمطابقة كما مر بسبب الدلالة اي ما في  
 الدال بالوضع اتمام ما وضع له عليه وعاجزة وعلازمة ولا خفاء في حصول اعتبار قيد الحيثية في  
 هذه تلك الدلالة وهو ما في اشتقاق الدال بالوضع فدارد في الانتقاض على قيد الحيثية في الجوابين  
 والفرق بينهما ان قيد الحيثية لا يدل على شيء من لفاظ التعريفات في الجواب الاول بخلاف الجواب الثاني  
 فان ما في اشتقاق الدال بالوضع دال عليه فكان قيد الحيثية مذكور فيه ما وفيه نظر اما قبل فلان ما في  
 دلالة ما في اشتقاق على قيد الحيثية وما ثانيا فلان الظ من كلام الشارح كفاية قاعدة ترتيب الحكم  
 على مشتق في دفع الانتقاض من غير ملاحظة قيد الحيثية أصلا كما لا يخفى على الفطن وما ثانيا فلان  
 معنى هذا الترتيب عدم ملاحظة الدال بالوضع على ما ينبغي وقد مر ذلك فانه لو فسد ما الصلاة المذكورة  
 لا تدفع الانتقاض بل لا ملاحظة قيد الحيثية أصلا كما مر لا يقدح في حذف هذه الصلاة فتدبر  
 لا انقول ان الحذف ليس بواجب بل الواجب اخذنا على الوجه المذكور سواء اعتبر الحذف ولا والقيمة على  
 اخذنا على الوجه المذكور ظاهرة في كلام الشارح ولا يخفى ما في تعريفات الشارح من الماشية وعلية  
 عطف تسمية الماشية كما هو خارج الماشية ان الخشي جعل حكم المترتب على الدال الدلالة  
 نفسها وارشاد جعل تسمية وان ذكر صلة الوضع وتكون صلة الدال مع ان الماشية جمعها  
 في الذكر كما جعل الخشي فان لم يجعل ساقطة عطف تفسير يكون الشاذ ناسا اليها ثم لا يخفى عليك  
 ان قوله ولا يخفى لا يدل على البرهان فان حمل كلام الشارح على التحقيق لا على ما يحتمل انه حمل كلامه  
 على ما هو وجعل الحكم المترتب التسمية وليس الا مركز ذلك بل الحكم المترتب الدلالة بالمطابقة  
 في فاتت تقرير الموفق للمقام تقرير الخشي حيث حمل كلام الشارح على الماشية ومرفوع عن الظن تامل  
 الظاهر ان مرجع الضمائر للمعنى المدلول ولم يحزم به لاحتمال ان يكون المرجع ما وضع له وكلا  
 الاحتمالين قلما لا يستلزم نخذ وقد ذكره الخشي وفيه نظر لان دعوى ظهور الاحتمال الاول  
 دعوى بلا دليل بل الظاهر هو احتمال الشاذ لان المتبادر من لفظ تمام رجوع الضمير الى ما وضع له  
 لان لفظ تمام مضاف الى ما وضع له لا يترتب في باد رجوع الضمير اليه في هذا المقام ايضا ويمكن  
 الجواب بان المتبادر من المقام رجوع الضمير للمعنى المدلول لان الدلالة يقتضيه معنى مدلول مطلقا  
 فان وضع ما يتعلق به نفسا وما يتعلق بما يتعلق به المعنى المدلول فعول او بجزءه سر هو كقول

فانه اخذ للموضع صلات ثلث  
 وفي بعض النسخة مسالة مقدمة  
 على امره في سره



وجعل الغفلة في النظر من جهة الحشون بل في مدلول غير ما تعلق الوضع به نفس بدليل القابلة فصوابه او لما هو قوله كما هو قوله  
 متاويان  
 تفقد ان يلزم ان يكون لموضع التضمني الكل ويلزم ايضا ان يكون الموضوع له الجزء ويلزم ايضا  
 ان يكون دلالة الجزء متبوعة ودلالة الكل تابعة وكل ذلك خلاف الواقع مع ان الامر بالعكس لان  
 لكل مدلول مصابغة وجزء مدلول تضمني بخلافه فان مدلوله المطابق هو الجزء والناظر ومدلوله  
 تضمني كل واحد من جزئيه وهو معنى الظاهر المتبادر وهو جزء الاول فتأمل يلزم ان يكون  
 ما وضع له وهو خلاف الواقع ويلزم ان يكون الملزوم ما وضع له على تقدير كون اللازم ما وضع له وهو  
 خلاف الواقع ايضا لان الواقع كون الملزوم ما وضع له على تقدير كون اللازم غير ما وضع له ايضا  
 يلزم ان يكون الجزء موضوعا لفتا مل والظان قوله او لم يشر لم يجزم به لاحتمال ان يكون الضمان  
 رجعة الى المدلول او إضافة الجزء الى الضمان ببيانته وان يكون المراد بالوضع اعم من الوضع بالذات ومن  
 الوضع بالواسطة وهو الوضع الضمني فالجزء هو الموضوع له ضمنا ولذا اصارت الدلالة عليه وضعية  
 فكان قيل الوضع متعلق بالجزء في ضمن تعلقه بالكل وتوقف طاهر لانه بعيد عن المقام  
 ولا فهاه والحق الجزم به فتأمل بل يكفي مطلق اللزوم ذهنيًا كان او خارجيًا فيكون قيد  
 في ذهن مستدركا بل يكون مضرة الان دلالة الالتزام الحاصلة في ضمن اللزوم الخارجي يكون خارجة  
 عن التعريف وفيه نظر لانه لو كفي لمطلق لكان للفظ واحد مدلولات غير متناهية لان الوازم  
 غير مخصص في محله في سقف يستلزم الحاشية لاس لادرس على ما قال القرطبي في بيان سبب كون دلالة  
 وبتزم مرجوحة بل لا يمكن بل هو الاخصر فانه غير منضبطة فانه بما يكون يتنا بالنسبة  
 لا يتصور دون شخص اما قال الامام الرازي فلذا قال فما صاحب الكشف ان المعنى هو اليقين بما  
 لنسبة وكل علامة في شيء فليس بالمراد بكفاية مطلق اللزوم بما لا ينبغي فانه ظاهر لفظ  
 والاية اذ بان دلالة الالتزام مرجوحة عدم كفاية اللزوم ذهني لاختلف باختلاف الشخص  
 ثم جوب بما ذكر فيدو يقع اصطلاح تحقيق فانه موكلة لاراه فتأمل **السؤال** وما  
 حاصله باق لزوم كان لهما حاصلان باللزوم المطلق فهو الشرط على مذاق الحشون والفتا الخارجي هو  
 شرطه لذاتي عامين بسبب جوب **السؤال** ولما لم يكن للزوم لزوما ولا يخفى ان السائل  
 مدعى كفاية مطلق اللزوم في الضبط والانتقال من اللزوم الى اللازم فقوله واللام يكن الملازم لزوما  
 فاستدل في ايات عادى كفاية شيئا نذا على ما لا يخطر في ذهن مستدرك  
 لان الملازم المطلق كاف في ضبط الانتقال من الملازم الى اللازم واللام يكن للزوم لزوما فتأمل

مستدرك ظاهر وروده اذ صولهما باللزوم الخارجي الذهني مما لا نزاع فيه بين السائل  
 والجيب وانما النزاع في حصولهما باللزوم الخارجي ويمكن ان يقال ان قوله لا يتم حصولهما  
 باللزوم الخارجي يفيد ان حصولهما باللزوم الذهني مسلم وكان السائل قائل للزوم  
 الخارجي باللزوم الذهني لا اشتراكهما في اللزوم فتوهم ان الفرق بينهما حكم وخروج عن الانضباط  
 فلا فرق بين لزوم ولزوم فاراد المانع تحقيق الجوب واللة الشبهة بيان الفرق فقال ما  
 قال فتأمل **السؤال** اي لا يلزم من استلزام تحقق المسمى الى فاذا لم يتحقق الانتقال الذهني  
 من المسمى الى اللازم في اللزوم الخارجي لا يصح ما مر من قول السائل ولها حاصلان باق لزوم  
 كان فلا يصح شرط اللزوم الخارجي مطلقا كقول الحشون او شرط اللزوم الخارجي كما تقتضيه سياق الكلام  
 الشارح وتحقيق جوب ما هيئة الملزوم الذي يقتضي صحة الانتقال من الملزوم الى اللازم وهو ظ من  
 تصور مفرومه بخلاف الملزوم خارجي فانه يقتضي عدم الانفكاك بينهما في الخارج ولا يلزم  
 الانفكاك في لذهن اذ لكل موطن حكم لان النار مثلا يلزم الاحراق في الخارج دون الذهن والا  
 لاحرق لذهن اما بشرط او في الملزوم لطلق املا مشترك النوعين في الجنس هو لا يقتضي شرطه  
 النوعين في الاحكام او في العرض العام وهو كذلك فتأمل **السؤال** وقوله واللام يكن الم تمتة الجوب  
 والية الشار بالواو والسينا في كذا بعض النسخ فهذا القول مكتوب بالهوية في النسخة الصحيحة  
 ثم هذا القول منه تنبيه على ان المنع المذكور راجع لا منفرد ان اريد به اللزوم الذهني توسيع الدلالة  
 الجوب لان سياق الكلام يقتضي ان الكلام في المطلق لانه اذ عي ان الانتقال يحصل بكل من  
 اللزوم الذهني ومن اللزوم الخارجي وقوله واللام يكن في قوة الاشتراكهما في كونهما لزوما وعدم الفرق  
 بينهما **السؤال** ملة اي بيننا **السؤال** وغير مفيدة لان النزاع في اللزوم الخارجي او مطلق اللزوم لان  
 المطلق باعتبار شموله الخارجي محل النزاع ايضا **السؤال** وان اريد مطلق اللزوم باعتبار شموله الخارجي  
 واللزوم الخارجي بخصوصه لانه محل النزاع في الحقيقة فالملازمة م لان من شرط الذهني الانتقال  
 يقول ان نفس الملزوم المطلق لا يمكن في الانتقال بل لا بد من سرزائد عليه وهو كونه في ذهن فتلك  
 الدعوى عنده ممنوع **السؤال** فيه ان السؤال بكفاية مطلق اللزوم وهذا حق لا شبهة فيه لان قول السائل  
 ولها حاصلان باق لزوم كان صريح في ان الكلام في مطلق اللزوم فعدم كون قوله لو كان الملزوم  
 الى المقابلة اظهر من ان يخفى ولو حذف من قوله كيف لم كان اولى ثم علم ان الحشون عند ظاهر  
 السؤال وجعل حاصل السؤال كفاية مطلق اللزوم ولو جعل حاصل ان الشرط هو الملزوم الخارجي

صاحب تعريف







الشمسية وفيه نظر لان لفعل ندى هو عبارة عن المادة والهيئة خارج عن القسمين مع ندى بالماضي  
والصوب انه داخل في القسم الا ان المراد بالجزء في تعريف المركب الجزء المرتب في سماع فالفعل خارج عن تعريف  
المركب داخل في تعريف المفرد لان الهيئة ليست بمجموعة وان كانت جزء من اللفظ الدال ولو سلم كونها  
مجموعة نقول انهما اي المادة والهيئة مجموعتان معا اما الهيئة فهي التبادد منه فان قلت  
يدل كلام المحتسب على ان الهيئة مجموعة فانه لم يقل جزء مجموع وهذا التقدير يدل على انها ليست بمجموعة  
قلت انها ليست بمجموعة وتقدم المحتسب مبنى على تسليم انها مجموعة كما قال قدس سره في الحاشية  
الصغرى في المادة والهيئة مجموعتان معا انتهى **والجواب** وبخلافه اي الهيئة الحاصلة باعتبار ترتيب  
أحوال وحركاتها مخوضب او حركاتها وسكناتها مخوضب **والجواب** لانه عدمي لا في مفهوم المركب وجودي  
في ما تحقق فيه لقيود المحسوس وهو المفرد هو عالم يتحقق فيه ذلك القيود كلها على طريق رفع الجميع  
حتى لو نتج واحد منها تحقق المفرد **والجواب** لا يصدق على المفهوم اصله مثله لكونه لا يمنع نفس  
تصور مفروسة عن وقوع اشراكه فيصدق على المفهوم اذ لا مفهوم للمفهوم بل يصدق على اللفظ  
مخوفظ لان ان فانه لا يمنع نفس تصور مفروسة عن اشراكه في الكلاسة **والجواب** قلت المقام  
العالج حاصل الكلام ان لفظ الكل يطلق شذرا على مفرومين لا اول ما مر انفا والثاني ما لا يمنع  
نفس تصور من وقوع اشراكه في لفظ الكل حقيقة في المفهوم الثاني محاذة للمفهوم الا في اثنين  
مفرومين مباينة كايه وهو **والجواب** لكن كون مفردا في توضيحه مفردا للمركب ليس على كل بل على العكس  
فان مفرد حقيقة في مفهوم صادق على لفظ محاذة مفهوم صادق على ما مع فانه قال قدس سره في الحاشية  
لنفق ان المراد بتركيب صفتان للانفاض اضافة ويوصف لغيرهما تبعاً لما يقال المعنى المركب  
ما مر فادجزة من جهة لفظ الجمع المفرد ما لا يتفادجزة من جهة لفظ شذرا **والجواب**  
تسمية لفظي بهم مدونة فيه مناقشة لان لفظ الكل مفرد يطلق على مفرومين حقيقة في أحدهما محاذ  
في لانه ليس تمامه لا في زعمه ذلك وهو **والجواب** ان المراد تسمية ما هو وصف الدال بكم ما هو  
وصف الدلول فان مفهوم الكل يوصف به مفهوم الانسان فيقال مثلاً انه كل وكذلك يوصف بمفرد  
محاذ في ان الانسان فيقال انه كل مثله كل وكذلك يوصف بمفرد محاذ في ان الانسان فيقال  
انه كل على ما مع ان لفظ لا يمنع نفس تصور مفروسة عن وقوع اشراكه في لفظ الثاني وبالعرض مباحث  
فاحق وتقدم وقاس مفهوم صادق على لفظ محاذة هذا توضيح ما ذكره في قوله يقول الحق لان قوله يدل عليه  
قوله تسمية فعل حيث فانه لا يدل على ما في مسامحة ايضا والمقابلة فانه قوله تسمية للدلول بكم الدلول

مبنى على الحد في المقامين اي تسمية لوصف الدلول بكم وصف الدلول كما في التسمية والهيئة وانطبق  
الائق بما هو بهذا شكك فدعوى الدلالة عليه غاية البعد والحق ان كلام شاذ في هذا المقام لا  
يرجع عن المسامحة كما لا يخفى **والجواب** اي لا يمنع مفروسة لما كان ظاهر العبارة يدل على ان  
غير المانع من اشراكه هو نفس تصور المفروسة على ان المراد عدم منع ذلك المفهوم من حيث انه  
متصور اما نفس التصور فهو لقيامه بالتميز في جزء لان جزئية المحل يستلزم جزئية الحال فلا  
يصح الانقاس الى الجزء وكل في تمامه او يحد انه متصور في عن ملاحظة من خارج عن المفهوم  
مخوفظ لخطه البرهان والباء سببية فيكون شذرا في ان حيث لتفصيل ويحتمل تقييد فعل هذا يظهر  
كون الكلية والجزئية واقامهما من المعقولات الثانية المعارضة للماهية بشرط حصولها في العقل  
ونت خبير بان لفظ الجرد في عبارة المحتسب قائم مقام النفس في المتن ففرضه توضيح فائدة النفس لفظ  
الجرد وبإلابة توضيح معنى الجزئية **والجواب** وقيد في الذهن مما لا حاجة اليه وذلك في ذكره الشيخ في الاشارة وغيره  
في تمامه قيل وجب ان يكون ان يحمل على التجريد او لا كما قد **والجواب** متخرج بما علم ضمننا ان في ان يشبه مناشية  
لا يثبت لاحتياج فلا يدفع لنسول بل بقويه وذكره لزيادة التوضيح كذلك وما ذكره كما ينبغي ان يكون  
قيد للتصور ولعله انما ذكره مع كونه معلوما من متصور ضمنا ليلظهر فائدة شذرا في حصوله في الذهن  
بان يجعل فيه مفردا فينبغي لا يمنع وليس هذا مانعاً ظاهرنا **والجواب** اي اشراكه في لفظ شذرا وصف  
المفهوم اي كونه مشكوكا في لفظه لا وصفه لا فردا في كونها مشكوكا في لفظه **والجواب** امكان فرض صدق على كثيرين قائم  
سواء الكلية امكان فرض الاشراك والجزئية المتخالفات ترى في هذا المقام مسؤل وهو ان الجزء كذا دخل  
في تعريف الكل وهو انه يمكن فرض صدق على كثيرين لجزء النظر في مفهومه لصحة وقوعه مقبلاً على صفة نحو  
ان كان زيد مثلاً صدق على كثيرين لم يكن جزئياً بل كان كلياً وجوب ان لا يبالى فرض معنى التجويز في حكم الجواز  
لا يمنع تقديم المعبر في مقدم الشطية في استعمال الفرض بمعنى التجويز شاذ على ان المعبر في لفظه فرض  
هو حال وفي الشطية فرض محال بالاضافة ومحصل الكلام ان ما حصل في العقل فهو مجرد حصوله فيه  
ان امتنع في العقل فرض صدق على كثيرين فهو الجزء لذت زبد فانه اذ حصل عند العقل لئلا حال منه فرض صدق  
على كثيرين والا لانه لم يمنع بمجرده حصوله فيه فرض صدق على كثيرين فهو الكل **والجواب** لاشراكه في الواقع بعض  
اعبر في الكل ان يكون مشكوكا فيه بين كثيرين اما في الخارج واساء العقل واما بيننا لا يعبر في ذلك بل المعبر  
ان لا يمنع نفس تصور مفروسة من الكثرة سواء كانت كثرة بالفعل او بالقوة او لا بالفعل او لا بالقوة **والجواب**  
ولا فرضه بالفعل اي ليس المراد عدم منع الاشراك في فرض صدق المفهوم على كثيرين لان مفهوم الانسان







وان كانوا غرضنا باجمع غضبان كعطشان وعطاش الظان الشاء وصف قومه بالبراة  
 ونغلبه عام من عداهم من لا قدام حتى يبرعوا كل ايامهم وماءهم من غير رضائهم ولا ينجح ما في ترتيب الحش  
 او حديث فان قلت ان الاصل في الظهور كونه عين الاول فهو لفظ في العينية وكذا الضمير فان الظاهر ان  
 ومتاويان في جوارف الحرف عن الظاهر والمخرج حتى ندعي ان المظهر اظهر من المفاير قلنا لا في التماثل  
 لان انظر موضع اليه عدول عن الضمير وهو يطلب نكتة فذالة المظهر في المفايرة اقوى على العدول  
 عن الظرف المظهر اكثر من العدول في الضمير فالظاهر اظهر لان على المفايرة من يقدر بضم الكلام  
 في هذا المقام ليفهم المرام بان الله الملك العليم فالصواب حمل تعريف الذرة على التماثل المذكور في القائل  
 ان يقول ان جوارف التماثل مشتركة لان تقسيم الذرة وتقسيم العرض يدلان على ان النوع ليس عرضي  
 فالمراد بالخالف هو الخارج عن الماهية غاية ما في الديل لزوم الواسطة وهو باطل لان قعوده عن تقسيم  
 غالب لا يخلو مع به عصام الدين في بعض مصنفاته فاقول بوجوب تاويل تعريف الذرة مع مكان  
 تاويل تعريف العرض بقرينة اخرى لا يصح ليس بصواب بل صواب ما ذهب اليه السيد في حصول  
 ابداعه بل يكون الحق ان شئ ان اطلاقه على اياتك صعبا لما حقيقة فطلقا وما لا اعتبار  
 فبأنسبة في غير العتب فلذلك نظروا في الآثار الفاضلة عنها وشقوا منها ما يحمل على الماهية وجعلوا  
 استيعابها جنبا والخاص فصلوا وان لم يعلموا انية ما في غير ما ضاعا علما وفاحشة تدهى  
 فعلم مال الدليل فكيف يكون ذنبا هذا السؤل الجهمور فانهم ينكرون كون النوع ذاتيا  
 في الذرة عند من منسوب الى ذلك والذات لا تنسب الى غير ما على ما في المفسر لا يفي في النوع ليس  
 بل في النوع من نسبة الشئ الى نفسه وهو غير صحيح وهو باطل لبعض قائل يكون النوع ذاتيا  
 كون الذرة منسوب الى الذات لان معنى الذرة ما لا يكون فابعان حقيقة مجزئياته كما ذكره المحقق  
 فحاصل جوب منع الملازمة يمنع من ان يكون مطلق الذرة في النوع بالعرض المفقود مستند بمواز  
 مطلقا بالعرض الاصطلاحي ولا تحذرة مطلق الذرة في النوع بحسب اصطلاح الاصطلاح  
 في قوله مستند يكون معنى النسبة معتبر في تعريف المفايرة او ما هي مطلق لفظ ذاتي وجوب  
 شوا قد تقرر ان الذي نقول اصطلاحا وهو ما كان موضوعا على الازالة المقتضية لموقفه  
 النوع من منع في الحقيقة بين ما في ذلك النسبة لم تحقق في هذا المقام بالنسبة الى نوع وتحقق ذلك  
 بالنسبة وبنية فادعى نقل هذا السؤل في الحقيقة بحال سند ومحل جوب منع وجوب النسبة  
 في النوع عند المنقوي بالنسبة في جميع روافد كنهه بالنسبة في بعض افراده كالمفسر

من جوارف غاياتها على ما في كتابه

في شرحه في كتابه

والفصل

والفصل في اعتبار جميع افراده في نوعه وجوب النسبة بينهما بالنسبة الى جميع افراده نقول  
 الامر هنا كذلك لان المراد بالذات ليس الماهية اعني النوع بل ما يصدق الماهية عليه من زيد وعمر  
 نفس الماهية منسوبة لزيد وعمر لانها ما تامة حقيقة ما وهذا ما اخذ من جوب الشارح بقوله  
 اقول لم فلما اخذ ان كان المراد به الحاصل بالمصدر فسلم انه عرض وان كان المراد به المعنى المصدري فلا يتم  
 ذلك ونزاعنا عن ذلك ونقول لا يجري ذلك على إطلاقه لان الممكن والمعدوم والمنتهى من العرضي  
 مع ان ما ذكره ليس عرضي لان هذه المناقشة لا تحمل بالمقصود فتأمل في اعتبار افرادها في  
 باعتبار افرادها مع الاصطلاح لا يتوهم ان النوع من افرادها كما ذكره البرهان والهام فانه مخالف  
 اصطلاح قومه كما ذكره الحاشي فلا بد من تاويل احد التعريفين كما مر لان الشارح سأل في لغة  
 في ذلك اطلاق الذات في العلم وان اطلاق الذات على الحيوان مثلا ظاهر تمام ما اطلق على مفهوم  
 لجنس وهو مشترك من الذي على امور مختلفة حقيقة فهو باعتبار ان ما صدق عليه هذا المفهوم من  
 حيوان مثلا في ذلك اطلاق عرضي على مفهوم العرضي العام فهو باعتبار ان ما صدق عليه  
 هذا المفهوم من الماشي مثلا عرضي لانه منسوب الى العرض وهو الماشي وفيه بحث لانه اطلاق الذات  
 والعرضي على الماصدق مسلم دون المفهوم صطلاحا فتأمل في ما مر من ان الشارح وجوب  
 مشهور من هذا الوجه في تبيينه ان لا يتم كون اطلاق الذات على نفس الماهية بالمعنى المقوي  
 لجواز ان يكون ذلك بالمعنى الاصطلاحي وهو سلمنا ذلك نقول ان الماهية ليست ذاتية الماهية  
 بل الجزئية فان اريد بالجزء الماهية مع الشخص لا يكون الماهية نفس ماهية بل جزء وان اريد  
 الماهية فقط عاد السؤل لانا نقول اعتبار الشخص مع الماهية لا يجب بالجزئية ولا يكون  
 العوارض الشخصية دالة في قوام الشخص ذاتية ايضا وهو باطل بالاتفاق بل يجوز ان يكون  
 بالعرض فيجوز ان يكون نفس ماهية ذاتية الماهية من حيث انها معرضة للشخص على ما في  
 لعضد في كلامه الشارح مناقشة من وجوب الاول في شعرانه من ختم عاتق الشارح انه شعر  
 فيضان المنسوب اليه الشخص على ان يكون الشخص ذاتيا في نفسه وقيل في ترتيب الجوابين  
 ان لزوم انت بل الشئ في نفسه لا في غيره لانها لا يمكن ان كان المنسوب اليه نفس الماهية وهو لم يجز  
 ان يكون ذلك ما صدق من زيد وعمر وغيرهما ولو سلم كون المنسوب لنفس الماهية نقول لان لم لزوم  
 ذلك ايضا فلما لم يتم ذلك اذا كان اطلاق ذاتي على النوع لغويا وهو ممنوع لجواز ان يكون اطلاق  
 ذاتي عليه اصطلاحا حيث يكون في ترتيب الشارح فلا فتأمل في ما قد سبق بيان ما هو المراد

وجه التماس انه يكفي لبعض وجه النسبة كما لا يخفى

في توضيح تعريف العرضي حيث في الجزئية على احتمال ابقاء تعريفه في ظاهره فيشمل تعريف العرضي على ظاهره على النوع ولو قال على هذا الاحتمال لا بد من تاويل تعريف العرضي كان اوله

فلا يجوز حمل كلامه الشارح عليه وجهه ان غرضه من قوله وقيل ان ما اعتبره الشرع من الترتيب لا يجوز في هذا الاعتبار



وجبه ما عصفه اقوله فحجب ما هو  
لا يصح زينه مع ما لا عر او اورد من تقدير  
مقوله جانب المعروف وهو سر يقال  
فلذا لا قوافل ولا يقل فاصوب  
وهذا هو المرام -

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

عن حذف علامات الشر ويمكن ان يقال ان مراد بان كنه الحصة بمحل الاسم على احد الخابج بقرينة  
قابلية فيكون سامعا من حذف ايضا فتأمل **والاعتماد على تلك قرينة** المذكورة الاولى لاكتفاء مدحا  
كاهو شايعة في عباراتهم ثم انظر من سوق كلامه انه اراد بالقرينة المقابلة فتأمل **ما رشح** فالكل  
جنس شامل لكلية او شامل لجميع كليته خسر وما يقتضيه كاشارة او علة الجنسية وفيه نظر  
فتأمل فوقه قال كل جنس للجنس كاقوال المحقق في شرح الاشارات كان ولو ثم علم ان كلام شارح رده  
على شارح المطالع لان صاحب المطالع لم يذكر كل في بعض نسخة المطالع وجد كل وقد رده بالشارح  
المطالع بان الكل مستلزم لانه مراد بالمقول على كثيرين ولا فرق بينهما لا بالاجمال والتفصيل ومنه سجد  
المحققين وقال ان مفهومه لكل ما يقع ففسر تصور من وقوع شدة فيه بين كثير اي هو صالح بحد  
تصوره لاجل علمه او هذا هو المراد من قول على كثير في ان شدة في بعض اما ما ذكره في مقام الرد فليس شئ  
لا يرد انه يجوز لاكتفاء بالمتبوع على كثير من كونه مراد بالكل اي نوع النوع وعلم ان نوع ينصرف  
معنيين اصطلاحيين بعين النقل لكن لا يعلم ما ليس بقوة النقل دون نوع الاضافي وهو رخص  
ذلك تحت الاسم وهو ما نوع حقيقة وما جنس شايعة نوع حقيقة وهو الذي يمتنع ان يكون فوقه نوع حقيقة  
وتحت نوع حقيقة وهو متعدد من كليته خسر يقال نوع اسفل ونوع الانواع ولما كان نوع  
الاضافه شامل للجنس وهو قول على كثيرين متضادين بالحقايق لم يصح لاحد زعم النوع الاضافي على  
صلافة فلذلك فرغ محشي بذلك ثم نوع الاضافي عم مصافا من نوع حقيقة لوجود النوع الاضافي بدون  
حقيقة في خواحيون ولوقيل تحقق نوع بسيطه ماهية كون اعموم بينهما من وجوب ان قلت انما يجوز  
مثلا بالنسبة لخصوصها نوع حقيقة فان خصه مراد اخذت من حيث ذواتها كانت عين الشئ وذا  
اعتبر مصفاة انهما مع موافاقية عنما كانت افرادا فلا يوجد نوع اضافي بدون حقيقة فلا يكون  
عموم من وجبه ولا مصفاة ولا يخرج حقيقة تمامه ايضا قالت ان ذلك الحصر في الله بحسب الاعتبار ولا  
بحسب نفس الامر فيكون نوعه لمراد بالاعتبار دون حقيقة ولو ما هو نوع في نفس الامر منه ما هو نوع بعبارة  
عقل وانه يمكن اثبات وجود الاضافي بدون حقيقة كون حقيقة عم من كل واحد من كليته لا ربعة لباقية  
لانها كل النوع حقيقة بالقياس الى افراد اعتبارية التي هي حصصها فلا يكون النوع حقيقة تمامه خارجا بل  
خارجا ما هو نوع وهو المعنى بالقياس الى افراد حقيقة ثم علم ان مستفاد من كلام محشي  
نوع لا نوع ونوع في نوع واحد وفيه نظرا لان النوع الحقيقة مشترك نوع لا نوع ومبطلان ما ذكره ما  
فاتصافه بما عرفت ان مثله ونسبة الكمال في موضوعات يجوز افرادها ما تبين ما في وجه بين الاول من

وما ذكره كل منهما من "فائدة لا  
يدفع المكان" حصاريا بشان كما  
في خفي

۲۰  
کتابخانه شخصی حضرت آقا محمد باقر  
بعد از این که صاحب کتابت فرمود  
علی محمد قزوینی  
مهر

فلا يصح دجه نفسیه محشی  
بنده







انه لا يخرج عن الساحة فانه يومهم خلاف الحق ويؤيد ذلك انقال المحقق فليسبق والظن في الترتيب ولم يقل  
 والاصوب ولعل ما ذكرناه وجه التامل وهو فافيه مساحي لا يخفى ويمكن ان اسؤل على كون الكل  
 جنسا بوجه منسلب ما ذكره تشييد الايمان الطالبين وتنشيط الاعيين فنقول وبالله التوفيق  
 ان قولك وهو كل جنس جنس بل جنس جنس غير صحيح لانتزاعه من النوع على الجنس وهو كماله لانه  
 لا يقال ان الحيوان ان وبيان الملازمة ان لو كان الكل جنس جنس بل جنس جنس كان الجنس مد  
 انواع على قولك ان الكل جنس جنس على النوع على الجنس قلت لان بطلان حمل النوع على الجنس وانما يمنع  
 ذلك ان لو كان حمل مجبذت وهما ليس الا مركز ذلك لان الكل باعتبار مفهومه اي ذاته جنس  
 بالجنس فان كل جنس يصدق عليه انه كلي وباعتبار عارض وهو كونه جنس الامور الخمسة نوع للجنس  
 ولا امتناع في كونه مفهومه جنسا باعتبار ذاته ونوعا باعتبار عارضه فيكون ذلك العمل حمل النوع  
 على النوع في حقيقة فان هذا العمل انما هو باعتبار العارض وهو كونه جنس الامور الخمسة وليس المراد  
 النوعية زمانية في كونه مراد لكونه تكلفا ولا يصح بان يكون السائل متعدد احدها سائل مجب  
 خصوصية وخرسائل مجب لاشكك وقد مجب لاشكك ناطق السؤل الذي دل عليه ما هو  
 لا ليقول فقول فلا يتوهم ان المعية الزمانية صحيحة بل مكلف لان الصلاصية ثابتة في زمان واحد  
 فتأمل كما تأكيد فائدة تأكيد ضاهرة لان حمل الواد الواصلة على الفاصلة شايع مع ان مناق  
 الشك وللنصوص ظاهر انه عاقل العمل عليه وهو غير مراد فزيد معاد فعلا لذلك التوهم فلا تقبل  
 بمنزلة جميعا ولو قال جميعا كما في القاموس كان اولى وان كان فرضيا لما كان اعتبار منه  
 صدق على كثيرين مجب نفس الامر وهو ليس على الاقواعد الفقه عامة شاملة الكليات الفرضية بنسبة على  
 عمومها لان هذا متبني يحتاج به جنس ايضا فوضعه الملايق هناك فتبصر ويدخل فيه النوع نفسه  
 ويدخل ايضا ما يخرج من ذلك كاعتقاده وذكره هذا بدل ذلك كان او لم يكن فيه انما يمكن يكون  
 ذ جنس يقال على كية متفقين بالحقيقة كما يقال كل انسان حيوان وان لم يكن مقولا في جواب ما هو انسان  
 في جواب ما هو حمل مقول على مقول بالذات كما هو المتبادر لخرج جنس انسان فلا يتوهم متفقين بالجنس  
 المقول على متفقين بالحقيقة تبعا بان يقال لا يخفى لا بد من ذكر فقط او من تقديره ونظم كلامه  
 لا بد من كونه في التامل انما يصلح في ذلك يمكن فقط ففقد مذكور في كلامه او قد لا يكون الاشارة  
 بجميع تقديرين فالباء مع كالا يخفى على التامل ولا بد من حمل المقول على المقول بالذات متبصر  
 خروج جنس في شموله هو دفع توهم بقوله السؤل بالجنس على التوهم في تعارض الجنس والاشارة

وجواب اوله ان ملاك ذكره المحقق يومهم  
 لا بد من كونه في التامل

ويمكن توجيه كلام الشارح بان يقال ان التبادر من القولية عن كية المتفقة بالحقيقة القولية عليها  
 فقط لانه مذكور في مقام التمييز فلا حاجة الى الذكر ولالا التقدير في نظم الكلام ولا الى ملاحظة في  
 جواب ما هو في الاحتراز وانت خبير بان المحتاج الى التبيين مع انما هو الجنس ون الفصل والاحتراز  
 وهو لعل الامر بالتامل في الاشارة الى الفرق بينهما والاحتراز في الجنس لان الجنس باق في التامل  
 والاحتراز في الجنس لان يقال نحو كل انسان مائش او حيوان مائش كما يقال كل منها على  
 المختلفين بالحقايق خول كل اسنم واحد من زيد وعمر و بكر وهذا الفرس ذلك مائش و مائش  
 وحيوان فيه نظر لما عرفت من ان المراد بالمقول المقول بالذات فيو يصح التمثيل بقوله كالحیوان  
 في جواب ما هو فانه مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة متبعا لا قصد الايراد السؤل ايضا كما مر  
 مع ملاحظة قوة جواب ما هو هذه الملاحظة لا تجري في غير الجنس فقولنا في مقالة في هذه الملاحظة فغير الشارح  
 من التمثيل بقوله كالحیوان في جواب ما هو مجرد كون الحيوان مقولا على كثيرين متفقين بالحقيقة مع قطع  
 النظر عن كونه مقولا في جواب كليل و اشارنا فافهم فرما صحيحا كان لمجرد قول مختلفين بالعدد دون  
 الحقيقة اي عن تلك الملاحظة او الملاحظة وانت خبير بان هذا الايراد انما هو على سائل لانه لا حفظ  
 جواب ما هو مع انه غير ملحوظ في الاحتراز وانت خبير ايضا بان السائل اهل عن قوله ون حقيقة صر  
 يصح المقابلة بان الاحتراز بقوله ون حقيقة ويكون موقفا لما ذكره المحقق في سياق قوله فكيف يحترز  
 عنهما لوقال بدل قوله مع انه مع انه غير ملحوظ لكان طبق لما ذكره المحقق في قوله فكيف يحترز  
 واخبر سيجي ما يفنيك من التحقيق عما تكلف المحقق ان شاء الله تعالى اي بقوله مختلفين بالعدد  
 يعني ان الشارح اراد السؤل الاحتراز بهذا القول بدون ملاحظة ون الحقيقة وبدل ذلك ما ذكره  
 في جواب انما يدعي عن محترفة فيفهم من قوله من محترفة ان احد الاحتراز فاوره المحقق بان احد المحترزة  
 ويمكن ان يقال مع كلام الشارح هذا الاعتراض فاما يدعي وكان الاحتراز بهذا ون ذلك فلا يقتضيه وجود  
 المحترزة فلا حاجة الى التكلف به في قوله ولو جعل المحقق لكن لا يلزم بل ينبغي هذا توجيه ولعل وجه  
 التامل هذا فالوجه التامل هذا ما ذكرناه من ان وجود المحترزة غير لازم وهذا كما مدق المحقق  
 هذا ان وجه فاما يدعي واعلم ان في تقرير كلام الشارح ما ذكره في اقدم الافهام ونجرت  
 فيه لا قدم فنقول وبالله التوفيق وبالله ازمة التحقيق مثلا ان حيوان مقول في قولنا ما زيد وعمر و بكر  
 وما يدعي ففس ذلك ففس على كثيرين متفقين بالعدد ون الحقيقة على كثيرين متفقين بالحقيقة  
 نظر في التامل لا يخفى فلا يدعي الاحتراز بقوله مختلفين بالعدد وان لم يرد ون الحقيقة بل امرية دفار

وجهه ان طريقة حمل المقول بالذات  
 كما مر منه



كلام الشارح وهذا مما لا يخفى من هذا المقام وبني المحشر ايراده عليه وليس مراد الشارح ذلك بل مراده ان قولنا  
مختلفين باعده قوة مقول علم متفقين بالحقيقة لانه للتبادر منه وان قولنا دون الحقيقة  
قوة غير مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فيفيد ان لا يكون ذلك المقول صالحا لان يكون مقولا  
على المختلفين بالحقيقة فيكون تقييد المقول فيقول مقول فقط فالجنس في مثال صلاته في انفسها  
لان تكون مقولا على مختلفين بالحقيقة فيخرج عن تعريف النوع بل ملاحظة في جوابه فيظهر ان ثبوت  
الاتفاق في الحقيقة لا يقال ان قوله لا يصح ان يقع جوابا لاداء مشتمل صريح في ملاحظة  
جواب ماهو لا نقول ان ذلك لان اول كلام الشارح في خلافه لان قولنا في جواب السؤل هذا السؤل  
فما يدرك لو كان لا حيز لجد قوله متفقين بالعدد دون الحقيقة وهو هنا وقع الاحتراز بملاحظة دون  
حقيقة فلا يتعارض قوله في جواب ماهو لا في فوائد التعريف ولا في السؤل ولا في الجواب فقوله لا يصح  
ان يقع جوابا عنه ان الحيوان حال كونه جنسا يجب ان يكون مقولا على المختلفين بالحقيقة فالجنس  
ومثال لا يصح سلب الصلابة للقولية على المختلفين بالحقيقة وقد اعترض ذلك في تعريف النوع فقد  
منحل ما ذكره المحشر من ان السائل لم يلاحظ قوله دون الحقيقة وقوله ان وجوده اى علم ان وجود السؤل  
عالم غير ذلك ثم ان قولنا ما زيد وعم وهذا الفرس ذلك الفرس في قوة ما لان والفرس ليس هناك  
في حقيقة كثيرين متفقون في حقيقة حتى لا يقال علميا حيوان فان الجواب عن السؤل بما زيد وعم  
فما هو باعتبار جعل متفقين حقيقة واحدة فان السائل غاي السؤل عن تمام المشرك بين حقيقتين  
مختلفتين ولا ينبغي متفقين بالحقيقة فان الجواب عنه انما هو بالنوع والحاصل ان بدون الحقيقة  
من تأكيد لقول مختلفين بالعدد فانه قوة متفقين بالحقيقة بل هو متعلق بمقول كما مر وقد نقل هنا  
عن محشر طائفة وهي ان جعل دون الحقيقة متعلقا بقوله مقول يدفع السؤل المذكور كمن تقريره شارح  
بعد عنه عن تعريفه قد عرفت ان جعل دون حقيقة متعلقا بالاختلاف لا يدفع الاحتراز في صريح  
الجواب لان يكون جوابا اصل وهو لا يخفى على احد لان زيد وعم واو بكر الكثر من مختلفون بالعدد  
وغير متفقين بالحقيقة ايضا وادف هذا الاحتمال اظهر من ان يخفى ولو جعل متعلقا بقوله مقول  
على معنى انه في قولنا على كثيرين مختلفين بالعدد غير مقول على مختلفين بالحقيقة ومن المعلوم ان المقول  
نوع صريح مقوية كما مر مع جواب وكان تعريف نوع غير متفقين بالجنس كما توهم وكان كلام شارح  
اجابة بيانية وعبود لا محالة صحيح على كلامه على وجهه فساد على كل حد له منى به من نه طبع سليم  
وعلى تقديره فان قلت ماذا تقرير شارح بعيد عن ذلك ان التبادر من قوله فلما في الاختلاف ان دون

الحقيقة

الحقيقة قيد المختلفين وفيه نظر لان البعد مشترك لان ملاحظة في جواب ماهو الاحتراز فيه  
السؤل بالامثال وهو غاية ضرورة عدم ملاحظة في جواب ماهو لان الاعتراض على الاثر  
بدون الملاحظة والجواب المبني على ملاحظة لا يكون في المقابلة صوابا فيخرج كلام شارح  
لا يخفى عن بعد الصواب بل الحمل على وجهه ويوجب كلف بان يقال ان قوله دون الحقيقة في الاختلاف  
عن المقول عليه فانه قيل ان النوع كقوله على المختلفين بالعدد ولا مقول على المختلفين بالحقيقة  
فكان صالحا لان يكون مقولا على المختلفين بالحقيقة من الجنس وغيره خارج عن التعريف في هذا الحمل  
صحيح فتأمل مما ذكره من الجنس في مثاله فيقلل في لا يقال ما زيد وعم المختلفين بالعدد  
بل بالحقيقة حيوان او كذا في مثله ضمن جواب قولنا ما زيد وعم وهذا الفرس وذلك الفرس  
وفيه نظرا في تصور صدوره عن عاقل ففضل عن فاضل فلا يرسل كلام شارح عليه فانه مكابرة  
خصته فالصواب جعل دون حقيقة قيد لقوله مقول حتى يكون الكلام دسوس مع تحقق هذا الاحتمال  
لا يصح ان الحمل على وجهه كفساده كما مر بدون ملاحظة قوله في جواب ماهو هو الصواب لان  
ايراد السؤل بالامثال لميل قطع على عدم الملاحظة وهو ظاهر ولان قوله وقوله في جواب ماهو اورد  
عن الفصل ثانيا في نه ملاحظة في الاثر في قوله في جواب ماهو فتأمل في نه لا يندفع بالجواب  
اي لا يندفع السؤل بما ذكره من الجنس وامثاله على عدم الملاحظة بالجواب المذكور لان في الاختلاف  
عن ثبوت الاتفاق فالسؤل بالجنس امثاله باق بعد عند المحشر وان كان السؤل على  
الاحتراز وهذا فساد لما مر من ان ذكر الامثال يفيده لان شارح جوبى الاحتراز عن الجنس  
وامثاله على ملاحظة جواب ماهو لا يتصور منه لا يراى بالامثال فالصواب الاحتراز عن بني على عدم  
الملاحظة كما مر وان الجواب مبني على جعل قوله دون الحقيقة قيد للمقول حتى لا يكون كلام الشارح في مقام  
السؤل والجواب مما لا معنى له اصله وامثاله فلان عدم الاختلاف لا يعنى ان المتفقين بالحقيقة في غير المختلفين بالحقيقة في  
متاويان في نهما يقال علميا حيوان ومتكلمون ومثلون فلهذا فرق بين نه حقيقة وعدمه  
ورود سؤل ففرق شارح فلهذا هذا انشأ ايضا من جعل دون الحقيقة قيد للاختلاف وهو فساد  
لانه قيد لمقول كما مر في لورر الاعتراض في وجعل الاحتراز بملاحظة في جواب ماهو وصدق الامثال  
عن الاعتراض لان كلام الشارح في الذكر واجيب عنه بان صحة الحمل في هذا الجواب ما ذكره في  
بصيرت العلوة فاجوبه حذف الجواب الاول من البين مراد لا ضمنا وحمل التعريف على ما يتبادر منه  
وجوب ما لم يمنع عنه مانع وهذا غير ما ذكرناه لانه اعتبار الدلالة وما ذكرناه بني على اعتبار

وهو الجواب بقوله فلما في الاختلاف  
لان فاد قد ظهر ما ذكره المحشر

معه



المقصد احوال والقصد تبعها وبين الاعتبارين بون بعيد تأمل **وهو** سلم للزيادة اولاً في توجيه  
 كونه شارب ايضاً بالعرف عن الظاهر دون الحقيقة متعلقاً المقول كما في الدلية كاشية فتأمل **الاجابة**  
 ما في قولهم يقل فيما مقول في جواب اي شئ كما قال في النوع مع انه اخص من ان المقول في جواب اي شئ  
 لا بد ان يكون غير مقول في جواب ما هو فلا يرد ان النوع والجنس في الجملة كالفصل البعيد فان المعتبر  
 وحده بل اعمية في الجملة بما قاله الا انه يرد لوضوح العام فانه غير مقول في جواب احوال ولا مخلص عنه  
 لان يقال لوضوح العام يميز عن شئ اصدق من حيث انه عرض عام بل من حيث انه حادثة لتأني  
 فبقية **الاجابة** فان لسؤال بل شئ وانت خبير بان ذكر شئ فما هو بطريق التمثيل فان اي قد يضاف  
 بغيره فخر في جوابه ووجه او غيرهما فان ساءبها ككنا قوله عن الشيخ ان السائل باق يطلب  
 ما يتنازه شئ عن بعض الاغيار فلا يكون مقولاً في جواب ما هو ثم لسؤال به لو كان عن الذات  
 في جواب الفصل ولو كان عن العرض في جوابه الخاص في وان الفصل مختلف قريباً او بعيداً مختلف  
 في جواب عن اي فاذ قيل اي شئ فانه مطلوب مابه الامتياز في معنى شئ في فصل في جواب اي فصل  
 كان قريباً او بعيداً في قول اي جسم هو فصل في جواب الاما يميز الانسان في الجسمية كالنات في الجسم  
 ولناظر واذ قيل اي حيوان هو لم يصح الا لاناظر فهو المميز لان في حيوانية انتر في وان  
 مطلوب بها اعمية المطلق في الجملة عن شئ اركت في معنى ما يضيف اليه هذه الكلمة سواء كان معنى  
 اشئ او خصوصاً او بهر هذا في معنى في وان في جواب في السؤال به لا بد وان يكون غير صالح للمقولة  
 في جواب ما هو كما من فيه نحل لان ما ذكره شارح تفصيل الميزة المطابقة لاقامة ثلثة  
 يد لنا ما قلنا ما ذكره بعكس كانهم فعل تفصيل الميزة بعد ذكره وجوب ثلثة يمين فائدة لا خورق  
 ثم فائدة في قيد بقوله في دون تومنا في عرضة وهو غروب على الخطاب ومعه هذا المقام فاذا ذكره  
 في الحقيقة يميز في فائدة في وانما يستعمل في الوفاء بطرق ثلثة فلا حاجة الى ما تكلف به في جواب  
 واحداً هذا وجب تأمل **الاجابة** ان يقدر يصح التعليل به وعليه انه يلزم الاستدراك في فتأمل **الاجابة** لان  
 السؤال في شئ هو اي كون له ما في شئ هو ثمة في قوله فلا مشارة الى كون المذكور وشمية  
 هو راجع في قول كما هو في قول في فانه انظر لان لفظ ان الشئ اليه كون مقول في جواب اي شئ  
 مع فائدة في ثمة في لفظ لا في لفظ اطلق لفظه في فائدة في وان شمية هو راجع في مقول في جواب اي شئ  
 هو فائدة في كما في لفظ في شئ فانه في جوابه قيام حدبهما قام لاخر في قالوا في الصلح  
 جواب ما هو لا يصح في جواب شئ كما وفيه بحث وهو ان بعضهم زعم ان الملقوم مشترك بين الان

وكان في مية

في قوله في شئ هو اي كون له ما في شئ هو ثمة في قوله فلا مشارة الى كون المذكور وشمية هو راجع في قول كما هو في قول في فانه انظر لان لفظ ان الشئ اليه كون مقول في جواب اي شئ مع فائدة في ثمة في لفظ لا في لفظ اطلق لفظه في فائدة في وان شمية هو راجع في مقول في جواب اي شئ هو فائدة في كما في لفظ في شئ فانه في جوابه قيام حدبهما قام لاخر في قالوا في الصلح جواب ما هو لا يصح في جواب شئ كما وفيه بحث وهو ان بعضهم زعم ان الملقوم مشترك بين الان

والملك

والملك كما ان الحيوانية مشتركة بين الان وبين الفرس فاذا اعتبره حال الان مع انفسه كان الحيوان  
 جنساً والناظر صادراً اعتبره مع الملك كان الناطق جنساً والحيوان فصلاً ثبت في الجزء الواحد  
 من ماهية فيفيد فائدة الجنس في حال وفائدة الفصل في حال اخر وثبت ذلك لا يصح قول من هو الفصل  
 كما لا يصح التعريف والجواب ان قيد الحيثية في تعريف سيما في تعريف الامور الاعتبارية معبرة قد سبق  
 الاشارة اليه وما ذكره مولانا داود في كاشية شرح من ان احد الم يذهب كون الجنس وهو الحيوان مثلاً  
 فصلاً والناظر جنساً مردود بان الامام الرازي نقله عن البعض وقد صرح المحقق الطوسي ايضاً  
 بكون لناظر جنساً بالقياس الى ملكه لانه ان اراد بعدمه الذباب لاكار فلا يتم ذلك لم يذكره اردوان  
 راداً لم يصح به احد فلا يلزم ذلك الاحتمال العقلي يكفي في امثاله فلو بد من اعتبار قيد الحيثية في  
 تعريف كما في اشارة اليه من شارح في بحث الدلالة فتأمل **الاجابة** ولو قال وتبينها بالواو عطف على  
 فانه وذاتية يكون من عطف العلة على العلة وفيه نظر لان قوله لا متعلق بقول باعتبار ان يميز من  
 مقوله بعد ما صار معللاً بقوله بتبينها باعتبار قوله في جنس فصاروا معللاً بعلمتين باعتبار قيدتين  
 وجعل ما لا لا يرد عليه شكل فكان اظهر واولى كونه سلم وهو في هذا وجه تأمل **الاجابة** في فصل  
 ارد في فصل المقول لا المقسم والاية في الجنس العلم كالا يخفى **الاجابة** وان لم يتم دليله عليه في ان الدليل على  
 امتناع التركيب من امرين متساويين كتركيب النسب العلم وتركيب الفصل القريب منهما وعاية تركب  
 كل ماهية مركبة من الجنس في فصل غير تام فاذا كان الامر كذلك جاز وقوع المركب منهما في قوله  
 غير واقع ثم ويمكن التوجيه بان المراد غير مجزوء الوقوع لان عدمه مجزوء به فلا تغفل **الاجابة**  
 فحة اللفظ ان شئ ما نقله عن شارح الاشارة وانما قلنا الظلال في يجوز ان يكون ما مر منه  
 مجرد النقل لا القبول او استعمال لحد في معنى التعريف او اشار الى قول البعض وفيه نظر لانه قد مر وقد مر  
 يعني ان الاول التوقف كما في قول البديع **الاجابة** فانه يميز الان في اعمية حصية الانسان عن  
 سائر الاصل في اشارة الى ان جنس **الاجابة** كالحال في ان فصل بالنسبة الحيوان جنس بالنسبة  
 الى السميع والبصير نوع بالنسبة الى شئ من ذلك الحس اعني حصية المبوودة في فزاده وعرض  
 عام بالنسبة الى الناطق وحسنة بالنسبة الى جسم علم ما في حوش السيد قدس سره في شرح تجريد الاطلاق  
 في قوله المتحرك بالارادة فصلان قريبان للحيوان لانا نقول بل كل منهما ان في الفصل فان حقيقة  
 الفصل اذ جهات مجتمعا باقرب اثارها كالنطق في فصل الان والاشية في فصل الانسان في قوله في قوله  
 لا يرد على المراد غيرهما معان فصل الحيوان عما قاله السيد السند **الاجابة** في المواقف في معنى التحقيق وهو المراد في شرح

لان الملك مجرد عن المادة  
 عندهم

واعلم ان الماهية الواحدة تسمى بها  
 بعد جنسها فصلاً في بيان  
 في التحقيق في المشهور ان ذلك جائز  
 فلو قدر تلجوا في ذلك ويب ذكرهما  
 على ما قال الامام الرازي وما ذكره في فصل  
 في معنى التحقيق وهو المراد في شرح

في قوله في شئ هو اي كون له ما في شئ هو ثمة في قوله فلا مشارة الى كون المذكور وشمية هو راجع في قول كما هو في قول في فانه انظر لان لفظ ان الشئ اليه كون مقول في جواب اي شئ مع فائدة في ثمة في لفظ لا في لفظ اطلق لفظه في فائدة في وان شمية هو راجع في مقول في جواب اي شئ هو فائدة في كما في لفظ في شئ فانه في جوابه قيام حدبهما قام لاخر في قالوا في الصلح جواب ما هو لا يصح في جواب شئ كما وفيه بحث وهو ان بعضهم زعم ان الملقوم مشترك بين الان



فظهر في كلامه قدس سره ان الكلام في هذا الباب انما هو طريق التمثيل ويكتفي الغرض في الجسم الثاني  
 وهو الجنس البعيد الذي هو في مناقشة مشهورة وهي ان الجسم قسم الكل الذي هو قسم الفرد  
 الجسم الثاني مركب واجب بانه من السامية والمقارن الجسم الذي اقتصر بالنماء جنس بعيد فذكر في  
 تعيين مقصود لا جزء منه وهو ان الجسم الثاني الجسم جنسان بعيدان دون والحيوان  
 والثاني فصلان بعيدان والقول بان الموصوف مضاف الى الجسم الثاني ليكون الكلام عامرا  
 الفصل القريب تعريف الكلام عن مواضع بلا داع **قال** فيخرج به الجنس المح قد مر ما يتعلق بهذا المقام  
 شيلا وجوابا قديرا وقدم ايضا ان الناصق متناول افراد فهو بالقياس لاخصصها بمضافه  
 ليرافق وكذا الجنس والعرض العام وكذا الخاصه كالصاحك فلا بد من اعتبار قيد حيثية في تعارضها  
 فلا تغفل وبالله التوفيق **قال** اما العرض لما فرغ من المحولا الذاتية شرع في المحولا عرضية  
**قال** ان اختصاص حقيقة الحقيقة والماهية متداولا ولذا قال المصرا بان يمنع تفككه عن ماهية  
 وقد يقال ان حقيقة بمعنى ماهية الوجود و ماهية اعم منها فلا يشك ان الكلام في اخر من ماهية  
 الاعتبارية فلا بد من الصرف عن الظاهر متبادر فتأمل **قال** وان شئت على الحقايق فوض عام ومن  
 حيث لا تشمل على الحقايق فهو عرض عام كالشيء فانه من حيث انه شامل للحقايق من الان وغيره  
 وعرض عام ومن حيث انه مختص بحقيقة الحيوان خاصة له فالخاصة قد يكون للجنس العام كالوجود  
 لانه موضوع للوجود المتوسط كالمليون الجسم والنوع الاخير كالكاتب الذي لا قد تكون لازمة  
 كذا نونا مثلث مثلث وتكون مفارقة كالمثلث الحيوان وقد تكون عامة لاشخاص موضوعها كال  
 فصاحك بالطبع لان خاصه بالبهض كالكاتب له وقد تكون مفردة كالكاتب ودركية  
 كمنحسب العامة بادي البرقة وقد تكون بالقياس الى شيء لا توجد فيه وان لم يكن خاصة بالموضوع  
 على املاق كذا بطين للون بالبقية لوني الفرد ون خاصه ولا بالقياس الى شيء بل بالانفاق  
 كما مر وكل خاصه نوع خاصه جنس وان علا ولا ينفك وربما يكون عرضا عاما لما تحت وربما  
 لا يكون وليس د بانه ضرورة قولنا عرضا عاما ما يقابل بالجوهر بل يقابل الذات مشدود الحيوان  
 بالقياس الى انما هو عرض عام وهو لا هو وليس المراد به في ما عايشه مشتق والمأخذ لان الضوابط بالنسبة  
 لانسان لا يسي عن شي لان الكليات الخمس لا بد وان يكون محولة حقيقة وموطاة فالماضي عرض  
 عام لا شيء والماضي قبل لا انما وكذا كلامه في البقرة واعلم ان شئت حواصلي الشاملة للارزق  
 بنية لانها جوه متفقه بها في رسومه اما لا انتفاع بالشمول والضرورة فلنكون الركن اخص

قائمة بواجب فتح

من المرمود

من الرسوم المتعرف من وجوب المساواة عند التأخير لان خلاف التحقيق واما الانتفاع بكونها بنية  
 فلا يمكن تكن بنية لا يلزم من معرفتها معرفة ما هي خاصة له لان يكون لمقصود من التعريف التبيين فانه  
 يجوز ان يكون بالاختصاص على ما قال الامام الرضا في المباحث **قال** في اعتبار هذا التعريف في كل  
 وارد على كلام المصنف وهو ان الخارج من تقسيم العرض اربعة فيكون لكل واحد سبعة فهو مخالف للشمول  
 فالعبرة هو الاول **قال** امتنع تفككه عنها او عن الماهية يتبادر منه ان لازم الماهية لازم نفسها بوجه  
 عن وجودها مطلقا وذلك لا ينفك عن وجودها خارجي وعن وجودها ذاتي بل الوجود المطلق من عرض  
 ايضا وليس الامر كذلك واذ اعتبر ان مقام وجودها لها صارت العوارض اقسام ثلاثة مما لا وجود لها  
 بحسب خصوصية مدخل في كالسواد والبياض والحركة والسكون فلا يوصف بالشيء حال وجوده في الذهن  
 وما لا وجود له في ذهنه خصوصية مدخل فيه كالكلية والحيثية والذاتية والعرضية فلا يوصف بالشيء حال وجوده  
 في الخارج وما ليس لاحد وجودين بحسب خصوصية مدخل فيه ويسمى لازم الماهية كالنوعية والنوعية الارزق  
 لعدد من بخصوصيتين كالثلثة والاربعة فانهما وجدت كانت متصفة بعوارضها فلازم الماهية متوحد  
 على الوجود مطلق ومن لاحظ الماهية عارية عن الوجود ولوازم الوجود لا يقدر ان يحكم عليه بشي فاللزم  
 منقسم الى اقسامها ثلثة باعتبار ان الوجود له اعتبارات ثلثة **قال** باعتبار وجودها او باعتبار وجودها  
 بخصوصية في الخارج كما مر باعتبار وجودها بخصوصية في ذهن وقد مر مثالهما واذ اعتبر خصوصية الوجود  
 بل اعتبر مطلقا كان لازم الماهية كما مر ايضا **قال** كالتواذ فانه لازم للجسم لا يقال لو كان السواد  
 لازم الوجوده كان انسان موجودا في الخارج **قال** تامل باطل لا نأقول ان معنى لازم الوجود الخارجي انه  
 معبر بعد الوجود الخارجي ولا يلزم منه ان يكون الوجود خارجي على تامة لجواز تضمين الشخص الضعيف  
 شرا ولذلك قيل لازم الوجوده وتخصيصه **قال** المص وهو العرض اللازم وذلك ان اللزوم المعبر هنا  
 ليس بالمعية دلالة لا التزام بل هو اعم منه فلا تغفل **قال** في المس تقال في الصالحة للمقولة على ما تحت  
 حقيقة فيخرج المثلث فلا يشمل التعريف لا على عامة النوع فيخرج خاصة بجنس وهو الملائم لقوله غير النوع  
 لان لفظ الان لا يوجب النوع على ان اقل وقد مر ان خاصة الجنس اقل في خاصة فلا يكون التعريف عاما  
 لان معنى الكلام على قول البعض يمكن ان يقال ان قيد الحيثية معبر فالماضي باعتبار صدق المقولة  
 على ما تحت حقيقة اعني الحيوان مثلا خاصة له وباعتبار صدق المقولة على ما تحت الحقايق عرض  
 عام شامل على ما ذكره الشارع قد مر ان الشارع جوزه تعريف ذاته اعني ما يدخل في حقيقة تجزئية  
 اتمالين جملة على الاضواء والتأمل فاذ حمل على انه كان تعريف عرضي عن وجوده بخلاف ذلك فاما النوع

مطلب اذا كان المق من التعريف  
تبيينها يجوز بالاخص

هذا غاية التفصيل مما مر



الا انه لا يدخل حقيقة تجزئية فكان عرضيا فاذا كان دخلا في تعريف العنصر لا يخرج  
 النوع بقوله قولاً عرضيا فكلام الشارح قدس وتعرف الحاشية ايضا فلما لا نعلم هذا  
 المقام بحث اما اوله فلا يلزم من دخوله في تعريف العنصر بقوله بكونه عرضيا في الاصطلاح  
 لا يجوز ان يكون التعريف اعم من المسمى بناء على ان المحققين لم يشترطوا المساواة  
 عما قال صاحب التلويح وغيره واما ثانيا فلا يلزم من بكونه ذاتيا فكان خارجا بنا  
 عما صرح به لعل الشارح يعني كلامه في هذا المقام عليه واما ثالثا فلا يلزم من بكونه  
 في هذا المقام موافقا لتعريف المصطلح القوم بغير قبول كلامه في هذا المقام والوضع  
 وان يرد عليه قوله في تعريف العنصر انما هو تعريف الذات على ما هو به لا يخرج عن مباحته لانه  
 يؤمم كون النوع عرضيا وانما قلنا يؤمم ولم نقل يدل لان القرينة الضاربة عن الظاهر كما مر  
 فتأمل وان الظاهر من قوله فقط ان الخارج من التقييم الخاصة المطلقة يخرج عن التعريف  
 الخاصة الاضافية اعني مثل ذي رجلين فانه خاصة بالنسبة الى الفرس لان مع انه  
 شامل لغيره كما مر ويمكن ان يقال ان الحصر مستفاد منه اعم من الحقيقة ولا ضرورة بنا  
 على ان قيد الحيثية معتبرة في تعريف الامور الاضافية فتأمل **قال** ليس فوق وحدة تأكيد  
 لان في تعريفه محمول عما فوق واحد عند المنطقين كما هو المشهور في كل متفلسف  
 بالقوة والفعل فانه بالنسبة الى الحيوان خاصة وبالنسبة الى الانسان والفرس وغيرهما  
 من انواع الحيوان عرضيا عام **قال** يقال عما تحت حقايق وقد مر ان عرضي عام من حيث  
 هو كذلك لا يقال في جواب اي شيء ومن حيث انه خاصة لجنس يقال في جواب اي شيء هو  
 في عرضية فلا تغفل **قال** البطلان في مقاصد التصورات الى المتصورات واد  
 بالمقاصد المسائل الباحثة عن احوال الاقوال لشارحة ونعمتل ان يكون التعريف من ذات  
 اليك لتأثير بيان مباحث مقاصدك واد وكذا الكلام في باب القيلين وقد فصلنا المقام  
 في حاشية رسالة جمة واحدة فعليك لتأمل في التطبيق على القانون **قال** الشارح ويرد في تعريف  
 بالكس الى عند النطق ويكون حاشية ما نه وعند اهل الاصول ما يلزم العريضة برفق الحد ايضا  
 فلا تغفل ولا تجتهد **قال** لان لقوله هو مركب رد بانه مركب غير المتعارف لان الناصق مفرد  
 يمكن وقيل لا يرين من الكليات **قال** عند قوم اي عند المتقدمين وقال غالبا

وجبه فيمكن ان يقال ان مراد  
 الشارح في تعريفه على شئ  
 مراد هو تنبيه على ان قوله يخرج مبنى  
 على احتمال اخر من ان مقصود  
 تعريفه انما هو ان يبقى عليه بان بقاء  
 تعريفه لا ينافي مع خلافه  
 وجبه في تعريفه هذا كلامه  
 ان اعتباره في تعريفه  
 نوع وقد قيل عن شئ **قال**  
 في تعريفه انما هو مقتضى  
 نوع وقد قيل في تعريفه  
 في تعريفه انما هو مقتضى  
 في تعريفه انما هو مقتضى  
 في تعريفه انما هو مقتضى  
 في تعريفه انما هو مقتضى  
 في تعريفه انما هو مقتضى  
 في تعريفه انما هو مقتضى

عند آخرين اي ان آخرين **قال** والصحح هو الاول وهذا القول يلزم عدم جواز التعريف بالمفرد فلا  
 لبيان من التعليق اما باعتبار لازم كما هو المناسب لقوله عا عدم صحة التعريف بالمفرد فلا يحمل  
 برهان الدين عليه فلا يخبر عما كلام الشارح وما باعتبار عينه فالتاويل في قوله على عدم صحة  
 تعريف بالمفرد لازم لينطبق الدليل على المدعى وهو سهل على اهل الفن هذا لا يدفع مناقشة  
 الحاشية عليه ونما قلنا المناقشة لانها ضعيفة **قال** لان المعروف من اقسام النظر ولا يخفى  
 ان النظر لا يصح ان يكون مقبلا للمعروف القيلين لوجوب صدق المقسم على الاقسام  
 وهو لا يصدق على شئ منها لان النظر اما صفة الناظر ان كان مصدرا معلوما واما صفة  
 الامور المتبعة ان كان مصدرا مجهولا فهو مبين لكل منهما الا ان المراد ظاهر لان المراد ان المعروف  
 متعلق بالنظر كما قال استدلال المعروف بما يتعلق بالنظر وكل ما يتعلق به النظر فهو مركب  
 فالعرف مبنى على كون كل نظر مما يتعلق بالمركب ومبنى على كون كل معرف مركبا لبقية عا عدم  
 جواز التعريف بالرفق فتأمل في التطبيق **قال** توقف كون المعروف مركبا كلياً خصوصاً ما ذكره الحاشية  
 ان تركب يعرف كلياً وتوقف على تركب الخركلي او على توقف على تركب المعرف كلياً بل عا عدم  
 جواز تعريف بالمفرد فلا يظن ان المردود في المرفق هو اتحاد الموقوف والموقوف عليه الجواب  
 ان القول بعدم جواز قول بوجوب تركب يلزم الدوران النزاع فما هو في صدارة الصحة  
 في التعريف بالمركب وهو ثابت بسلب الصحة عن التعريف بامة دفالمدي في الحقيقة عدي جوار  
 التعريف بالمفرد ولذا عرف الخيرة والضميمة الفصل وقال مبنى على عدم صحة التعريف بالمفرد ومحملة الفاء  
 في الكلام مبتدأ او منقيا هو قيد وهو خصصار الصحة في المركب فالسلب هو المطلوب فتأمل  
 ونصف قوله ان الواجب ان يكون مساويا في ان يكون طابا بالمركب المعروف  
 بالقر لا العكس والاولا يعرف سنو بعدم جارية ومانعية وهو قد خذ هذا اذا وجب  
 مساواة لتعرف يصح استدلاله على طريق البرهان الا انه في ال التعريف من العموم والخصوص على حال  
 تعرف فالاولا يلزم في دور غير وارد الا انه يرين هذا البرهان انما يتم ان كان ذلك التعريف  
 متفقا عليه وهو ثم والسند ما ذكره الشارح من انه تحصيل مراد **قال** وكون النظر مركبا كلياً  
 مبنى على كون النظر مركبا كلياً يعني لا بد ان يقول عند بدل قوله فان كون النظر تركيبا هو الخ  
 ثانياً يدعي ما ذكره من قولنا في ان لازم ما ذكره قبل الضوابط لانه يمكن التاويل بتكلف  
 بان يقال ذكر عدم صحة التعريف بالمفرد ويرد لازم وهو كون المعروف مركبا كلياً تذ كر تدبر

فلا يلزم يرد انهما متلازمان  
 لا متحدان  
 وهذا مبنى على اخذ المدعي عا فانه  
 ولو اخذ لازم لا يرد عليه شئ  
 قد قلت على النزاع فيه

وجاء التدبير انه اذا جعل مدعي  
 عدم الجواز لا يرد استثنى  
 بترك الاول كما مر



قد لا يقال كان ذلك سببا في ايدى الالفاظ في العبارة من القصور كما اشار اليه برهان الدين  
 ويمكن دفعه بتكلف ما يشمل التعريف على المذهبين اي ليكون التعريف بتحصيل امر متناه في المذهب  
 المتأخرين والتعريف بترتيب امور متناه الى مذهب المتقدمين والترديد لما عرفت من تعريفين  
 ولا وان يقول ليشمل الكلام على المذهبين ثم الحق انه متناه في مذهب متأخرين فقط  
 لان المراد بتحصيل امر متناه هو الكمال وهو الكمال كما هو المتبادر من المعنى ان من جواز التعريف  
 بالمتناه عن تعريف المشهور وعرف بهذا يدل عليه ما في المواقف وشرحه من ان تعريف النظم  
 بترتيب امور متناه في مذهب غير جامع خروج التعريف بالمتناه عن سببانه نادرا ولا يفر  
 خوجه وفيه نظر لانه تعريف اطلاق لا يفرغ ان يندرج فيه جميع افرادهم من حيث تعقب  
 في كماله فغير تعريف منطوقه تحصيل امر متناه في مذهب واحد لا يفي في توضيح مقام بحيث  
 يشبه على الاقل بم نقل كلام السيد المحققين في ايضاح المدام فانه من مزالق الاقدام في  
 وجهه ان احتمال شانه في معنى جامع لا بد فيه وفيه فكله في تفيد بحقيقة ويحتمل ان يكون المراد لا بد في حصول المطالب به وتحقيق  
 معرف ف شامل في الماهية لمعرفه في حد ذاته في غاية التي قصد تعريفها وذلك التصور  
 هو المطلوب وهو يتوقف على اسرين معلومين في ذلك في الطلب اذ لا يمكن طالع الجول  
 مطلق فان قلت كيف حصل هذا التصور مع ان تلك الماهية هي مجرد مطلق قلت ان حصول  
 ذلك تصور بلا حساب لانه فعل احتياطي وهو ليس بل لازم في حصول كل علم وهو شرط في نشأة  
 لوجه في المعلوم به ماهية وهذا هو الامر الثاني والمطلوب تصور الماهية في ذلك الوجه معلوم  
 في نفسه كمن يعرف بالفتح بغيره يعلم به فاريده على به نحو الناطق فان لاشء فلا معلوم  
 باسم وهو ليس معلوم بالناطق فاريده على به ايضا وهو في الناطق لكونه اعم من جيب المفهوم  
 منه لا يتقل منه في لاشء فلا بد من وصية وهي تصور ثبوت الناطق باسم ثابت للكون  
 متى يقع الانتقاء في هذا التصور بطريق التوضيف ولا بطريق الاخبار فلا يلزم  
 توقف التصور على التصديق وهذا مقصود المحققين بان يعلم ان شيئا ما مطلق الا انه ساجح في  
 العبارة وتوضيح المقام بحيث لا يشبه على الاخرى ان التصور المطلوب يتوقف على التصور  
 بوجه ماهية من اجل النزاع وانما النزاع في المعنى بسببه وهو الوجه الثاني في توقف الانتقال  
 من المطلوب على تقديره ولا يتوقف فتا ولا بد في طوعه ونما تعلم بالوجه الثاني ان علم ثبوت  
 لوجه الثاني لا بد وهذا عين عمل من اجل كماله في الاقل عن تحقيق ثبوت وجهه عند قوله فيهم منه

قد لا يقال امر متناه تحصيل موهو  
 الامر معلوم في الامر متناه  
 قوله في نفسه

وجهه ان احتمال شانه في معنى جامع لا بد فيه وفيه فكله في تفيد بحقيقة ويحتمل ان يكون المراد لا بد في حصول المطالب به وتحقيق  
 معرف ف شامل في الماهية لمعرفه في حد ذاته في غاية التي قصد تعريفها وذلك التصور  
 هو المطلوب وهو يتوقف على اسرين معلومين في ذلك في الطلب اذ لا يمكن طالع الجول  
 مطلق فان قلت كيف حصل هذا التصور مع ان تلك الماهية هي مجرد مطلق قلت ان حصول  
 ذلك تصور بلا حساب لانه فعل احتياطي وهو ليس بل لازم في حصول كل علم وهو شرط في نشأة  
 لوجه في المعلوم به ماهية وهذا هو الامر الثاني والمطلوب تصور الماهية في ذلك الوجه معلوم  
 في نفسه كمن يعرف بالفتح بغيره يعلم به فاريده على به نحو الناطق فان لاشء فلا معلوم  
 باسم وهو ليس معلوم بالناطق فاريده على به ايضا وهو في الناطق لكونه اعم من جيب المفهوم  
 منه لا يتقل منه في لاشء فلا بد من وصية وهي تصور ثبوت الناطق باسم ثابت للكون  
 متى يقع الانتقاء في هذا التصور بطريق التوضيف ولا بطريق الاخبار فلا يلزم  
 توقف التصور على التصديق وهذا مقصود المحققين بان يعلم ان شيئا ما مطلق الا انه ساجح في  
 العبارة وتوضيح المقام بحيث لا يشبه على الاخرى ان التصور المطلوب يتوقف على التصور  
 بوجه ماهية من اجل النزاع وانما النزاع في المعنى بسببه وهو الوجه الثاني في توقف الانتقال  
 من المطلوب على تقديره ولا يتوقف فتا ولا بد في طوعه ونما تعلم بالوجه الثاني ان علم ثبوت  
 لوجه الثاني لا بد وهذا عين عمل من اجل كماله في الاقل عن تحقيق ثبوت وجهه عند قوله فيهم منه

قد لا يقال امر متناه تحصيل موهو  
 الامر معلوم في الامر متناه  
 قوله في نفسه  
 وجهه ان احتمال شانه في معنى جامع لا بد فيه وفيه فكله في تفيد بحقيقة ويحتمل ان يكون المراد لا بد في حصول المطالب به وتحقيق  
 معرف ف شامل في الماهية لمعرفه في حد ذاته في غاية التي قصد تعريفها وذلك التصور  
 هو المطلوب وهو يتوقف على اسرين معلومين في ذلك في الطلب اذ لا يمكن طالع الجول  
 مطلق فان قلت كيف حصل هذا التصور مع ان تلك الماهية هي مجرد مطلق قلت ان حصول  
 ذلك تصور بلا حساب لانه فعل احتياطي وهو ليس بل لازم في حصول كل علم وهو شرط في نشأة  
 لوجه في المعلوم به ماهية وهذا هو الامر الثاني والمطلوب تصور الماهية في ذلك الوجه معلوم  
 في نفسه كمن يعرف بالفتح بغيره يعلم به فاريده على به نحو الناطق فان لاشء فلا معلوم  
 باسم وهو ليس معلوم بالناطق فاريده على به ايضا وهو في الناطق لكونه اعم من جيب المفهوم  
 منه لا يتقل منه في لاشء فلا بد من وصية وهي تصور ثبوت الناطق باسم ثابت للكون  
 متى يقع الانتقاء في هذا التصور بطريق التوضيف ولا بطريق الاخبار فلا يلزم  
 توقف التصور على التصديق وهذا مقصود المحققين بان يعلم ان شيئا ما مطلق الا انه ساجح في  
 العبارة وتوضيح المقام بحيث لا يشبه على الاخرى ان التصور المطلوب يتوقف على التصور  
 بوجه ماهية من اجل النزاع وانما النزاع في المعنى بسببه وهو الوجه الثاني في توقف الانتقال  
 من المطلوب على تقديره ولا يتوقف فتا ولا بد في طوعه ونما تعلم بالوجه الثاني ان علم ثبوت  
 لوجه الثاني لا بد وهذا عين عمل من اجل كماله في الاقل عن تحقيق ثبوت وجهه عند قوله فيهم منه

قد لا يقال امر متناه تحصيل موهو  
 الامر معلوم في الامر متناه  
 قوله في نفسه  
 وجهه ان احتمال شانه في معنى جامع لا بد فيه وفيه فكله في تفيد بحقيقة ويحتمل ان يكون المراد لا بد في حصول المطالب به وتحقيق  
 معرف ف شامل في الماهية لمعرفه في حد ذاته في غاية التي قصد تعريفها وذلك التصور  
 هو المطلوب وهو يتوقف على اسرين معلومين في ذلك في الطلب اذ لا يمكن طالع الجول  
 مطلق فان قلت كيف حصل هذا التصور مع ان تلك الماهية هي مجرد مطلق قلت ان حصول  
 ذلك تصور بلا حساب لانه فعل احتياطي وهو ليس بل لازم في حصول كل علم وهو شرط في نشأة  
 لوجه في المعلوم به ماهية وهذا هو الامر الثاني والمطلوب تصور الماهية في ذلك الوجه معلوم  
 في نفسه كمن يعرف بالفتح بغيره يعلم به فاريده على به نحو الناطق فان لاشء فلا معلوم  
 باسم وهو ليس معلوم بالناطق فاريده على به ايضا وهو في الناطق لكونه اعم من جيب المفهوم  
 منه لا يتقل منه في لاشء فلا بد من وصية وهي تصور ثبوت الناطق باسم ثابت للكون  
 متى يقع الانتقاء في هذا التصور بطريق التوضيف ولا بطريق الاخبار فلا يلزم  
 توقف التصور على التصديق وهذا مقصود المحققين بان يعلم ان شيئا ما مطلق الا انه ساجح في  
 العبارة وتوضيح المقام بحيث لا يشبه على الاخرى ان التصور المطلوب يتوقف على التصور  
 بوجه ماهية من اجل النزاع وانما النزاع في المعنى بسببه وهو الوجه الثاني في توقف الانتقال  
 من المطلوب على تقديره ولا يتوقف فتا ولا بد في طوعه ونما تعلم بالوجه الثاني ان علم ثبوت  
 لوجه الثاني لا بد وهذا عين عمل من اجل كماله في الاقل عن تحقيق ثبوت وجهه عند قوله فيهم منه



ايضا هذا لان ان كانا نريد ان يكونا في حقيقة  
 عاقلان لشارح لان المعرفة لا بد فيه وانت خبير بان ورودها عليهما اظهر من الشمس لان كون  
 الوجه المعلوم به المعرفة قبل التعريف واجب الاعتبار لا لمرية فيه لكن اعتبار كونه جزءا  
 من المعرفة لنزاع فكل من كلام الشارح وكلام القائل مبني على اعتباره جزءا من المعرفة فرد  
 كونه جزءا من المعرفة عليه ما يجتمع فلا حاجة الى التنبية عليه **وقلت** اما لعل وجب التامل ما  
 ذكرناه من وجه الاستبعاد وما قيل فيه من انه ينال لفظة فيه في قوله لا بد فيه فيلزم ان لا نقول  
 المستدل وهو ممنوع في الحقيقة ويحتمل ان يكون وجب التامل كيفية الورد وفيه انه ظاهر  
 لا يحتاج الى التامل وما قيل في بيانه من ان الوجه الذي يصح به الطلب غير ملقطة اليه الحديثة  
 والوجهية فيكون الملازمة المذكورة ممنوعة انتهى وفيه ان تعريف بين جزء وجزء محتمل  
**فان** الانتقال الى الانتقال اذهن من المعرفة فيكون القريضة خارجة فلا ينطبق  
 عامومه ومن الشيء الثابت فينطبق فتأمل **قول** يفهم منه ان المحشة ليس بجازم به والحق  
 يلزم كسبي وجبره وتوضيح المقام فهم عرفوا التعريف ترتيب امور معلومة او مضمونة واورد  
 عليه بانه غير جائز مع الخروج تعريف المبرهول التصوري بالفصل وحده وبالخاصة وحده فان  
 هذا التعريف من قسمة النظر مع خروجه عن حده واجب عنه بوجوبه الاول انه قليل وهو  
 منقول عن ابن سينا وهو مردود لان المقصود تحديد مصداق التعريف يجب اندراج القليل  
 والكثير فيه ثانيا ان مفهومها اهم من الحدود فلا بد من القريضة العقلية فيكون الترتيب  
 بينهما فالترتيب لازم والثالث انهما متفقان ومعنى اشتق شيئا مشتق منه فهناك  
 تركيب قسما فلا يرد وانما الاول فلان اعتبار القريضة مع العمل يخرج عن كونه  
 هذا لان يجوز تعدد الناقص بالركب من ادخل والخارج واقعا ثانيا فلان عدم انضمام  
 بالذات مشتق بل اكثره بالاشتقاق والحق ان انضمام المردود جائز عقلا فيكون  
 هناك حركة واحدة من المطلوب لا المبدء الذي هو مع بيط يستلزم الانتقال الى ما من  
 غير حاجته الى قريضة لا انه يثبت في انضمام التعريف بالمواعاة المركبة ولا يمكن ايضا انضمام  
 ولا يثبت فيه زيد مدخل نام لفتوى او لا يثبت فيه ما هو المعتد به وهذا تحقيق ينقول  
 عن ابن سينا ومنهم من ذهب الى ان تعريف التعريف لا يتحصل امور احوال وترتيب

فيشارق ان لا يرد في حقيقة  
 انما هو على الدليل كما لا يخفى منه  
 بين القائل يجوز ان التعريف  
 بالمفرد بين القائل بعد ثم جواز  
 مع

امور على ما قال سيد المحققين وقال الشارح في فصول البديع من يرى كسب المحزون بالمعلوم وهم  
 ارباب التعاليم القائلون لا طريق الى المعرفة الا التعليم انفكي عرفوه بتحصيل امر وترتيب امر حاصله  
 للتأدي لا خولاد حقيقة عند بعضهم فيشوب اليه الاقوال ويستلزم الثانية وعند الآخرين  
 الاسود مرتبة تجعل المصداق مع الفعول وضافة الصفة الموصوفها ويستلزم الحركتين فضاظ  
 في تعيين الامور لانه الحركتين انتهى ومذهب المتأخرين على ما ذكره حاشية حسن الفناوي على شرح  
 الموقف والحاصل ان اللاد بالامور فيتحصيل امر هو المبدء لا المظ وهو يخرج كلامه السيد السند  
 قدس سره كما مر والشارح فاذا ذكره المحشة من كونه شارة الى المذهبين سره هو ظاهر فهذا انفق  
 فان المراد بالمدح هنا مع بيط مع قطع النظر عن اللفظ لان الكلام انما هو في كسب وهو  
 مع مجرد عن اعتبار اللفظ وهذا امر يفور فافهم وظهر ايضا ان الصحيح هو قول المتأخرين وان  
 مع قول المتأخرين مع الناطق شيئا لفظي ان الناطق مركب مع والاعتبار المعاني كالمركب  
 ان يخرج به من الشارح فهذا الميم عليه اعني الحكم بالتكرب مع في الشارح كما ذكره بل شك اما قول  
 اصل العربية مع ناطق شيئا لفظي فهو حكم عليه بان لفظ ناطق معناه موضوع لشيء ولا  
 التعلق فالجواب المتعارف ان لفظ بيط ما في كلام الشارح والمحشة من الفساد من وجوه تأمل **قول**  
 وايضا ان لم يكن الفاعل والخاصة مشتقا من كونه كذلك وفيه نظر لا يفهم منه ان الشارح  
 ادعى كون المعنى كذلك وغيره مشتق ايضا ولا يخفى ان كلام الشارح خال عن هذه الدعوى  
 وايضا لا يتصور صور ما عن عاقل فصار عن فاضل وجوابه قد علم مما مر من ان النقصان  
 لفصل وحده والخارج وهذا لم يندفع بذلك القول وتوضيح ان مقصود الشارح من قوله  
 ولهذا قال في دفع مشول وارد على قوله لان المعرفة لا بد فيه المع وهو انه يجوز التعريف بالفصل  
 وحده والخاصة وحده فاعترض المحشة عليه بانه ليس كذلك لان الفصل والخاصة لا يلزم  
 ان يكونا مشتقين لانهما يجوز ان يكونا جامدين تدبر **قول** يلزم ان يكون الناطق كما يفهم منه  
 ان اعتبار العرض مزج لناطق عن كونه هذا وفيه ما مر في كلامه السيد السند قدس سره من جواز  
 عدم ارجاء الاظهار على ما قال المحشة **قول** ليس المقصود ما حصل كلامه ان الناطق او اعتبر في مفهومه  
 الذاتي نحو الحيوان يكون هذا وان اعتبر فيه العرضي يكون رسما وفيه نظر من وجوه الاول انه لا يجب  
 ان يخرج اعتبار العرضي عن الحديثة كما مر ثانيا انه لا اعتبر فيه الحيوان يكون الناطق هذا ثانيا  
 ثانيا وهو مدعى على ما يدل عليه كلامهم فلا يصح اطلاقهم الثالث انه اذا قيل في تعريف

قوله في اخذ يكون كون المعرفة  
 قسما من النظر ظاهر وعلى الاول  
 بمقتضى التاويل مع  
 اعتذار لان السر هو النزول  
 عن مفكرة والنسب هو النزول  
 عنه وعن الحافظة ايضا مع  
 واعتبار اللفظ في هذا الفن فلا فائدة  
 ولا استفادة منه  
 مع انه مدلول لفظ المفرد مع  
 الاول فساد قول الشارح  
 والصحيح هو الاول لانه قد ظهر  
 ان الشارح هو الصحيح لثاني  
 فساد قول المحشة في شمول  
 لتعريف المذهبين والثالث  
 قول المحشة ليس لاجل ما ذكرناه  
 قد مر سانه لاجل ما ذكرناه  
 الاعتبارين مع



الان الجسم لنا ملزم التكرار في الكلام على الثالث **قوله** وهو احد واعلم انه يتم  
 ان اطلاق الحد التام وعلى الحد ناقصا هو بطريق الاشارة الى المعنوي وفيه نظر لان تحقق  
 الطوسي قال في شرح الاشارة ان اسم الحد يقع بالاشارة الى اللفظ على التام اذ اللفظ بالاصالة  
 وناقصا بالاعيان بالاصالة بالانضمام ويقع على الحد ناقصا بالاشارة الى اللفظ على اجزاء اول هذا  
 الاسم من المشتمل على اجزاء اقل فاذا اطلق هذا الاسم فالواجب ان يحمل على التام الذي هو الحد الحقيقي  
 وحده انتهى لكن هذه هي المقام مقابل لكم فيكون المراد به ما يطلق عليه اسم الحد فيكون في  
 كلام الشارع مجازا والظاهر ان الشارع يقول انه مشتق من معنى لان كلام المحقق قدرة  
 الحاكم بان الحد ما دل على مجرد الذاتيات فان دل على الجميع فتأمل والافناقص فيكون مشتقا معنويا  
 مقولا بالاشارة الى كونه هو موافق سياق كلام الشارع لان كلام الحاكم لا يصح المراد عليه  
 لان الكلام في اصطلاح القول وهو محل النزاع ولا بد من سند قوي **قوله** بمرد ذاتياته اي عن  
 العرضي فانه لو اخذ في التعريف مع الذاتيات لم يخرج عن احديته لان الحيوان الناطق الضامك كم  
 تام ككل من الحد التام عندهم والمراد بقوله بوجه يميزه ما عدا ما يوجب غير الكنه لان العام اذ قول  
 بان ما فيكون مراد به ما عدا ما قال سيد المحققين في طائفة التجريد ثم اضاف في صيغة الجمع جملة  
 على جنس لا على اقسام حتى يشتمل الحد ناقصا **قوله** علم ان له هذا نظرية فائدة اخرى وهو ان  
 التبادر من الكنه الحد التام ما قال سيد السند قدس سره في الحاشية الصغرى من ان تصور  
 ماهية بالكنه لا يجعل الامن قصود جميع اجزائها بالكنه وان كان غير الحد التام فما زان يكون  
 بالكنه وان لا يكون بالكنه انتهى وايضا ان التبادر من الدال بالاصالة فيكون الحد ناقصا  
 فارجا فافهم في ذلك عدم الحد ناقصا ايضا بمعونة المقام ثم التبادر من الذاتيات لجزء المحمول  
 لانه المذكور فيه وان تعريف البيت يخرج فانه يحد بالقف والجدران والفل وليس شئ  
 منها بالعموم **قوله** في تحقيق الكلام في تعريف الحد ان شاء الله تعالى **قوله** ما قابل التصديق  
 حكم فان كلامه عن ماهية قدماه فان التصديق بحد عندهم مركب عند المتأخرين  
 فلا يكون معنى كسبا بالقياس الى التصديق فتأمل **قوله** كما هو المتبادر من عند الاطلاق فلا يرد  
 ان التصديق مرادف للمعنى فلا يصح الامة اذ به عنه وايضا لا يرد ان تصور التصديق كالايجوز  
 مستعمل في التعريف لان ما يتعرف على التبادر واجب لا يجوز الحدول عنه بل ضرورة في علمه عاقل  
 متعلق بتصديق الحاجة والاشارة لان اكتساب الوجود هو مقتضى الكسب ببلد تدور

ووجه في قول شارع وهو  
 حد لا يميز حد تاما  
 يناقض لانه مذكور  
 في مقابلة لكم

وليس

وليس كذلك فلا بد ان يقول ان الكسب النظري مع شتم ان تقييد النظر بطريق يشمل بانه التصور  
 والتصديق لان المط قد يكون تصوريا وقد يكون تصديقا عند الجمهور لان الامام خالفهم  
 بان قال ان التصور كلاً ما يدبره لا يحتاج الى الكسب وهو مذهب ومن قال انه تشكيك منه فقد  
 كتبه مشحونة بكونه مذهباً وقد صرح به السيد السند قدس سره **قوله** ان النظر مجموع الحركتين  
 من المطلوب الى المبادى ثم من المبادى الى المطلوب عند القدمين وعند المتأخرين ترتيب سور  
 معلومة وهذا ان مشهورا وعلى كل منهما لا يرد السؤل بالمازوم بالقياس الى اللازم وهو  
**قوله** المشعورية اولاً في معلوم بوجه ما قبل التعريف يمكن الطلب كما مر **قوله** ثم بعد اية صدق  
 في الحركة الاولى **قوله** ويؤلف بشارة الى حركة الثانية وهذا مبني على اكثر او على القوال اول وقدر  
 التفسير في كلام سيد المحققين ومنه ظهر ان كلامه مبني على مذهب القدماء كما لا يخفى لان في  
 لفظه مناقشة وقد علم مما مر من اول الكلام الى هنا ان النزاع في جواز التعريف بالمفرد وعدم  
 جوازه نزاع معنوي لا لفظي مبني على الاختلاف في تعريف النظر كما يوهب بعض المحققين بل  
 النزاع في ان المعنى البسيط يصح الانتقال منه الى المط كما مر في كلام سيد المحققين ولا يصح **قوله**  
 البينة فالمراد بالمازوم هو اللازم البين بالمعنى الاخص كما هو متبادر **قوله** ليس حصولها كذلك  
 ليس حصولها بطريق الكسب فانه مشروط بامور علم المط بوجه ما قبل الحصول من الممازوم  
 فاللازم ليس بمعلوم قبل الحصول من الممازوم ولتأني ليس فيه مجموع الحركتين ولا ترتيب امور  
 لا تصدق فيه ايضا فان المطلوب لا يحصل لا باقتضاء كما يجب فالفرق من وجوه ثلاثة **قوله** فلا دخل لها  
 في التعريف اية تعريف المعروف هكذا في النسخ التي وصفت الينا وفي شرح المطاع فلا دخل لها انتهى  
 والمعنى ان الممازوم المذكورة لا تدخل في تعريف المعروف وهذا متفرع على الوجه الاول والوجه الثاني  
 عن قوله لان لاكتساب تحصيل ما ليس له قول ولان الحصول والوجه الثالث عن قوله لان الحصول  
 معلوفان على الاول ومن قال عند قوله فلا يكون تصور الممازوم الظاهر ان يؤخر عن الوجوه الثلاثة  
 كلها اذ لا اختصاص له بالاولين او بالثاني انتهى فقد بعد عن الام لان ليس نتيجة شئ منها  
 من تامة التام بل كقول به بعبارة وهو في التام هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام **قوله**  
 لان لاكتساب تحصيل ما ليس بممازوم وقد مر ان المط حاصل من وجه يمكن الطلب وغير حاصل  
 من وجه اخر معلوم في نفسه فالمط لم يعلم بذلك الوجه قبل تعريف فعله تانياً بذلك الوجه ايضا  
 وهذا مما يجري في النظر فالمراد في النظر حصول بالوجه الثاني بعد ما لم يحصل وليس اللازم



البديهي كذلك فانه حاصل في الذين معلوم لكنه حاصل في الحافظة وليس بجاصل في المدركة فاذا  
 تصور ملزوم سببا لحضوره في المدركة والفرق بين الحضور والخصول ان فيه نظرا لان البديهي  
 لا يستلزم علمه لان التوجه شرط فيحوز ان يكون تصور الملزوم سببا لخصول تصور الملزوم البديهي  
 تأمل قوله حتى لو فرض وجود الحق لا لا يقيد في المقام وهو ظاهر **قوله** بل بعض اللازم البينة من  
 تامة الوجه شأنا محصورا ان تصور الموعوف بالفتح مكتوب متاخرين عن تصور التعريف والملازمة بين  
 قد يتقدم عن تصور الملزوم كما في مثال العي والبر وهو ظاهر **قوله** بل عاومه لخصور لان البديهي معلوم  
 عنده وفيه ما مر **قوله** بالفقيد والاختيار لان الصلب فعل اختيارى **قوله** ليس كذلك لان اللازم قيل  
 تصور ملزوم ليس هو فلا يبعد ملزوم لخصول **قوله** بل لا يتبادر في متبادر من صدقة  
 شمولها لشرع نماز قوله بكنهه ولم يكتف بما قبله كما اكتفى شارح مطاع مزيد ووضوح وفيه  
 نظرا لان قيد لاكت بل انما هو مزيد لتوضيح ايضا فان تخصيص حكم فان شارح لمطاع قال لم يتصور  
 لشيء التصور بوجه ما لم من ان يكون بحسب الحقيقة او بامر صادق عليه فيتناول التعريف اعدوا  
 معاون لم يتصور لشيء في تعريف تصور الكسبي بطريق الضرورة التعريف انما يكون بالقياس  
 في تصور الكسبية وانشي ما يكون سببا لتصور الكسبي بطريق النظر فان حصل من نظر في  
 كسبي وانك بان يوضع في تصور مشعوبه ولا تخم يور في اتياته وعرضياته ويؤلف  
 بعضها ببعض تاثير في ما يعل ذلك في تصديقا انتهى فظن لا يخفى عليك ما نقل  
 فحتم من خلاف فانه حذف قوله كما يعل ذلك في واوهم خلاف مقصود كما مر **قوله** ان سبب كسب  
 هو العلوه مرتبة لا انتقال ذهن من المطلق ببادي ومن البادي في مطلق فانه تعريف بالمعنى  
 ومعدرب **قوله** انما كان في شعور كلام من التقسيمين يعني ان التقسيم لشأنا مشعوبه  
 وهو فساد ان صاحب تحقيق مخرج بان تقسيم هذا باطل وقد نقلت كلامه في مقابلة طلبة  
 ساء بهمة وجه في مرقب في بعض نسخ صورة التقسيم قيل توجيهه ان التقسيم قد يكون  
 بعليا تاما في تعريف في تعريف في ثباته قد يكون جعيا كما مر من الخشبة في تعريف في نظر  
 في تعريف شارحة وان ما مر من تعريف مضافا لان قاعدة مذكورة شاملة لكل تعريف  
 وانما ذكره لانه منقول عن الامة الاصول وقد سبق ان الحد عندهم بمعنى التعريف وهو ظاهر ولذا صرح  
 بكون هذا تعريف اربابا جديدا في علمه في شك في من متكلم **قوله** او التشكيك في تشكيك في علم  
 المتكلم في الحاصل ان التردد الواقع في التعاريف يتويع لا تشكيك ولا شك على موع ان كل قسم

من انواع

من انواع العرف وقد صرح به شارح في فصول البديع وغيره **قوله** لا الحمد فلا ينافي التردد الواقع  
 في هذا المقام استعريف فاندفع تقرير الخشبة سؤال وهو ان التردد يقيد الا بهام لانه لا تشكك  
 والتشكيك وكلاهما يقيد الا بهام المتوضع الذي هو شرط التعريف بما ماقا او هذا يستد  
 من الخشبة جعل السؤال الثاني وجوابه مستند كاشف في الاول ان التحديد من هذا لما حو  
 من كلام صاحب الوقف وشارحه فان كلامه في تعريف النظر كالمسحوق الى ابيته من حيث  
 هو على قطع النظر عن الافراد والاقسام فالمقصود من تعريف الموعوف مطلق الموعوف لا تعريف الموعوف  
 تعريف كسبي مع ان المذكورة مقام تعريف تعريفان لحدود الموعوف في الحقيقة فان قوله ما يكون  
 تصور سببا الى قوله اما كسبه تعريف لحد وقوله ما يكون تصوره سببا لاكت بل تصوره لشيء  
 بوجه بديهية بما مر في تعريف كسبي **قوله** قسما داخلين تحت عرف ولا يخفى ان المراد بالموصوفين  
 مطلق تعريف فالاول ان يقول تعريف في حقيقة تقسيمين داخلين تحت مصداق الموعوف **قوله**  
 وجوب ان هذا كسبي على تسليم كون المقصود تعريف مصداق الموعوف مستند بان الموعوف  
 في حقيقة ما هو مستفاد من المذكورة مقام تعريف وهو مستفاد من هذين تقسيمين وهو لازم  
 معلوم وانت خبير بان دلالة لا تترتب له اجورة في التعاريف كما لا يخفى على من ذكر المصنف تأمل **قوله** وعن  
 شارح مبنى على منع كون مقصود تعريف مطلق الموعوف بل مقصود في حقيقة تعريف تقسيمين  
 بدلا لذلك حاصل وفيه فخر لانه مخالف لقانون توجيه لانه يستدعي تقديم الجواب لمنع لان مقصود  
 صاحب تعريف انما تعريف لقول شارح واما تعريف قسامه فالجواب انما يستدعي كون  
 شارحة مقصود وجوب الاول يستدعي كون الاول مقصود حدهما فاصح التدبر **قوله** ولم يرد  
 على صيغة المجهول بل اريد ان كل من اقسامين من اقسامه واما المتنوع كما مر **قوله** كذا في شرح  
 التوقف لانه مستند كسبه في المقصد الاول من المراد خامس وهو بحث النظر في شرح المقاصد  
 وعل ما ذكره مع كونه موافقا لكلام شارح ووقف اكونه اخرج داوود عن ان الكلام بمقاصد  
 لا يخاف عن فائدة مهمة لا ريب في تحصيل وهي ذكر عرض الفارق يجوز عند من وجب مساوت تعريف  
 الموعوف ايضا كما هو المشهور في مقاصد ان يجوز ذكره اذا كان المراد به تخصيص  
 عرض لازم مساو للموعوف منه **قوله** لا بعض قسامه مثلا لا يصح ان لا تشكك في جميع الاقسام  
 فمطلق الموعوف لا يخلو عن احد هما وهو ظاهر **قوله** ليس بوجه وجه لمنع الجمع والخطا عما مر استفاد من كلامها  
 وهو لا يجوز عند من منع الخلو قد يور في عدم من المنفصلة حقيقة عامية ان الخلو طرف منع اما

وجهه ان لا يور في ذلك لكن الخشبة  
 نقل السؤال مع جوابه لا تشكك  
 مستدكا منه

لانه موافق لمصباح الكلام

والانقسام اليها خاصة العرف  
 فيكون المقصود تقسيم المقسم  
 لا لا تشكك

وجه التأمل ان السيد المستدرك  
 قد ذكره في حقه رحمه الله



صرف الجمع فغير ملحوظ على ما تقرر في موضعه ولما كان الفارق في هذا المقام طرف منع الخلو اعتبر ذلك  
 الحرف في ذلك غير خاف على مثال الشارح العلامة **قيل** لقائل به بان الدين في قيل في تقرير  
 هذا المقام وانت خبير بان القائل حمل الحد على موصلا اهل الميزان على ما هو الظاهر من كلامه  
 في كلامه **محمّد** لشارة الى الرد عليه حيث قال لا سيما بين الحد وقال ايضا وكونها غير المدعي التامين  
 انما هو بالحد هو معروف لانه منقول عن اهل الأصول وهو موافق للعرف فان قلت انه يجوز  
 حمل البرهان على ما معنى معروف مطلقا ما عدم ذكر كرم فبني على مقارنته لان تعدد الخواص  
 غير قلت ان هذا احتمال لكنه بعيد من كلام البرهان ولا لقان وقس عليه الرسوم من ذلك ثم يصرح  
 بالاعتناء بجوز كون خاص كثر من اثنين **قيل** في العرف **قيل** احدى تامين وقد تقرر في موضعه  
 متناع تعدد التام شي وقد فهمت بتعليل مبني على التزل وسليم جواز تعدده لان ما يجب  
 تامينه في نظره انقل عن سيد سند قدس سره من ان العلم اذا قيل بالخاصية به ماعده  
 بالوجه غير كنه وقد صرح **قيل** في هذا **قيل** فلا يصدق في اي فلا يضر صدق الانفصال للمانع  
 عن خلوصه بازكون شقوق ثلاثة وكثير في تعاريف جواز ان يكون تعاريف ثمانية في كل  
 مادة ثلاثة فجعلوا الانفصال للمانع عن الخلو لامة لتقييم الحدود فاذا ورد التقييم في التعريف  
 يتبادر ذهن وتقييم الحد ودفعه ثم صدق مع خلو التعريف كاف في جعله علامة لتقييم الحد  
 وهذا مرد لقائل بهذا **قيل** في تقريره **قيل** في فتاوى **قيل** كثر من اثنين فيه نريد منع مذكور  
 على تقدير عدم لا كثرية جواز ان يكون جنس قريب وحدود بعيد فبين فلا يصدق منع فلو  
 وجبت في متنازع من شرط مساوية بين معروف ومعرف لان تحقيق ما ذهب اليه قدماء  
 من تعريف بالاعرف وخص في تناقض ما نزل به سيدة كلية التجريد وغيره وحل لقائل في كلام  
 على تحقيقه فلذا فرق بين تمام وناقص فتأمل **قيل** لا سيما بين عدد محدود لما كان ثمة مساوية  
 بينه والحد في قولي لان الفصل القريب يجب مساوئته للحد وفيه انه يجب مساواة الخاصة  
 ايضا وجوب مساواة في اوف نهر لان ذاتي غير ملل بل عدم مساوية وعم  
 بسبب فروع من تباين ومجموع مساوية في مجموع من وجب فالمعنية لتقييم الحدود هو الاول والباقي  
 فادرك عدم مساوية على ملاقة علامة **قيل** في مفهومين متغايرين ارده بالغير من هذا  
 انما لا يبرهن على ما هيته بالما بقية كما هو المتبادر فلا يبرهن في هذا فتأمل **قيل** في يجوز ان  
 يكون الماهية الواحدة اياها جميعا فلو ان انسان حيوان ناطق او جسم ناطق او جوه ناطق على ما

وقد مر

قال

قال في الحاشية وفيه نظره ان كلا من الاخوين والحدود بالا التزام كما قالوا فلا يكون الماهية  
 عينها لان الجزئية ليس عين لكل يوظف تأمل **قيل** ولان المراد بالوجه **قيل** ان يقول ولان المراد بالوجه  
 غير كنه وهذا واراد على الاول ايضا كما مر فلا وجه لتأخير في هذا الموضع **قيل** يلزم ان يكون قسم  
 الشيء قسما له وهو باطل وفيه منع لا يجوز ان يقال ان اللازم كون المقسمين احدهما اخص  
 والاخر اعم تعقبن شي واحد فليكن الاخص حدانا والاعم كما انما هو هو يجوز ان يكون اعم  
 عند القدماء وهو موافق عند سيد سند قدس سره فتأمل **قيل** يكون تقيما له وقد مر في نقل عن صاحب  
 التحقيق ان تقيما الحد باطل وهو صواب لكشف مع ان هذا كلامه يفيد جوازه **قيل** ان تناول التقيمين  
**قيل** لا يقال ان المتناذر هو كنه لاننا نقول لا يلزم ان تناول بميلق لتبادر بل يكفي ان يكون المتناذر  
 مراد اولئك كما يكون **قيل** في المثال لا بد من ذلك او من بقوله اما بكسبه او بوجهه **قيل** فتأمل في مقام  
 فانه من موادش الاقدام **قيل** مفهوم المعروف ان مفهوم الاطلاق في معلوم بوجه ما الغير المعلوم  
 مفصلا فان شأن التعريف الاسم فيصيل صورة غير جملته بخلاف التعريف المفظة فانه يجري  
 في البديهي والموجودات التي علم وجودها ولا يجري في كسبه فيهما كونه كاسبا فاذا كان هذا المفهوم  
 الاطلاق في نظريه كان الحد من نظريه ايضا لان هذا المفهوم جزء منه ما فيكون معروض خاصة  
**قيل** لان مجموع تعارض مع المعروض كل نظرية الجزئية يستلزم نظرية الكل وهذا توضيح للاحكام  
 وقوله **قيل** يحتاج مفهوم معروف من بلبشتباه لعارض بالمعروض لان مفهوم مطلق للعرف  
**قيل** هو المصادق هو عليه وهو هذا مفهوم عني ما يكون تصور كسبه بالمثل الحيوان الناطق  
**قيل** فيكون فيه حصه من مطلق العرف فيكون مفهوم مطلق العرف جزء من تلك للخصه لان  
 مفهوم حيوان الناطق مثل انانية زيد حصه مركبة من مفهوم الانسان ومن التقييم  
 بتشخص زيد وقد مر في الجزئية **قيل** في حاشي شرح المصالح هكذا في بعض النسخ وصوابه في حاشي  
 شرح لطوع كالا في حاشي المراجع **قيل** في ملوكة الجواب الاول ومن الجوابين المختارين كما هو  
 المتبادر فتأمل **قيل** في نظره هو ان المفروض نظرية مفهوم مطلق معروف المستلزم لنظرية الخصه  
 العارضة لهذا المفهوم كما مر فلا يصح قوله لكونه معلوما باعتبار عارض ويمكن دفعه بان مفهوم  
 مطلق العرف معلوم من وجه مجهول من وجه اخر كما هو شأن العرف بالفتح فيكون الاول في الصدق  
 لا يبرهن فيه تصور الطرفين بوجه ما ولذا قال الملايمة ولم يقل الخصه وقد نقل عنه لان توجيه  
 التسلسل بحسب المفهوم والجواب انتهى في نظره لان مبنى الجواب لا يلزم ان يكون مراد القائل  
 بالماهيته هو الانسان الحيوان ناطق او جسم ناطق او جوه ناطق على ما

لان دعوى الجزئية جوب لا نقاش  
 كنه غير خفي  
 وجهه بان ما في حاشي المراجع  
 منع الجزئية فهو مقبول في كلام السيد  
 قدس سره ما لا يرد بالعمية فلا يفتق  
 على كلامه قدس سره يعرف ذلك بالتأمل  
 لان نظرية الجزئية لا يبرهن في كل ذلك  
 بل في حاشي الجزئية



السؤال هو هل يجوز ان الجواب الاول تام عند قوله وكان له اما قوله كما انه الجواب اخر يعني  
 على ما تنزه فهو التحقيق جوابا على ما ينبغي ان يكون الجواب الاول تاما  
 فاعلم ان ظاهر ان هذا الجواب لا يرتب لبحث ان لا اعتراض بان لا يجوز تعريف المعروف معارضة  
 على ان صاحب تعريف المصنف الدال على جواز التعريف وهذا الدليل على تقدير صحة يدل على  
 عدم بوزاه فاذا كان الاعتراض معارضة كان وظيفة المعروف المنوع الثلاثة الا ان امتداد  
 من لفظ يجب منع مناقضة لانه عتصم على مقدمة هي بين لزوم التسلسل وهي المغايرة  
 لانه انما يلزم تسلسل اذا كان معرف غير المعروف ووجه قدمته قبل اقامة دليل عليها لا  
 يكون مناقضة والا كان غصبا وهذا المقرر هو مطابق لقانون التوجيه وستة عارضة انما  
 يجوز كون هذا الجواب معارضة غير سديد كالمجبى توضيحه لجواز ان يكون حرف المعرفة  
 قد ذكر بينهم ان لا يف لشيئ ينف باطل الجواب او ضحية المعروف من المعروف بالفتح فاسند ذيل  
 بسندية وجوز وجوب ان قد شاع بينهم ايضا ان التعريف عين الحرف والفرق بالاجمال والتفصيل  
 في علم السندية فان قلت ان جواب كون شي في الخارج او في ذهن ومن البديهي ان يكون امر ضافي  
 مغايرة لافطانية فكيف يكون عين الوجود ووجه وجوده في الخارج فلا يصح ان يكون تنويه المسئلة  
 ان من قال ان وجود موجود وانه من انوار الاحكام يقول كل شي يغاير الوجود يكون موجود  
 بالوجود كاشمى يكون ضيفا بالانوار ما الضوء مفهومه مني بذاته لا بامر زائد عما فيه فكذلك الجواب  
 الوجود موجود بذاته فان قلت ان تصور العينية في الوجود ممكن اما تصور العينية في باب التعريف  
 فشكل قلت ان هذا مفهومه عنى ما يكون تصور له باعتبار كونه وذا عاق التعريف مجردا  
 مجردا يحتاج تعريف وذلك التعريف هو نفسه باعتبار ذاته وهذا هو العينية لكن يرد عليه ان  
 مساوية بين تعريف شي وهو مفهومه هنا فلا يكون عينه الا ان هذا المفهوم اعني ما يكون تصور  
 باعتبار كونه فاما ما في المعروف من اعتبار ذاته لكن هذه المناقشة لا بد من ان لا كلام  
 في سندية كلامه لا صلاحية فاصلاحية مودة غير مقبولة فلفظ المنوعة في  
 كلامه شاع بمعنى غير مقبولة ومثل هذا التأويل قد صدق عن المعنى الموافق ميرزا جلال كلام  
 سيد السندية في حاشية شرح حكمة العين وقد نشرت اليه في حاشية رسالة طاشكيري  
 زاده في الادب والحدود عن الطائفة في لغة كلام العلماء الاعلام شكر الله مساعيرهم هذا  
 مخلص في هذا مقام والله اعلم بحقيقة الامر لانه يكون اي قول الشارح حين كان الجواب

وجبه ان الذين ينساقون ان مراد  
 بالعرف بالامارة هو المذكور في تعريف  
 قول الشارح لا يجوز ان شاع حتى  
 يحتاج وحذف

وكان غير مناقضة بان كان متدلا  
 وعارضا بان غصب ان يستدل  
 ونقطة معارضة ان كان متدلا  
 سديد حيث

فيكون من مناقض

منافع السند يكون متعا السند وهو غير موجب عند ارباب المناظرة وقد عرفت ان كلام  
 الشارح مؤول بحروف عن الظاهر فيكون مراده الرد بانه غير صالح للسندية وهو موافق  
 لقانون التوجيه وقد نقلت في حاشية رسالة طاشكيري زاده في الادب ان المانع مطالب  
 لعلم المقدمة بالمنوعة لا حكم بغير ادعاء ومادة ذكره في مقام السند يبرع منه فليس فيه مدع  
 صحته بل انما لا به لتقوية شبهته في تلك المقدمة واما الدليل على السند لا يفيد المطلوب  
 وهو ضرورة تلك المقدمة عنده سواء كان مساويا بان كان السند مساويا لنقيض  
 المقدمة بالمنوعة كقولنا الاربعة منقسم بمساويين لانه زوج وكل زوج منقسم بمساويين  
 فيقول السائل لانه الضمير في لا يجوز ان يكون فردا او نقيض الزوج لا زوج والفرد  
 مساوية هو في الاولاد وهذا اعم من السند الا ان صاحب المفهوم والسند لا اعم  
 بانه لا ينعى ولا على الاخص اي اخص لنقيض مقدمة المنوعة بان يكون السند متعدد  
 على ما تقر في موضع **قوله** فغير سديد لما عرفت من ان الجواب لا يصلح للمعارضة لانه رد  
 لمقدمة معينة وما قيل من ان اصل السؤال معارضة فيكون الجواب معارضة على المعارضة  
 وهي غير مقبولة ففيه اختلاف ولا يقال في امثاله غير سديد فسد الفكر بمجوز ان يحمل  
 على المعارضة بان ينزل دعوى بديهي في المغايرة بمنزلة الدليل كما جوزه سيد المناظرين  
 بان يعارض المدعي مجازا والمغايرة مدعى معارض وكل منهما طريق المناظرين لانه تكلف  
 على ان اعتبارهما في امثال هذا المقام يستد بلب لغوب قد ذكرته في حاشية رسالة  
 طاشكيري زاده نور الله سبحانه في تحصيل هذا الكلام الى حصول التلخيص ان الملازمة  
 ممنوعة وقد صرح الحاشي يكون جواب المدود من الملازمة فلا فرق بينهما الا بالسند فيرد  
 على الشارح ان المدود هو السند لا الجواب كما هو المفهوم من لفظك والجواب ان النفي متوجه  
 في القيد فلا اعتبار عليه اصلا والمعنى انه لا يقال في الجواب ان معنى المعروف عينه لان دعوى العينية  
 ممنوعة هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وبعض المناظرين قد ابعد عن فهم الامر **قوله** انه لو كان  
 المعروف اي للقول الشارح وهو مثلا ما يكون تصور **قوله** لزوم التسلسل انما يلزم  
 التسلسل لاحتاج هذا المفهوم اعني ما يكون تصور المعروف اخر ولم جرح وهو ممنوع  
 لهذا المفهوم اعني ما يكون تصور له اعتبارا ان اعتبار ذاته واعتباره مع المعارض وهو وصف  
 المعروف ومن التقييد اعني تقييد هذا المفهوم وعيا كل من الاعتبارين لا يلزم التسلسل ما على

قوله ومنع السند في مفيد وقد قرأنا في الحديث صحيح



الاول فلا بد ان يكون اجزاء من التصور والشيء والاكتساب مثلاً بديهية او  
 مكتسبة من البديهيات وهذا مع قوله او معارضة واما على الثاني فلا يلزم التسلسل  
 ايضا لان عارضة اعني وصف المعرفة معلوم لان صدق مطلق المعرفة عليه اي هذا  
 المفهوم فان قلت ان مفهوم مطلق المعرفة الاصطلاحى نظري يحتاج الى تعريف لمي وهو  
 صورة غير حاصلة فلا يكون مفهوم مطلق المعرفة متصورا بعد فكيف يكون صدقه عليه  
 معلوما قلت قد مرنا الاشارة الى جوابه وهو ان الصدق يتوقف على تصور الصادق  
 لما صدق بوجه ما فيجوز ان يكون تصور مطلق المعرفة مفصلا موقوفا على تصور  
 بوجه ما ويكون تصور بوجه ما حاصلا قبل التعريف بهذا المفهوم اعني ما يكون الحد  
 قد عرفت ايضا ان التحقيق ان هذا الجواب جوابان الاول ان هذا المفهوم من هو هو  
 معلوم ومعرفة والثاني اننا لو تنزلنا وقلنا انه معرف مع اعتبار وصف المعرفة نقول لان  
 لنزوم التسلسل انما يلزم ذلك ان لو كان علم معرفة هذا المفهوم موقوفا على تصور مطلق  
 المعرفة حاصل من هذا التعريف اعني ما يكون تصور الحد لان مطلق المعرفة متصور قبل  
 تعريف بوجه ما حتى يعبر الطلب وهذا التصور كاف في ذلك العلم وهذا غاية توضيح  
 مقام حيث لا يشترط على اولي الافهام ان لو احتاج المعرفة الى معرفة اخرى فان قلت  
 ان هذا السؤال اعادة لمقدمة متنوعة بعينها وهي غير مقبولة عند المناظرين قلت  
 فحصل الاول ان منع نزوم التسلسل مع ظهور الاحتياج غير ممكن وحصول الجواب  
 في وجوب الشارح بان حاصله مع احتياج معرف المعرفة لا المعرفة مطلقا سواء اعتبر  
 عن وصف معرفية او غير معرفية مع وصف معرفية ومع قوله غير محتاج ان الاحتياج مطلقا  
 ممنوع وبهذا السؤال والجواب اتضح مرام الشارح والظاهر ان المقاطع قوله  
 او معارضة هو الجواب هكذا في نسخ وجهه ان قوله من حيث هو احتراز عما  
 يفهم من هذا المفهوم من وصف المعرفة ومن معرفه اخرى لتفصيل مناف للمطل وفيه نظر  
 لان قوله من حيث هو احتراز عن المعارض فقط بدليل المقابلة لقوله كما انه تأمل قوله وتقرير  
 جوابه مثل مطلق يعني ان التعريف المذكور باعتبار ذاته مسا والمقولة الشارح باعتبار  
 بوجه من معرفة خصصه وكونه عرفا انما هو باعتبار الاول ايضا لا تنزلي لا تحقيق كما  
 مر الاشارة اليه **قوله** لان لم ان التسلسل باطل اي لان لم ان التسلسل الا لازم باطل

فالا لازم للعبد الخارجى في بعض النسخ ان هذا التسلسل في هذا الاول وان سلم لزوم  
 شارة الى ان جواب تسليم ولذا اخره **قوله** لان هذا التسلسل المنع في صورة الاستدلال بالقوة  
 وليس بالاستدلال ولا كان غضبا **قوله** وهو منقطع بانقطاع اعتبار فلا تنفي الحقيقة  
 ولا تنفي مورد غير متناهية فتأمل **قوله** فان العقل ذكر هذا الشيء سطر ادى والكلام في  
 الشق الثاني ولو لم يقط الاول كان اوضح واخص **قوله** معرف المعرفة اراده بالمعرف المظن  
 اليه القول **قوله** واما مضاف هذا المفهوم اعني ما يكون تصور الحد وهو **قوله** فاد  
 من احتياج المعرفة اراد به القول **قوله** الشارح الى معرف هو هذا المفهوم احتياج هذا المفهوم  
 المفهوم لجواز بديهية هذا المفهوم او كونه معلوما من امور بديهية **قوله** من حيث هو معروف  
 فيكون مفهوم معرف انما يتوقف على معرف من هذا المعرفة اخذ مع وصف المعرفة فيلزم  
 من ذلك اعتبار حيار هذا مفهوم معرف ايضا **قوله** ولا يعبره عقل على هذا لانه  
 لا يجب اعتباره بل يجب عدم اعتباره دائما لان اعتبار نفسه مشروط بالتعلق باليد  
 على ما تقرر في موضعه وهو متناه لان التسلسل باطل فينقطع التسلسل لتناهي الاعتبار  
**قوله** ويمكن جواب الحصول ان التسلسل غير لازم وتمايلزم لولزم من احتياج مفهوم  
 احتياج الماصدق وهو نوع لانه انما يلزم ذلك اذا كان المفهوم ذاتيا لما صدق وبما  
 لما صدق معلوما بالكنه **قوله** الامرين ممنوع من هذا التقرير نظر الفرق بين هذا الجواب وبين  
 جوابين الاول من جوابين فختارين عند الشارح لان حاصل هذا الجواب منع التسلسل  
 احتياج المفهوم احتياج الماصدق وان حاصل ما ذكره الشارح منع جواب اعتبار المفهوم  
 المذكور اعني المعرفة باعتبار المعارض مع انه معلوم باعتبار المعارض بوجه ما ايضا  
 لعل وجه التامل هذا افتاتل **قوله** اما احد المفهوم من كلام الشارح  
 ان خدمته كمنع بين الحد التام والحد الناقص وقدم الكلام فيه **قوله** والاسب  
 ان يقال له وفي بعض النسخ الاول لان الفاء وفاء النتيجة فالماثل بغير ايراد العبارة  
 نتج عن عليها ويمكن الاعتذار عنه بان الشارح عدل عنها شارة الى ان المراد  
 بالكنه خبر ذاتيكم مطلقا كما مر لاجمع الذاتيات كما يتبادر اليه الوهم فلا يتفهم  
 عليه ما ذكره لان هذا منقوض بالناطق اذا كان موصوفا للشيء فانه حد ناقص  
 من النقل عن السيد السند قدس سره فيجوز من الشارح انه كم الا انه يريد عليه انه لا

يلزم

كلام



يدخل في شيء من أقسام كرم لا يتية فافهم **بوجه** بوجه غير الكيفية كما مر  
 قوله **ال** أو مركب معقول أو ملفوظ **ال** دال واعلم ان حمل **ال** على  
 دلالة السابقة يطلب المتن ولا يطلب الشرح لان المتطلب ان المراد بالحد مطلق الحد لا  
 تمام فعلى هذا يحمل قوله وهو الذي **ال** الاستخدام ولو قال الص بعد قوله على ما هيته الشئ  
 ومنه حد تمام وهو الذي يتركب عن جنس القريب الح كان اظهر ولعل المص اختار  
 ان الحد يطلق بالاشتراك اللفظي فقط اولا لحد التام لكونه اول قسم الناقص **دلالة**  
 للطلب اي الدال بالنظر لما تشبه به بينهم من كون القول الشارح للطلب المجهول التصو  
 بالفكر والنظر قد متغيرهما كما ان اللفظ كذلك **ال** ان كان التعريف له كما هو المتطلب  
 لتعريف الكليات الخمس فانها قاء اللفظ الدال بالوضع المنقسم الى المفرد والمركب **ال**  
 والقول الشارح والقضية فان تعاريف المذكورة في المتن للالفاظ قيل على تعريف الكليات  
 ليس فالمص عرف المعاني المجازية وترك المعاني الحقيقية تقريبا الى فهم المبتدى وهو  
 بعيد عن الفهم في حقيقة لان لا يجوز ان لا يتصور معرفة المعاني لاجل صحتها المجازية بين  
 اهل الفن **ال** ولا يجوز ان يكون جنسها ما ليس **ال** من ان القول اما مشترك لفظيا كما  
 ذهب اليه شارح المعاني او حقيقة في احدها مجازية الاخر فالاحتمالات ثلثة لا اربعة فانه  
 في غاية بعد عما قررنا ولا يجوز ان لا يتصور مشترك في معنى لا يجمع بين حقيقة والمجاز لا  
 يقال انه لا يجوز ان لا يتصور مشترك في التعاريف ولا المجازي الا اذا اذلت القرينة في هذا  
 مقامه **ال** فانقول **ال** رادة كل منهما على استعمالهما **ال** لا يرد عليه التعريف بمثل الناطق فانه  
 مفرد لا يستحق عليه قول وهو قول وقد ران التعريف مطلقا قسم النظر وهو ترتيب امور معلومة  
 فورد التقنين مثل الناطق واجب عنه بانه ندر دجاج لا يضر خروجه ويمكن الجواب بان العرة  
 المعاني لا لا لفاظ في هذا الباب كالمسحوق من الشارح فالقول يشتمل مثل الناطق فانه مركب  
 معنوي اذ بالقول ما كان معناه متعدد لاجزاء في هذا الباب فلا يرد لفضل فتأمل **ال** المنع  
 لا يقال هو مشترك بين التعاريف كما بالازها مانعة عن دخول الاعيان لا نأقول هذه المناهضة  
 لما في جميع هذه لا يتصور الاطلاق فان القادون انما هي قارورة لكونها مثل قارورة لا يصح  
 ملاقها لادن مع شئ كقولهم **ال** هو **ال** بكم الصفة اي بكم المتعلق على المتعلق  
 يجوز ان لا يعمل من بل يعمل عدل **ال** من قبيل جعل المصد ر بمعنى الفاعل فيكون المنقل

وجوبه في تعيينه عيانا  
 قال عصبان الذين فتأمل

هذا

هذا انقل المصدر المطلق الى فاعل مطلقا ثم من العام الى الخاص فتسلب العام الى الخاص  
 من النسبية لمعتبة حين النقل ابتداء كما لا يخفى **ال** ولذا لم يتعرض له وهذا مبني على عدم تحقق  
 ونقصه في نسخة الحاشية اذ لو تحقق كما في نسخة الواصلة اليها كان المعروض له ايضا ثانيا  
**ال** فالحال التام لا يخفى اعرا به عليك **ال** وهو ان التركيب من الجنس والفصل القريبين  
 حد تمام فالمعتبة في الحد التام هو التام عليهما اما الترتيب فليس بواجب وان كان اولي فلا يخرج  
 ناطق حيوان عن ان يكون حد تاما على ما هو تحقيق **ال** وان كان معناه حيوان الى يريد ان  
 ما ذكره الشارح نحو ان التمثيل لا يحد وهو **ال** اذا عرفت الان بان الجسم الناطق  
 محصور له تزييف لكون ناطق مركبا مع **ال** يستلزم تكرار وعدم كونه حد ناقصا وكلا  
 الازمين باطل فلا يكون مثل الناطق مركبا فلا شوال لم يندفع بعد **ال** او نحوه من الممكن  
 والموجود وغيرهما **ال** كون مع الناطق جسم او جوهر النطق لا يفيد كون الجوهر جنسا لما  
 تحت وهو مذاهب لا كثيرين لان الاولين ومنهم الحق الطوسي قالوا انه عرض عام وادعى تحقيق  
 انه العرض من المعقولات الثانية **ال** واما اذ ذكر فلا في نظر لان المعنى الموضوع له في الصورتين  
 واحد لا متعدد كما هو المتبادر من كلامه ثم انه يذكر الموصوف يكون المعنى على التقدير قال سيد  
 المحققين في شرح المفتاح **ال** انا عارف وانت عارف وهو عارف وانت رجل عارف وهو  
 رجل عارف فالفرق تحكم فان الموصوف سواء ذكر او لم يذكر ملحوظ فالسؤال باق بعد عن  
 ان ما ذكره من السؤال يريد ايضا على نحو الحيوان لناطق لان سعة الناطق ان كان حيوانا  
 لناطق يازم التكرار وان كان معناه جسم لناطق او جوهر لناطق يازم التكرار ايضا  
 وان كان معناه شئ له شقولا لا يكون حد تاما مع انه حد تام بالاتفاق فالحق في الجواب ان ناطق  
 قد يلد في مقام التعريف مفصلا فيكون مركبا وهذا **ال** لم يذكر مع الموصوف ولم يلاحظ  
 واذا ذكر مع ويلاحظ **ال** مجاز لا مفصلا على قاعدة الوضع فلا تكرار ثم لا يخفى عليك ان لفظ  
 لذكر يشعربان السؤال يريد على التعريف الملفوظ وليس لامر كذلك لان التعريف المعقول  
 كذلك **ال** تأمل ولعل وجه ما ذكرناه من قال انه لا يشارة الى التجريد لم يتأمل فان التجريد يجعل  
 المعنى وحد في صورتين وهو خلاف مساق كلامه اللهم الا ان يكون مراده الترسف على  
 مع انه اذا ذكر للموصوف يكون المعنى كذلك الا انه يحتاج الى التجريد **ال** لكون المركب من الداخل  
 والخارج خارجا لا ليس عينه ولا جزا فيكون خارجا لا دليطة وهو **ال** اثر ذلك الشئ  
 لانه المترتب عليه بعد تمام ماهيته وكره في المعنى لا يترتب فيكون النقل من العام الى الخاص **ال**

مطلب معنى الناطق



كونه جنس اقربا اى كون الركب جنسا اقربا الى الاو فيكون المذكور فيه اى في الركب جنسا اقربا الى  
وفيه نظر لان وجه الشبه يجب ان يكون امرا يشترك فيه الطرفان فالاولى ان يقول فيكون  
المذكور **الاشارة** عن تلك المشابهة انما هي التماثلية بالمشابهة لان استعمال التمام في الركب  
هو بطريق الاستعارة ومراد بالمشابهة فيكون المعنى الركب المشابه والركب الغير المشابه قال المحقق  
الطوسي ان الركب منه تام يفيد تميزه عن كل ما يغاير المرسوم ومنه ناقص يفيد التميز عن بعض  
ما يغايره انتهى العرض هذا وجه **الاشارة** وخواصه اللازمة قيد ما بها احتراز عن الخوض  
مفارقة مثل مضاحك بالفعل فانه لا يجوز التعريف به لاشراط المساواة عند المتأخرين اما  
مصلحة الجمع فباستبعاد المود وبه عليه بالتمثيل والشرط اخر هو كون اللازم بينا بشبهة المعروف  
ولذلك يختلف بالنسبة الى الشخصان وربما كان بينا بالنسبة الى شخص ما كان خفيا عند الآخر  
فبعض القول ركب عند قوم ليس بركب عند قوم اخر بل جميعها وجوده غير لان اى جمع  
لا بد من تمام المراد بالكل اما الافرادى فيكون موجبة كلية واما الجمعية فتكون القضية شخصية  
او مهيأة على ما قال المحقق الطوسي في شرح الاشارة فيكون مافي سياق بل ما بينا ما قبل بناء  
على ان ما قبل مجموع على كل لا فردى ما هو متبادر فيكون كلمة بل في حيزها فقط ما قبل ان كلمة بل  
ليست في حيزها لان ما قبلها لم يذكر غير ان المقام يستدعي ان يكون مراد الشارح الكل للمجموع  
لان خروج الشارح عما يقع اذا كان المراد به ذلك تأمل **الاشارة** وهو الحيوان البحرى قال صاحب  
القاموس والنسب بالفتح ويكره جنس من الخلق ثبت احدهما على رجل واحدة وفي الحديث ان  
حيات من عاد عتقوا رسولهم فخرجهم الله من الناس اكل ان منهم يدور رجل من شق و حد يفر ون  
لما ينز الطائر ويصعدون كما تدعى البرمائى وقيل اولئك نقرضوا والوجود على تلك الخلقة خلق  
واحدة او هم ثلاثة اجناس ناس وناس وناس والانس والانس لان ناس منهم وهم ارفع  
تدرا من ناس او هم يابون او هم قوم من بني آدم او خلق على صورة الناس والفرق هو في شياء  
وميوه منهم انتهى فكون النسل حيوانا بحريا غير ثابت الا عند بعض وبالحكم الاقوال في النسل  
كثير فعبارة **الاشارة** ان التحقيق لجميع في غير محقق وليس كذلك في التقاديف كلها حدود  
هات او هو ما لا يدعى تقديرا بشرط عدم الغنية يكون الفصل قافيا ولا يكون لا طالع على الذاتية  
مقصود لانه اذا صح اكتفاء حصلت غنية ومن معلوم انه يقع الاكتفاء لمجرد الفصل تأمل **الاشارة**  
ركب اى ركب ناقص مع انه تعريف لا يصدق عليه فهو تعريف بالاختصاص فهو فلهذا اوردى ان  
بيد ما سوى السواد على ما في شرح **الاشارة** فلو بد من تاويل وفيه منع لان صاحبها كانت

قال شرط المساواة دون الركب الا انها من شرائط وجوده فانه لو كان اعم يتناول ما ليس منه  
ولو كان اخضر مثلا عما هو منه وعلى هذا يجوز الركب بالاعم والاضحى لانه لا يكون جيندا انتهى  
**قال** من باب التغليب يريد ان الركب العرضية الجسم المضاحك مثلا المضاحك اطلق  
على الجسم فيكون هذا كما مر كبا من العرضية او اطلق على الجسم لم الكل وهو العرضى لان المركب  
عرضى وفيه نظر لان العرضى قسم المفرد فلا يطلق على المركب حقيقة فلا يكون من باب اطلاق  
سم لكل على جزء فتأمل **الاشارة** يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لا يقال الكل مع مجازى ذ المقطع  
يوضع لانا نقول فيلزم ان لا يوجد الجمع مثلا لجران هذه العلة في كل جمع واليوب ما شاربه  
سيد المحققين في كلية الكشاف وهو ان الجمع انما يلزم اذا كان كل واحد منهما مراد بالمفظة وهما  
اريد به مع واحد تركب من المعنى حقيقة والمجازى ولم يستعمل اللفظى واحد منهما في الجمع مجاز  
ولا يلزم جريان ذلك في جميع المعاني الحقيقة والمجازية لجواز ان لا يكون هناك ارتباطا بجهلها  
مع واحد عرفا يقصد اليه بارادة واحدة في استعمال اللفاظ فدعوى لزوم الجمع غير صحيحة وهو ظاهر  
ثم لا يخفى ان لفظ عرض حقيقة في مضاحك مجازا في الجسم ثم يدل باسم عنى العرضى بمعنى السبق  
ليحصل مفهوم تناوبهما فيجمع باعتبارهما ولكن بقى كلام في قرينة مجاز وفي شمول التعريف للركب  
التام ويمكن الجواب بان يمكن اعتبار مقابلة للركب التام قرينة ومحصلة على انه يجوز تعريف  
بالاعم عند اهل التحقيق ثم انه قيل ركب التام هو الذى يشتمل لذاتيك والعرضية والركب الناقص  
ما قصر فيه على عرضية انتهى فلا يضر خروج عن التعريف بل بحيث خروجه حينئذ ولا يخفى  
ان قلة وقوعه في نفسه مع قطع النظر عن كونه سندا لمنع في محل منع والاوجه ما مر من جواز التعريف  
بالاخص **الاشارة** على المركب من الفصل وخاصة او فقط او مع احدهما واثنين من باب الجواب  
بان المقسم هو المعروف معتبر سندا متأخرين بان لا يشتمل ذل عليه دخل في الاطلاق على ان ذاتيك او  
الامتيار عن جميع ما عداه على ان مادة النقص لا بد وان تكون حقيقة في التعريف تأمل **الاشارة** لم يعد  
من معرفت تدبى هذا كلامه على مذهب المتأخرين فان ذكره عرض العامة في مباحث الكلية لا يخفى على  
اصول المتأخرين انما هو على سبيل الاستعداد وقدماء اعتبروا العرض العام لا فائدة تقهورا  
لا يحصل بدونه وجعلوا التعريف الشتم على الفصل وكما جعلوا هذا التعريف فنقول **الاشارة** في  
على زعم قالوا ان الزعم مبنية الكذب فيه شارة الى ضعف مذهب المتأخرين **الاشارة** لا فائدة فيه  
مقصودة من التعريف قيد الفائدة بكونها مقصودة من التعريف لان اصل الفائدة حاصلة منبروة  
لان علم بالمركب من الناقص والمضاحك والمضاحى اقوى من العلم لماصل من الاثنين وهو يدعى لا ينكره



قد فالنزع في حقيقة فما هو في انحصار فائدة تعريف فيما ذكر من الفائدتين المذكورتين وعدمه  
ومصداق هذا قول ان تعريف الكرم الناقص اعم لصدق على اشارة هذه الصورة مع انها ليست بتعريف  
مطلق فصلا عن ان يكون كمالا ناقصا **اول** فان التصور لم وقد عرفت ان كون اقوى لا يمكن انكاره  
فالوجه مع انحصار فائدة التعريف فيما ذكر من الفائدتين المذكورتين **قول** اي فبراه التصور ظاهره  
ان يستدعي محذوف حتى يصلح لان يكون جوابا لاما متضمن لمع الشرح فقيه نظر لان ضمير هو راجع الى  
الحق فان كان في جملة عليه شيء كان في جملة على ضمير شيء وهذا كله ظاهر لكل احد فظهر انه تصور لمع لا  
تقدير لا عرب فكان ذكره فائدة **قول** على ما ينبغي ان لا يكون في المقابلة لان الجيب لم يثبت ففائدة  
نفسية بل ثبت فائدة لم ينكره التام بل حق الكلام منع انحصار فائدة التعريف فيما ذكره يمكن  
اجماع كلام شارب اليه بالتكليف بان يقال ان التعريف بهما من التعريف بمجر الفصل والخاصة  
فيكون مقصودا فيكون بان يقال ان التعريف بهما من التعريف بمجر الفصل والخاصة فيكون مقصودا  
فيكون لا انحصار ممنوعا نظير ذلك كرم لا كل نحو الحيوان الناقص الفضاك فانه اكل من حيوان  
ناقص ما سرف ذلك قال على ما ينبغي ولم ليس بصواب **قول** فان الضبط او ضبط ان  
التعريف بحيث يدخل المواد المذكورة في الكرم الناقص بالانكشاف الا ان هذا الضبط مبني على مذهب  
القدماء لان المتأخرين يمتنعوا العرض لتمام اصداف التعريف فذكر العرض العام في باب الكليات الخمس  
انما هو على سبيل الاستطراد عند فهم كمالها ما النوع فلا يقع في الحدود والكرام اطلاق فذكره انما هو على  
سبيل التيسير اتفاقا من المتقدمين والمتأخرين وفيه بحث لان تعريف الحنفية بالنوع شائع  
نحو ان يقال ان الرعي انسان ولد في بلاد الروم ويمكن ان يقال انه تعريف لاسمي لا حقيقة فاحدا النوع فيه انما  
هو من حيث ان جنس لاسمي لا انه نوع حقيقي لا يقال انه يمكن ان يكون تعريف حقيقيا لا ان نقول ان التعريف  
مفاتيح لما يكون لما هيبة معلومة وجود في خارج والما هيبة المنفية اعتبارية لا موجودة في الخارج  
فلا يمكن ان يكون تعريف حقيقيا فلا يقع النوع من حيث انه نوع حقيقي التعاريف صلا بل من حيث  
ان جنس لاسمي فيكون ذكره في باب الكليات الخمس استطراديا قطعاً وقد تم شرح ما يتعلق بالموصول في جدول  
لتصويره بسم الله وحسن توفيقه حسب الله تعالى ونعم وفيه توفيق وبه زمة تحقيق  
**قول** مركب مطلقا وايضا ان اصدق والكذب صفة نسبة فيصدق  
تعريف على نسبة سببية على ما توافقت لاهما مركبة وصدق على مركب من نسبة حكمية وقيد  
كأجربة والمحكم عليه وقيد والمحكم به او قيد او النسبة بين بين او قيدا او اثنين او ازيد منها  
وهو غير على ما تقرر في موضعي ويمكن جواب بان يقال ان المراد بالقول مركب ثناء الذي يصح سكوت

عليه والقرينة على ذلك مجازا من الاول ان لربك ثناء في المركب ناقص وهو قول شارب ومذهبنا  
اعني الثالث في المركب تمام منه يقيس وهو مركب من مركب التامة وقد صرح شارب الاشارة بكون  
الصدق والكذب خاصة للتركيب الخبي ولا مرشاني انقسام لقضية الجمالية والشرعية وهي شاملة  
على المحكوم عليه والمحكم به على انه يمكن دعاء لتباد في هذا مقام وهذا غاية ما يمكن من التكلف ولا  
يضر ذلك خذمه **قول** المذكور حيث المركب التامة ايضا لا في مقام توجيه فيكمنا د في  
لا احتمال فتأمل **قول** ان يقال لقائله اي يمكن ان يقال في حق قائله انه صادق فيما قاله ولا  
يجوز كون الامم صلبة ولا توجب ان يقال انك صادق فيه او كاذب فيه **قول** اي يحتمل بيان حاصل  
المعنى **قول** مجرد تصور مفهومه اي عن اعتبار حال التكلم وعن مال المخاطب وعن خصوصية الاضاف  
وعن اعتبار نفس الامر وعن اعتبار الدليل فاذا كان المراد بلفظ مجرد ما ذكرناه يكون قوله مع قطع  
النظر لم يستدركا ولو قال مجرد تصور مفهومه عن النظر لخصوص المادة ونفس الامر والدليل كان اولى  
**قول** ثبوت شيء لشيء مثارة الى الجملة خص الموجبة بالذكر لكونها شرف وكونها سلبية فزعمها **قول**  
او عنده او ثبوت شيء لشيء عند ثبوت شيء لشيء فيكون مثارة الى المتصلة يومهم كون الحكم في الجزء  
والشرط قيده وهو خلاف مذهب اهل العقول لان الحكم بين شئ وشئ فيجزء عندهم ويسمى التوجيه  
منافاة ياه ثبوت ثبوتين متناقضتين مقدم والتناقض مع قطع النظر متعاقبا يحتمل هو الخ  
مراد بالاحتمال تجويزه قل الصدق والكذب في نفس القول للعقول وتجويزهما في مدلول القول ما هو  
والنفس لا مر لا يقال في قطع من الامر ووقع كيف يجوز عقل صدق خبر وكذبه ذهنا اعتبارا  
عن المعابقة للواقع وعدم المطابقة لا ان نقول المراد بقطع النظر عن التصديق بان الاربعة زوج مثلا  
**قول** واجب الوجود هكذا بكلمة او الفاضلة وساق كلامه يقتضي لو اواصل **قول** جنس القضية  
المفوضة قدم هذا الاحتمال مع انه مرجوح لكونه انساب لباب الكليات الخمس لان المراد هناك  
اذا ما مرد لا ان يطلب لقول لقائله لان القول هو اللفظ **قول** القضية المعقولة لا يقال لا  
قائل لها لا ان نقول ان هذا قد اذنع بتفسيره على ان حذف مضاف شائع **قول** اما مشركا  
رد به لاشك في اللفظ كما يشهد به عباراتهم لا معنوي كما يشهد به عبارة لمحقق لادواني وهو ظاهر  
حقيقتان في المعقول نجاز في ملفوظه لانه لا نسب منظر الفين وادفق بقاعدة الاصون  
ما احتمال كونهما مجازين فلا يلتفتا اليه **قول** اذ لا يجوز الجمع لا يقال ان الدليل قاصر عن المدى  
بجواز عموم مجاز لا ان نقول قد مر نقلنا عن سيد المحققين ان سباط حد معينين بان خبر شرط وهو







موضوعه باذ الصور الذهنية او بازاء الامور الخارجية فتكلم لفظ الموضوع او المادة فلهذا  
يصح كلامه شارج بظاهرة ولا قال لاداء الواقع مثله اذ قيل زيد قائم وليس بقائم وقطع النظر  
عن هذا لفظ فلا بد من الواقع وهو لا اتحاد وعدم الاتحاد في حكمه كما حكاية عن ابيها ولذلك  
يقبل الحاشية والتعريب مثل نقاش صورة الفرس فانه يصوب ويحطى واذا قيل ضرب  
لا يثبت الصدق والكذب فانه لا يتصور الواقع من الاتحاد وعدمه في هذا المقام لان هذا  
القائل او جدد الطلب بهذا اللفظ مثل نقاش احد نقاش يبق اليه ولا يريد مكايه نفس  
اصلا لا يقال بغيره منه ناطق للضرب ان الضرب مطلوب وكل منهما قضية يحتمل الصدق  
والكذب لان نقول ان كاد منهما لازم لكلام وليس لكلام فيه بل الكلام في المنطق البحت  
لاننا قيد به لانه اذا صدر بعد العقد يكون خبرا اذ البيع فيه شارة في الواقع اعم  
من الاتحاد وعدم الاتحاد كافي الجملة الاسمية فانه اذا قيل قائم زيد يكون واقع هو قيام  
فالمثبت والانتفاء اعم منهما وهذا غير ما ذكرناه فتأمل لانه واقع او لا ان البيع وقع  
وصادر عن البائع وان الاداء حاصل بهذا اللفظ بعد صدور وكذا لاد في التقييدية  
مخو زيد لقائه مركب تقييدى مخو زيد قائم مركب خبرى يحتمل الصدق والكذب في  
كل منهما نسبة لان نسبة الاداء يتعلق بها تصور شارج فقط وان الثانية يتعلق  
بها التصديق والرجوع وتوجد ان شاهد على ذلك اذ الحكم اذا ما كان في لاد في التقييدية  
في قوة من خبر حكم قال ذلك فانه قال اذ المراد بالاداء الواقع لانه اذا حمل الاداء على  
مؤدق يجب لتاويل في قول الواقع عمل الامر على معنى من بينانية فالمكلف تام فالاولى حذف  
النوع كما لا يخفى من صرفي النسبة او كل منهما بالنسبة فلتراد بالنسبة النسبة التامة خبرية  
لان هذا ذلك وهذا ليس ذلك واثبت بوجه موجب والسبب من الجملة انهما ان  
مكتفي بان عدمه في با هو الاخر فوجبه وان حكم فيهما بان عدمهما هو الاخر فالبية واورد  
عليهما انه يشمل مثل قام ويبدل بغير زيد واجيب بان ذلك اعم من الحقيقة والكي كما هو قوله مثله  
اذ في ذلك او يشمل كلاما شاملا مطلقا ولهما او وقوعها عفا النسبة في  
مطابقة ما عدا مذهب شانه فلا يكون مرد بالطرفين انقسم لان النسبة في حيث  
متسايل في مورد الطرفين كما لا يخفى **قول** بعم ان النسبة واقعة الخ ولما كان وقوع النسبة  
متسايل لان يكون مفرد مدركا بالتصور شارج اذا تعلق لاد ذلك باضاف وحده وان

يكون

يكون مركبا تقييدا اذا كان التصور الشارج متعلقا بالمضاف مع الاضافة اعني  
النسبة التقييدية المتعلقة بالتصور الشارج وان يكون نسبة تامة خبرية وهو المضاف  
مع الاضافة وفي المتعلقة بالتصديق كما مر فائدة التفسير في الاولين واشتراك الثالث  
**ثم اعلم** ان معنى ان النسبة واقعة تلا حظ بخبر في التصديق والايلازم في كل تصديق تصديقا  
غير متناهية كما لا يخفى **قول** اعلم ان معنى اداء الواقع يريد الاعتراض على شارج والاولى قوله  
لان ما ذكره من تفصيل كلامه شارج يتوقف على تصور مع الاداء كما لا يخفى ابصار  
وواقع ولا يكون هذا الا بالكلية بالخبر على صريح معتاد وليس هذا من الخبر  
بل كلام خبر مركب خبر لان حكمه في سائر المنهيين يعني ان حكمه صادق على هذين المنهيين  
وليس شيء منهما نفس الحكم توينه قام حكمه يطلق على معلوم وعلى العلم وهو لا يقع  
ولا يتزعزع ثم معلوم في ما وقع ولا وقوع فيهما لا يثبت والانتفاء وما توقعه النسبة  
ولا وقوعها على المنهيين وما شاملا من خبره خبرا احتمالا للمفوض ان المنسب بالمقابلة  
جميع مذهب المتأخرين كما لا يخفى وجهه على المتأمل المنصف ولو قال بديل قول او ادراك وقوعها  
او ادراكها مع ادعاء لاد ان بها كان وفي او على الحكم به فلا خلاف في ثلثة كما مر في  
شيء منها بتمسك خبر وحده هو اما نفس النسبة الحاصلة في لاد ان ارد بها النسبة التامة  
تفسيره كما عرفت ساق كلامه لاد ادراك وقوعها ولا وقوعها ومن المعلوم ان لاد  
بهذين التفسيرين نسبة التي في لاد لا يرد بالسلب وبالمرجع نسبة تامة خبرية فلا بد  
من الاتحاد كما لا يخفى تحمل وقدمه شانه ذكر لاد واداء المؤدق زيد بادا الواقع درك  
واقع من بذكر المؤدق واداء المؤدق والكل مجاز تأمل فالاولى ان يقال وجه الادوية  
سلامته عن مناقشة وهو ظاهر ولا حكم في ان شاملا اما عدم الحكم بوجه الاتحاد وعدم  
الاتحاد فلهذا الحكم بوجه ثبوت شيء بشي مخو قام زيد فان حكمه فيه ثبوت القيام لا ليس  
حاصلا في ضرب فان ضرب ليس يثبت في نفسه بل هو مطلوب بهذا اللفظ اما التقييدية فان  
مخو زيد قائم وان تحقق فيه معنى لا اتحاد لانه لا يتعلق حكمه فانه قبل العلم به يتعلق  
حكم به وبعد ذلك لا يتعلق به الا التمسك والشارج وهذا توفيق لكلامه كما مر يطابق  
اواقع ولا يطابقه لا يقال يلزم ارتفاع النقيضين لانا نقول انهما اخضع لهما عدم  
والملكة يسا فيقضيان كما في العلم والجعل فانهما لا يعقدان على الحاشية مثله اذ لاد

عان



بها يوان يعتقد ان المعنى الذي حاضر في ذهن مطابق اول الان الاعتقاد بالمطابقة ان  
 يكون الشيء المعتقد سابقا في شريك الضمان على ما قيل وفيه نظر لانه لا  
 اعتقاد في الشيء فله من التغليب **قوله** لانه تامته بل فيها نسبة تقييدية والفرق ان الاول  
 يتعلق بها تصديق وان لثانية لا يتعلق بها لا المتصور فقط كما مر **واما** في لثانية  
 قد مر توضيح **قوله** لا بد في علمها يعني لا بد من حذف المضاف في قوله فيها الى في علمها حتى يصح  
 الجزئية ولا بد ان يقال لا بد في تحققها لانه انما سلب لسوق الكلام لان الكلام في الاسرار التي  
 تحقق بها القضية لاني لا مورد التي تحقق بها علم القضية وهو ظاهر **قوله** قيل مراد بالمفهوم  
 واعلم ان الطرفين في القضية الطبيعية مفهومان اما في غيرهما فالمراد بالموضوع الماصدق  
 وهو ما يتقابل المفهوم والجملة المراد بالمفهوم في جانب موضوع اعم من الذات والمفهوم  
 يشمل كل والمراد به الذات فقط لان القضية بصورة غير ملتفت اليها في هذا المقام لعدم  
 استعمالها في العلوية كالمسحوق **واما** المحمول لا يراد به الا المفهوم وانما قال قيل لان الحكم في جميع  
 القضايا مطلقا على المفهوم عند المحققين فان كان ساريا الى الافراد فالقضية متعارفة  
 ولا طبيعية نحو الانسان ملك فان الحكم في هذا الموضوع على المفهوم لكنه يسهل الى الافراد  
 ونحو الانسان نوع فان الحكم بالنوعية ختصة بالمفهوم مفهوما ولا يسهل الى الافراد وهو  
 ظاهر ثم مراد بالتبوت اعم من ان يكون بطريق الاتحاد نحو زيد قائم وبطريق تبوت نحو  
 قائم زيد فيكون مفهوم اعم من المفهوم السابق وغير فان القيام المحكوم به مدلول يقتضي  
 لا سابق **قوله** تبوت حمل في افراد ياربع سمي المفهوم الاصطلاحي جملة لان بعض افراد  
 جملة في منسوبة في حمل تحقق فيها اما بعض الاخر فليست تحقق السلب فيها وما كان  
 حمل ولا يخلو ان من السلب اعتبره حمل فسمي ما يرضى بكم بعض المفروض لا يشرف  
 ما تسمية المحمول نحو لاف الموجبة فحقا هو في السالبة لكونه مأخوذا من الحمل لاصطلاحه  
 وهو لا يرتك وقوعه ولا وقوع اول الان السلب فرع الايجاب فسمي المحمول نحو لاف في الموجبة  
 ثم استعير في السالبة **قوله** تبوت مفهوم عند تبوت اخري شرعا الحكم في الجزء وان الشرط قد  
 يقال به على اربعة وليس لانه كذلك **قوله** عند اربك لمعقول بين شرط والجزء بالارتصال  
 وتعدا فانه تبوت شيء عند شيء في وقوع اتصاله في نسبة تحقق قضية اخرى وسلبه عدم  
 الوجبة وثانية في اتصاله لانه تبوت مباينة اذ به وقوع مخالفة تحقق قضية تحقق

قضية اخرى واراد بها الا وقوع تلك النكاحات والاول منفصلة موجبة والثاني منفصلة سالبة  
 وهذا حمل الكلام على مذهب المتأخرين وما ان حمل على مذهب القدماء فيرد تبوت شيء عند  
 شيء تحقق قضية عند تحقق قضية اخرى ايقاعا وانتزاعا وهو نفس الانتزاع ويورد تبوت  
 مباينة مفهوم عن مفهوم اخر وسلبها انكالك تحقق قضية عن تحقق قضية اخرى  
 ايقاعا وانتزاعا ونفس الانفصال فافهم **قوله** لوجود لا اتصال ولا انفصال في الموجبة  
 حاصل الكلام ان تسمية الجملة جملة وتسمية المتصلة متصلة وتسمية المنفصلة  
 منفصلة تبوت مع الحمل والاتصال والانفصال في بعض افراد ما وهو كاف في الاصطلاح  
 ان المطلوب هو النسبة لولم توجد للثانية صلا يعبر التسمية لكن يعبر المنظم بحال حيث  
 لا منقول ما احتمال نقل الى الموجبة او ثم لنقل الى سواب لانها فروع الموجبة او  
 مشابة لها في الاطراف فبعد متوهم **قوله** فلو جود الشرط في المتصلة هو مما يعبر  
 تسمية شرطية لانها مشتملة على الشرط تبوت التالي تبوت المقدم والشرط انقضاء  
 التالي تبوت المقدم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود صريح في المتصلة  
 ومثلن من الشرط تبوت التالي بانقضاء المقدم وانقضاءه بتبوت او كليهما في المتصلة  
**قوله** ومن هذا يعرف ان الشرطية ايضا ان كسلى القضية المنقبة الى الجملة و  
 شرطية **قوله** كان قد اذنه يعرف وفيه ان تعليل يفيد كون مذكور حقا ويمكن رفعه  
 بان شامل في التقييم فقط يفيد كون روي شرطية متصلة وكون الثانية شرطية منفصلة  
 وفيه نظر لان شامل في مدخله في روي صريح وليس كلام في معنى لغوي مقى يقال قد  
 علم معناها لغوي وان يعلم معناها لا يصح ان كلامه في مثال هذا مقام انما هو في  
 اصطلاح هل يمكن ان يقال ان قول ان القضية وجه انحصار قضية المطابقة  
 في قسمها وان هذا الوجه يتضمن وجه انحصار الشرطية في قسمها ايضا فامل **قوله** **قوله** **قوله**  
**قوله** لانه وضع يحمل عليه فيه انه لا وجه تحفظ به بالاشك فالاول ان يقال لانه وضع يحكم  
 بالاشك والثاني لا يقال انه رد به الحكم عليه بالاشك رينفي لانا نقول انه نقف وكذا الكلام في  
 توجب تسمية المحمول لانه اذا محمول من حمل لغوي فيكون مختصا بمحمول موجبة ولا بد اخذه  
 من حمل لاصطلاحه عن درك وقوعه ولا وقوع يشمل محمول سالبة ايضا ما لقول



في تسمية كلامه شارح نه لاشارة الى وجب تسمية الحمل الاصطلاحي الذي هو ما قد تعقب  
 في يلتفت اليه وكذا يقول بان وجه التسمية بلحظة الوصية او لا يتم بتعارف الاسم في سائبة فيقف  
 بعنا كما مر في الطبع حتى يدخل فيه موضع الحيلة التي هي جملة فعلية مثل ضرب زيد فان زيد  
 موضوع مقدم صيغا وان كان مؤخر ان كره المحول الضرب مؤخر صيغا وان كان مقدما ذكر  
 فالوضوح في كونه عليه في الحيلة واحد كذا المحول والمحكوم به في حيلة بمعنى واحد فلا يتوهم قصص  
 الموضوع في محمول الحيلة بسمية فامر باثبتوت في قوله باثبتوت مفهوما مفهوما عم من ثبوت  
 بمريق لا اتحاد بين ثبوت بطريق القيام بخواتم زيد كما مر في كان اظهر لاسم من  
 تكاف قومية لاوية يشتمل لبيان فعلية ايضا ان المحكوم عليه به يعلم مقدم واما  
 ايضا كما مر في ان يه وتوهم الاختصاص بالموضوع والحمل باطل لا اصل وهو مذکور  
 في الفصل من بابا حكيمة معلوم بدين على شرح التسمية كما لا يخفى ان الحيلة قسمان قسم  
 يستعمل في القياس وهو شتمل على الحمل به وهو قسم لا يستعمل وهو لفعلية واورد ميرزا  
 شارح في بعض مواضع على تقييد القضية الى اقسامها وعوان يشتمل لفعلية ثم  
 جلد بان مقدم حولة تسمية مستعملة في القياس وقد نقلت هذا السؤال في الحقيقة  
 الجواب في كاشية رسالة جبهة الوحدة والظاهر المتبادر ان المراد بالقضية في كلام المصنف القضية  
 مستعملة في قياس ونظام يذكر ابعية في اقسامه فلا يرد ما ذكره المحقق بقوله فلو قال  
 وفيه ان ما ذكره المحقق من الاظهرية لا يندفع بما ذكره من المنقول لانه لا يصح وليس كلام  
 فيه بانه لا ظهورية فتأمل في مقدمته في ذكره كسر في في لفظة والذكر بعضهم قال  
 ما في قضية معقولة وكون مقدم غالبا كاف في الاصطلاح فعلى هذا وقال مقدمته ذكر  
 في قول والقول بحذف الجزاء جوب سنوال مقدرو هو ان المذكور دليل الجزاء لانفس الجزاء فيكون  
 شرط قدما وان عاد لما يضاف اليه بان تقدير جزاء انما هو في قواعد لا فاضة ونظر هل  
 معقول انما هو في المعاني لا في الافاضة فم لا يباون طرف لا فاضة فالجزاء هو المذكور وليس  
 بحذف وفيه انهم يخالفون الحاجة بالكلية في هذه المادة لانهم اختاروا مذهب الكوفيين كما اختار  
 هو في معاني في تقريره في نوع قد ورد فيهم اتفاق على حذف وجعل مذهب  
 الكوفيين كما لا يلتفت اليه في هذا المقام فالاول ان يقول عند قوله وان تاخر في هذا وهذا

على اختيار مذهب الكوفيين **قول** فليترك كونه حاصل كلامه ان العلوم مما امرنا هو ان مقام الحيلة  
 الى القسمين الاول ما حكم فيه بالابقاع والثاني ما حكم فيه بالاشتراك اما كون الاول وجبة  
 والثاني سائبة في الاصطلاح فلا يعلم وكذا الكلام في الباق والقول بانه قد علم معناها للفقهاء باطل  
 اذ الكلام في اصطلاح حكم اهل الفقه كما مر والجواب بان العلوم مما روجه انحصار كل من الحيلة  
 والشرعية بمصطلح والشرعية المنفصلة في قيمها اما التسمية بالموجبة والسائبة فيستفاد  
 من المتن وهو لا دركك النسبة الى واعلم ان بين المتقدمين والمتأخرين نزاعا في امرين الاول  
 ثبوت النسبة في مورد حكم الى الايجاب والسلب ويقال نسبة بين المتقدمين والمتأخرين في الامور  
 الثاني هو معنى نسبة التي يتعلق بها الادراك حكمي وهي اي تلك النسبة الوقوع واللا وقوع  
 فانما صفتان للنسبة بين بين وهي اي النسبة بين بين عبارة عن اتحاد المحول مع الموضوع  
 وهما معا اي لوقوع واللا وقوع المطابقة لما في نفس الامر وعدم المطابقة لما في نفس الامر  
 في زيد قائم وزيد يسر بقاء ان اتحاد قائم مع زيد ليس بمطابق لما في نفس الامر في النسبة  
 بين الطرفين مكررة الا ان النسبة التقييدية في الموجبة والسائبة واحدة والنسبة التامة  
 خبرية متقدمة وهي الوقوع في الموجبة واللا وقوع في السائبة اما النسبة بين الطرفين على مذهب  
 المتأخرين المتقدمين فليست الا واحدة اعني الوقوع في الموجبة واللا وقوع في السائبة الا  
 انه يتعلق بها التصور ساج وهو في مرتبة شك ويتعلق بها تصديق اعني الحكم وهي  
 هذه النسبة صفة لمول عند القدماء ومعناها اتحاد المحول مع موضوع وعدم اتحاد  
 مع دفع قولك زيد قائم في مفهومه لقيام متحد مع معنى وقولك زيد ليس بقاءم في ليس  
 بمتحد فاذ انقرر هذا علم ان كلام الشارح محتمل لمذهبين وحمل على مذهب المتأخرين دعوى  
 بل لا يدل ماد دعوى شهادة اعبادة اعني بقاء نسبة حكمية ونزاعها على مذهب المتأخرين  
 والشارح منهم لاننا نقول ان الشارح ليس بصاحب مذهب ولا يدل دليل على التزامه مذهب  
 متأخرين وصواب ان يقال في دليل ان الشارح قد صرح في فصول البديع بكون حكم عبارة  
 عن ادراكك في نسبة التي هي مورد لا يجب توقعه انتهى سواء كان هذا لا دركك في الوقوع  
 لا يقال فيه مسامحة لان الموصوف بانه سابقا وبعدها هو العلوم المدرك اعني الوقوع واللا وقوع  
 فانه من حيث انه مدرك او من حيث مدلول اللفظ سابق بالكره ومن حيث انه محمول  
 في نفسه مطابق بالفتح لا نأقول ان ذكرته مشهور عند الجمهور الا ان الشريف العلامة



قد جزم في شرح المفتاح بان الموصوف بالصدق والكذب ليس الا الايقاع وكذا الموصوف  
 بالاحتمال وانتهى **قوله** وهو مراد الشارح قد مر دليله **قوله** اذ عان النسبة الإيجابية اعني وقوع  
 بمعنى اتحاد المحمول مع الموضوع فهذه النسبة يتعلق بها التصديق والاشك كما مر في مرتبة الشك و  
 الوجه والتصديق كما في مرتبة اليقين **قوله** والانتزاع اذ عان النسبة السلبية اعني الملاقاة وقوع  
 بمعنى عدم اتحاد المحمول مع الموضوع فهذه النسبة ايضا يتعلق بها الادراك المذكوران فاجزاء  
 القضية ثلثة يباين اربعة باعتبار عدمهم وقال بعض المدققين اذا تأملت ورجعت الى وجدك  
 علمت ان ليس في القضية بعد تصور الطرفين الادراك نسبة واحدة وهي نسبة المحمول الى الموضوع  
 بمعنى اتحادهم وعدم اتحادهم مع على وجه الادعاء لا اظنك في مرتبة من ذلك انتهى فعلم من هذا  
 المقرر ان التصديق هو الادراك الرابع على وجه الادعاء على ما يدل عليه عبارة الحاشية وهو مختار  
 لعدم تناقضه في فتاوى **قوله** وهو الموضوع الغير الشخصي لما كان غير موضوع متضمن لمحب  
 مفهوم من الموضوع لغير الشخص فشره وهو **قوله** فيكون كليا اي فيكون للموضوع الغير  
 الشخصي كليا والكل قسم المفهوم فيكون الموضوع الغير الشخصي فهو ما كان المراد بالموضوع  
 هو الموضوع لذكرى فلا اعتبار عليه وان كان المراد به الموضوع الحقيقي وهو لما صدق لا يصح في الضمنية  
 فتعين الاول فلا يرد ان الموضوع الغير الشخصي يكون افراد مشخصة غير معينة انتهى فان بين  
 الحكم في البعض ولم يتعرض فالمشخصة جزئية فنقول بعض الناس حيوان كما ان كل حيوان  
 بالتحكم الكلي يصدق الجزئي ولا ينعكس ونذلك كان الجزئي اعم صدقا من الكلي وقد سبق الى بعض  
 الاول ان تخصيص بعض بالحكم يدل على كون الباقي بخلافه والافراد في التخصيص وذلك  
 فمن وجب ان يحكم على مثاله انما الواجب ان يحكم على ما يدل عليه الكلام بل قطع دون ما يحتمل  
 وحاصل مبرهنة المشخصة الجزئية تدل على الحكم الجزئي بالقطع مع الاحتمال الكلي ان لم يتعرض  
 لمباينة ومع عدم احتمال ان تعرض وذكر الباء بخلافه ثم بالتفصيل لا يخفى هو **قوله** ان  
 تحقيق الحكم في الطبيعية على مفهوم باعتبار وجوده في الشعور الذهني مع قطع النظر عن  
 الفرد بحيث لا يتعدى الحكم اليه اصلا كقولنا الانسان نوع وفي المشخصة عليه باعتبار  
 تحققه في ضمن الفرد خارج الشعور الذهني بحيث يتعدى الحكم اليه قطعاً كقولنا كل انسان  
 ميسون وبعض حيوان انسان وفي الماهية عليه من حيث هو هو سواء كان باعتبار وجوده  
 في الذهن مع قطع النظر عن الفرد او باعتبار وجوده في ضمن الفرد كقولنا حيوان انسان على

وجبه ان يوجد ان لا يقوم جهة على  
 غير وهو ان لا يجري في قام زيد ان  
 مشهور نفس الجملة بالاتحاد وعدم  
 اتحاد وهو يؤيد ما مر من اتحاد  
 قوله جزء الاول فتأمل

ما قال بعض لا فاضل والمحمل ليس يوجب التعميم لانه انما يتذكر فيه طبيعة تصح ان تؤخذ  
 كلية وتصح ان تؤخذ جزئية فاخذنا الساذج بلا قرينة مما لا يوجب ان يجعلها كلية فظهر  
 صفة كون المفهوم نفس الموضوع على تحقيق **قوله** اي اللفظ الدال على ما اى على  
 الافراد هذا هو المشهور والتحقيق ان يقول ان السواد لمراد ال على الافراد حتى يكون شاملا لوقوع  
 المنكرة في سياق لفي فانه دال على استغراق فان بين كمية فردية بطريق الكلية الافردية او بلوعية  
 الافردية تكون القضية محصورة لانه لو بين كلية الجمعية وبعضية الجمعية كقولنا كل الزمان  
 مأكول او بعض الزمان مأكول لا يسمى القضية محصورة بل شخصية او مهملية وكذا لو بين كمية  
 الافراد بوجه اخر كقولنا عشرة وون رجلا فانهم من فانه مهملية قطعاً على ما قال المحقق الصوسي  
 في شرح الاشارة لكن الظاهر ان الموضوع في هذه القضية لا يمكن ان يكون نفس الكل ونفس البعض  
 ونفس عشرة لا مدخولا فتأمل **قوله** اي هذه الجملة فكانه قيل ان التخصيص كذا يقتضي  
 ذكر التعدد بعد ذلك كان قوله تعالى واليه في العلم في قوة الراسخون يكون عديلا لقوله  
 تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ ينعون هذا عند بعض واما عند بعض من الاخر فلا لان معنى  
 الاستلزام لا يزم لهادون معنى التفصيل فانه قد تجرد عنه فان الكون على مثل قولك لما  
 زيد قائم صحيح على ما في ارض الممكة الاجتماع هكذا عبارتهم الا انه لا ينطبق على قاعدة النحو  
 لان الصفة التجارية على غير من هي مطابق فاعلم انه التذكير والتانيث وهو **قوله** فتأمل **قوله** امه  
 ومع القدم **قوله** وان كانت هي حالة في نفسها يعني ان امكان تلك الامور في انفسها ليس  
 بشرط وانما الشرط امكان اجتماعها مع مقدمه نحو كمالا كان زيد حمارا كان حيوانا فلا زوم  
 الحيوانية لكون زيد حمارا يجتمع مع ناهية زيد وان كان كونه زيدا ناهيا متنعاً في نفسه ولا  
 يجتمع مع عدم كونه ناهيا لانه ينافي المقدم وهو ظاهر **قوله** فاذا قلت كمالا زيد ان  
 مهملية موجبة كلية ففيه رد على قوله قد ظنوا ان حصرها او حصر الشرطية وبما انها وشخصيتها  
 بسبب الاجزاء فان كانت الاجزاء كلية كقولنا ان كل انسان حيوان فكل كالب حيوان فالشرطية  
 كلية وان كانت شخصية كقولنا كمالا كان زيد فهو يكتب فهو غير كيد فهو شخصية وان كانت  
 مهملية فمهملية ولو ظنوا بعين التحقيق لوجدوا الامر بخلاف ذلك فان الجملة لم تكن كلية لاجل  
 كلية الموضوع والمحمول بل لاجل كلية الحكم ونظيره هنا اتصال وعناد فكما يجب في الجملة ان ينظر ولا  
 حكم لاني الاجزاء كذلك في الشرطية يجب ارتباط الاحوال بالحكم وكلية التفصلة والتفصيل



المزومتين بعموم اللزوم والعناد جميع الفروض والازمنة والاحوال فعليك بالتأمل  
مع كل وضع اي مع كل حال يمكن ان يتجارع مع انانية زيد بما ذكره المحقق وهو احتراز  
عما لا يمكن الاجتماع مع عدم كونه جسما او جوهر او متحيزا او كونه للعلم وغير ذلك  
غير حاصل يفرم منه ان الانحصار لازم لصحة التقييم وفيه نظر لان مقام الدين قال  
في حاشيته شرح الكافية ان التقييم قد يخلو عن قصد حصر المقسم فيما من الاقسام انتهى ولو  
هذا الكلام كان ما ذكره في مقام تسليمه والحيوان جنس قيل عليه بان الظاهر ان يقول  
لحيوان ليس منوع ليكون مثالا لسانية. والخصيصة قد تستعمل لانها قد تقع في غير القياس  
خو زيد ان كان كاتب على ما قيل وفيه نظر لانه خطب المحققين في شرح الشبهة  
ان الخصيصة نازلة منزلة الكلية لانها كبرى هذا الشكل فاذا قلنا هذا زيد وزيدان  
منتهية بالضرورة هذا الانسان وقال في شرح المطالع ان المصوحيصة بمنزلة الكلية او غير معتبرة  
في الانتاج اذ لم يبرهن عليها ولا يراها ولم تقب في العلوم لكونها معروض للتغير والزوال انتهى  
اقول ان كلامه مضطرب غير متضمن والتحقيق هو الشق الثاني ويظهر ذلك مما يجي من فصولهم  
والله اعلم بالصواب. في العلوم قبل المراتبها العلوم الحكيمة بفتح الكاف عاخذوا القياس  
وهي التي حكم فيها على اجزئيك الموضوع فيخرج الشخصية ايضا مع انها داخل في الاقسام  
ولو قال وهي التي حكم على غير المفهوم لم يرد عليه شيء وفي هذا المقام بحث لان الشخصية ليست  
بمستعملة في العلوم قال المحقق اطوسي في شرح الاثر ان ما تبين ان المصلحة في قوة الجزئية وكانت  
الشخصية بما لا يبعد بها في العلوم صارت القضايا المعتمدة في الصور الاربعة انتهى وقال  
شريف في حاشية المحتصر المنتهى الشخصية لا تعب في العلوم انتهى لفظة شريف وقال  
قد مر ايضا في حاشية المحتصر في الجزئية لا يثبت عنه في الفن اصلا وقال الشيخ في الشفاء  
ان لا تستعمل بالنظر في الجزئيات وانما ترسم في النفس اذا انقطعت لانها زال عنها لا دلالة  
عالمية عن الافلاك المخصوصة والقول الفعالة والواجب فبحث عن الكلية المنحصرة  
في شئ فيها انتهى فيقول الفعال كلام السيد ايضا وقال شارح المطالع في باب التصديقات  
لا يقال ان قضية الطبيعة تستعمل في العلوم كذلك الشخصية لان العلوم لا تبحث عن  
شخصية بل عن الكلية لانا نقول اعتبار القضية الكلية يوجب اعتبار الشخصية لان  
حذفها على ردف وغاية ما في ابدانها لا يكون معتبرة بالذات لكن لا يدل ذلك على عدم الاعتبار

مطلقا

مطلقا هذا غاية الكلام في هذا الكلام لمقام والله الوفاق على تحقيق المرام انتهى وفيه نظر لان  
اعتبار القضية الكلية انما يوجب اعتبار الاشياء محملة لا مفصلة والكلام في الثاني دون  
الاول اقول اعتبار الشخصية مبني على ظاهرها حال بنا على وقوعها كبرى القياس كما مر وهذا  
هذا القدر كاف في ذكر الشخصية دون الطبيعة فالمقسم هو القضية المستعملة في العلوم تحقيقا  
وظاهرا فالتحقيق ان الشخصية لا تستعمل في العلوم كالطبيعة فكلام بحث مبني على كلام  
شارح الشبهة وهو حال عن التحقيق لانه خالف المصوحيصة كما مر ونما طين الكلام في هذا  
المقام ليغرم المراد بان الله الملك العلم لا على طبيعة فالقضية الطبيعية كما انها خارجة  
عن الاقسام خارجة عن المقسم. والمصلحة قسما هذا هو المشهور والتحقيق  
ان المتصلة منقسمة اليها مطلقا اذ الحكم فيها ان قيد بقيد اللزوم سميت لزومية و  
ن قيد بقيد الاتفاق سميت اتفاقية ون قيد بشئ من مسميات مطلقة ويشمل القيد  
للمذكورين المعينة مطلقا فلو كان الحكم قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود بان  
الثاني يجب الاول كانت القضية مطلقة. ان كانت النهار موجود او منه اي مما يكون  
المقدم معلوما لتاليه استلزام اكل الجزئ نحو كل ما كان لان موجودا فالحيوان موجود  
ومنه استلزام المشروط لمشرط كقولنا كلما كان شئ عالما فهو في فان قلت ان المقدم  
يجب ان يكون مقدما بالطبع كما مر مع انه ليس كذلك ههنا قلت هذا مبني على الغالب  
في قوله ان كان النهار موجودا فالعلم معنى فان المقدم معلول لعلته لتالي وهو طالع  
الشمس والمراد بالعلل ههنا ما يتوقف عليه الشئ كما هو مذهب الحكماء في شرح قصاص  
ان ما ذكره من العلاقات انما هو علاقات المتصلة اللزومية واما علاقات الانفصال  
العنادية التي سماها سلب الطالع لزومية فان يكون المقدم عللة لمقابل التالي نحو انما  
اما ان يكون الشمس طالعة او لا يكون النهار موجودا او يكون المقدم معلولا لمقابل التالي  
فخود انما ان يكون النهار موجودا او يكون الشمس طالعة وان يكون المقدم معلولا لعلته  
مقابل التالي نحو انما ان يكون النهار موجودا او لم يكن العالم مضطربا اما مثال المتصلة  
الوجبة الاتفاقية فكقولنا كلما كان الانسان حيوانا فالفرس جسم اذ ليس بين المقدم والتالي  
علاقة متضمنة للزوم بينهما بل يجامع صدق المقدم صدق التالي بطريق الاتفاق وانما مثال  
المنفصلة الوجبة الاتفاقية في هذه المادة ايضا فكقولنا انما ان يكون الانسان حيوانا



ولم يكن الفرس جسما حقيقيا وكقولنا انما ايمان يكون لان حيوانا ولم يكن الفرس  
 جسما مانعا بجمعه وكقولنا انما ايمان يكون الانسان حيوانا او يكون الفرس جسما مانعا بالخلو  
 ليس بين هذين ههنا علاقة تقتضي العناد بل التباين انما وقع بينهما على سبيل الاتفاق  
 هذا حكم الوجبة وانما التوالب فلا يعتبر بين طرفيها علاقة في المزمومة والعنادية ولا  
 عدمها في الاتفاقية بل التباينة المزمومة بالسلب المزموم والتباينة العنادية ما يسلب  
 العناد والتباينة الاتفاقية ما يسلب الاتفاق فاحذف هذه القوائد فانها في بل القياس  
 وبالله التوفيق **فان** مينا على لاقتضاء وهو ملائم لقول الشارح فيما امر ان يكون الحكم با  
 الاتصال فيهما مينا على لاقتضاء فعلى هذا الوجه الحكم بالانصال وبني ذلك الحكم على الوجه  
 مطلقا لم يكن القضية المتصلة لزومية واتفاقية ايضا بل تكون اعم منهما وان كان الاقتضاء  
 معلوما فبغير الفرق بين التوجيهين ولعل شارح العلامة لشارحة الموضوعين الى جهتين  
 يدفع وبالله التوفيق **فان** هناك اقتضاء بخلاف كانت الشمس طالعة فانها موجودة فان  
 الحكم بوجوبه بمصاحبة مثال للمقدم ولم يبين الحكم ذلك الاقتضاء تكون القضية اتفاقية اما كون  
 عدم الفرق بين الاتفاقية والزومية اذ المادة الواحدة صالحة لهما كما في هذا المثال فلا يضر الاتفاقي  
 على قولنا **فان** الير الذي يبيح المصدر بقول انهما مادام است علمها التامة اما  
 قوله ويرد بخل ما ورد في الاستطراد كالا يخفى **فان** عدم الانفكاك المفيد بما ذكره المحقق بل  
 متناع الانفكاك قال الثاني خص من الاول التزم الا ان يبنى الكلام على التحقيق ثم تحقق لزوم  
 مسوقا كان بمعنى متناع الانفكاك بين اودوام عدم الانفكاك بين الناطقية والناهيقة في محل منع  
 وسند ما ذكره المحقق من جواز نقده العلة فاندفع ما قيل من ان الثاني لا يتحقق بلاسرية وان لم  
 يكن مدعى ملزوما فتوضيحه القولي كيف ما اتفق **فان** على ما يشعر به بما قال كذلك لا لا يجب ان يكون  
 وجه تسمية **فان** كالا يخفى **فان** تسمية في بالزومية فانها تبنى من اللزوم بينهما **فان** محل بحث  
 وهو يجوز ان يكونا معاوين فليبين متغايرتين وهو ظاهر فلا يرد ما يقال في لزومية تسمية  
 تكون تسمية في لائمة متفقة هي التي يترك فيها بدوام ثبوت لعموم الموضوع وبدوام سلب  
 عنه مادامت الموضوع موجودة ووجدت تسميته لائمة مطلقه فاهل لا نهائيه على الدوام  
 وعدم تقييد الدوام بوقت بوصف **فان** **فان** والضرورية اي الضرورية المطلقة وهي التي حكم فيها  
 بضرورة ثبوت الخمول وبضرورة سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودة انما التي حكم فيها بضرورة

الثبوت في ضرورية موجبة كقولنا لان حيوان بالضرورة فان الحكم فيها بضرورة  
 ثبوت لحيوانية لان في جميع اوقات وجوده وانما التي حكم فيها بضرورة السلب في ضرورية  
 سالبة كقولنا لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة فان حكم فيها بضرورة سلب الحجرية عن  
 الانسان في جميع اوقات وجوده ما وجه التسمية فقد علم مما مر انفا **فان** وبالله التوفيق  
 كل لان **فان** وليس منها كل كاتب متحرك لصاحب مادام كاتب فان شرط عامة **فان** وبالله التوفيق  
 هو ظاهر **فان** وبوجه الايراد اي تقرير الايراد واعلم ان النسبة بين الضرورية والذاتية المطلقتين  
 عموم وخصوص مطلق لان مفهوم الضرورية امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع ومفهوم الدوام  
 شمول نسبة في جميع الازمنة والارقات ومقي كانت نسبة متناع لا انفكاك عن الموضوع  
 كانت متحققة في جميع اوقات وجوده بضرورة وليس مقي كانت نسبة متحققة في جميع اوقات  
 امتنع انفكاكها عن الموضوع جواز مكان انفكاكها عن موضوع وعدم وقوعه لان يمكن ليس  
 يجب ان يكون وقوعه محتمل لا يرد ان نسبة مقي كانت متحققة في جميع اوقات متناع  
 انفكاكها به تناع خلف معلوم عن علة ضرورة ضرورة ثبوت المحمول فكل الموضوع لا  
 يخلو عن علة ومن حصل الجواب ان ثبوت علة مسلمة وجوب ملاحظة ما يمنع ثم قوار عدم  
 ملاحظة شارة وان مراد بعدم علم عدم ملاحظة او اشارة في جواب آخر فالاجوبة ثمانية  
 اعلم ان النسب لا يقع يريد تحرير نسبة معتبرة فيما بين القضايا عند تقوم المظهرين  
 الا يرد لا يخل بما ذكره الشارح ومراده بها تساوي وعمومها في خصوص مطلق ومن وجه التباين  
 وثقته ما عطف تفسير الصدق **فان** لا يجب حملها كثيرا فدرت فان نسبة فيها قد تكون  
 ايضا نحو لاربعة فانه اعم من خمسة وهو ظاهر **فان** نسبة في نسبة المحمول لجوازي  
 تكون النسبة دائمة ولا تكون ضرورية والمراد بالنسبة الوقوع واللا وقوع وتوضيحه ان يجوز  
 ان يكون كل منهما ماداما غير منفك ويكون ممكن الانفكاك كما مر **فان** في تذيير يدعي اذا كان  
 مع نسبة مادا كرنا من الصدق في كل مادة لم يرد ما ذكره لان معنى عدم ملاحظتها في لائمة  
 وملاحظة في الضرورية لا تأثير لها في النسبة لان النسبة ليست بالقياس الى المفهوم حتى  
 تصح نسبة المذكورة بل بالقياس الى المادة على معنى ان كل مادة صدق فيها بضرورة صدق  
 فيها لائمة وليس كل مادة فيها لائمة صدق فيها بضرورة وهو فاسد لان تحقق العلة في كل  
 مادة صدق فيها لائمة ما لا شك فيه في صدق فيها بضرورة ايضا ذاتا ويا ويمكن الجواب



بما اشترنا به انفسا من نسبة بينهما بحسب المفهوم لا بحسب الصدق والتحقق فالنزاع يفضى  
وهذا لما شاع جامع هذه كلها وبعد برهة من الزمان وجدت عصاه الدين المدقق في شرح  
الشمسية وما فيها من طائفة التهذيب مصرحين بذلك وبالله التوفيق **وله** ولو بافتراف لما  
يتوهم من ان الضرورية مأخوذة بحسب ان ذلك في ذات الموضوع في الضرورية لا من غيرها ومن  
الضرورية باقيا سر خارج عن الموضوع وهو حلة لتامة كما في الدائمة فيكون دائمة اعم  
منها وحاصل دفع الضرورة المعبرة في الضرورية اعم منها فتاوريا نحو كل ان حيوان  
بالضرورة فان الضرورة في هذه القضية بسبب ذات الموضوع لان ثبوت الجزئية لكل ضروري  
وكل فلك متحرك بالضرورة لان ثبوت تحركه دون السكون لا فلك حلة تامة وهي خارج عن موضوع  
وفيه ن متوهم موجب مانع في كلام المشي كلام على لسان الحقيقة انما اجابنا الكلام ليسهل  
الفرم على ولا فيهم وبالله التوفيق الذي بيده تحقق المرام **وله** وقيل في بيان الاعمية قاله  
الشراح نقض للشمسية **وله** فيصدق الدائمة في مادة امكان الانفكاك دون الضرورية فيكون  
الدائمة اعم مطلقا من الضرورية بحسب المفهوم كما قال عصاه الدين في طائفة شرح الشمسية  
ون مساويا بحسب تحقق كما امر اما كون النسب بحسب التحقيق بين القضايا لا ينافي اعتبارها  
بحسب المفهوم لانها الا ان الاول مشهور فلا بد من مذكوره فان قلت ان معنى النسبة بحسب  
الحال ظاهر في نفسه وبحسب التحقيق ظاهر مما مر من المشي فاما معنى النسبة بحسب المفهوم قلت  
معنى نسبة بحسب المفهوم ان المفهومين اذا احضرهما العقل فمجرد ملاحظتهما يجوز العموم  
وتخصيص بينهما مشروا وان كان الواقع في نفس الامر ما واة بحسب التحقيق **وله** لماذا ذكرنا  
من ان الممكن ملازم موجود است علة التامة الى على ما هو تحقق فان بعض الناس زعم  
ان الممكن لا يحتاج الى علة بقا في غير علة حدوث عنده **وله** اما في الصدق والكذب  
**وله** ان المنفصلة الموجبة للحقيقة سواء كانت عنادية واتفاقية الصادقة لا تتركب  
الامن صادق وكاذب لانها التي لا يجتمع جزاها في الصدق والكذب فلم تتركب من صادقين  
او كاذبين والاجتماع في الصدق والكذب والموجبة المنفصلة الكاذبة ان كانت اتفاقية  
فالحقيقة تتركب من صادقين وكاذبين لان الحكم بعد اجتماع صديقي في الصدق والكذب  
لم يكن صادقا فاما صادقا او كاذبا ولا تتركب من صادق وكاذب والا لصدق  
**وله** فان نفس العدد اما زوج او فرد واعلم ان المذكور في مقابلة احد جزئيه اما نقية

او مساوية ما احتمال انه اعم منه واخص او مبين فباطل على ما بين في موضعه والمذكور  
في هذا المثال هو المساوي لان الزوج نقيضه لان زوج وهو مساو للفرد لان الموضوع موجود  
**وله** ان من فوائد هذا البحث ان صدق الشرطية وكذبها ليس بحسب صدق الجزاء وكذبها  
قد تصدق وطرفا ما كاذبا ان مخوق لو كان للرجس **وله** فاننا اول العابدين وقد تصدق وطرفا  
صادقا بل مناط الصدق والكذب فيها هو الحكم بالاتصال ولا انفصال فان صادق ووقع  
فهو صادق والا فهو كاذب سواء صدق طرفا او لم تصدق **قال الشرح** واما تكلمنا بالتركيب  
من الناس اي صنف والروم جيل **واعلم** ايضا ان من فوائد هذا البحث ان العبرة في اجابها  
وسلبها ليس بايجاب الصرفين وسلبها كما ان ايجاب الجملة وسلبها ليس بحسب تحصيل طرفيها  
وعدولها اذ ربما تكون الصرفين سالبين والشرطية موجبة كقولنا كلما لم يكن لان جماد  
لم يكن حجر او دائما ما ان يكون العدد لا زوجا او لا فرد وبما يكونا موجبتين والشرطية سالبة  
كقولنا ليس لشيء ان كان لان حجر كان ناطقا وليس لشيء ما ان يكون الحيوان جسم  
وحسب انك ان ايجاب الجملة وسلبها بحسب الجمل ثبوت وانتفاء كذلك ايجاب الشرطية  
وسلبها من جهة ثبات الحكم بالاتصال ولا انفصال وسلبه في حكم ثبوت الاتصال  
ولا انفصال كانت الشرطية موجبة متصلة ومنفصلة متى حكم بدفع الاتصال لا انفصال  
كانت سالبة متصلة ومنفصلة **وله** اما في الصدق فقط واعلم انه يجب ان يؤخذ  
في مانعة الجمع مع القضية الاخرى من نقيضها لان كلا من جزئيهما يستلزم نقيض  
الاخر لا متناع الجمع بينهما ولا تنعكس اي لا يستلزم نقيض كل جزء منها الجزء الاخر  
والاعم لا يستلزم الاخر **وله** اما في الكذب فقط واعلم ايضا انه يجب ان يؤخذ  
في مانعة تناوع القضية الاخرى من نقيضها يستلزم نقيض كل جزء من اجزائها من الاخر  
لمنع الخلوعنها من غير عكس لجواز الجمع فيكون عكس كل جزء اعم من نقيض الاخر  
ن ما ذكر من التوزيع انما هو في مانعة الجمع في مانعة الخلوع بالجمع لا خسر وهو ما حكم فيها  
بامتناع اجتماع جزئيهما في الصدق وجواز اجتماعهما في الكذب او بامتناع اجتماع  
جزئيهما كذا وجواز الاجتماع صدقا اما اذا فسر بالمعنى الاخر وهو ما حكم بامتناع  
لا اجتماع صدقا وكذا من غير تعرض لقيد اخرجاز تركبها من قضيتين شائهما ذلك  
ومن قضية ونقيضها او مساوية وهو ظاهر **قال الشرح** ومنه يعلم اي يعلم من تقرير



شأن معاني انفصالات الغير القضية بان اخذ لفظ فقط **فان** كذب في هذه  
اي سلبية منع الجمع يرفع عناد في الصدق وصدق سلبية منع الخلو ما من يفيض كل  
جزء لا يستلزم عين الجزء الاخر كما في الحقيقة لجواز الخلو عنهما كالشجر والحجر وكل مادة صدق  
فيها موجبة منع الخلو كذب فيها سلبية اي دفع عناد عن الكذب فيكون ذلك الرفع يقضيا  
لايجاب منع الكذب وصدق سلبية منع الجمع لما من جواز الجمع لان عين كل جزء اعم من  
نقيض الآخر مثلا ان الكون في البر اعم من نقيض عدم الفرق وهو الفرق فجواز اجتماعهما في  
الصدق **فان** لا امتناع اجتماع النقيضين اي الايجاب والتلب فان الحكم بالعناد بين  
الشجر والحجر في الصدق والحكم بسلب هذا العناد متناقضان وهو ظاهر وقد عرفت ان  
الشجر والحجر ليسا متناقضين بل هما اخصان من النقيضين ولذلك لم يكن في كذبهما عناد  
**فان** العناد لو كان الإشارة الى فائدة لفظ فقط في تقرير الشارح لو كان في الكذب  
فقط إشارة ايضا الى فائدة فقط **فان** صدق في سلبية منع الجمع نحو ليس البتة هذا الانسان  
ما ان يكون كاتبا وما تركيا فان سلب منع الجمع بينهما صادق بان يكون كاتبا وتركيا  
وحكم بمنع الجمع بينهما متناقض لهذا السلب وكاذب ايضا وهو ظ و موجبة منع الخلو صادقة  
لان هذا لان لا يخلو من ان يكون كاتبا بالقوة وان يكون تركيا لان لا ينفك عنه  
كحاجة بالقوة وان جاز انفكاك التركيبة عنه وهو ظاهر ايضا **فان** وكل مادة صدق في سلبية  
منع خلو غير البتة هذا الشيء امان ان يكون شجر او حجر فان سلب منع الخلو صادق صادق  
فان جواز خلو غيرهما بان يكون شجر امانا والحكم بمنع الخلو عنهما متناقض لذلك السلب وكاذب ايضا  
وحكم بمنع الجمع صادق هذا كله ظاهر **فان** اذ لم يصدق بينهما منع الخلو مثلا لان الشجر والحجر  
صدق بين عينيهما منع الجمع ويصدق بين نقيضيهما منع الخلو فيقال هذا الشيء ان يكون لا شجر  
او شجر لا حجر ولا يتصور خلو عنهما لا بصدق نقيضيهما وهو الشجر والحجر فلا يكون بينهما  
منع جمع وهو باطل **فان** صدق بين عينيهما منع الخلو وصدق بين نقيضيهما منع الجمع نحو  
زيد فان يكون في حجر وما ان يكون لا يفرق فان منع خلو بين عينيهما باق كما ترى  
وبين نقيضيهما وهو ان لا يكون في حجر بان يكون في حجر وان يفرق بصدق منع الجمع لانه لو صح  
جمع بين عدم الكون في حجر والفرق تحقق الخلو عن عينيهم وهما الكون في الحجر وعدم الفرق  
وهو باطل لان مفروض عدم خلو بينهما **اي** صدق منع خلو بين نقيضيهما كما في مثال

الشجر والحجر فانه صدق بينهما منع الجمع وصدق بين لا شجر ولا حجر منع الخلو كما مر **فان** وبالعكس  
اراد به صدق منع خلو بين عينيهم كما في كون في حجر وعدم الفرق وصدق منع الجمع بين نقيضيهما  
اي عدم الكون في حجر بل الكون في حجر و الفرق مثلا وقد مر مثلهما معا بقافي كيف تذكر **اي** سلبية  
منع الجمع بين النقيضين نحو ليس البتة زيد سا الشجر وما لا حجر فان لا شجر ولا حجر بصدق ان على زيد  
فيكون مثلا لسلبية منع الجمع وصادقا ايضا **فان** عند صدق موجبة منع الجمع بين عينيهم  
نحو زيد ما شجر وما حجر فيكون مثلا ل الموجبة منع الجمع وصادقا ايضا فيكونان متفقين في  
النوع وهو منع الجمع لا يقال لا وجه لتخصيص الصدق بالسلبية لان الموجبة صادقة ايضا لانا  
نقول ظهر ما خفي واخفى ما اظهر لان الاتحاد يوجب كذب السالبة وقد ظهر بهذا ان الاصل  
موجبة منع الجمع ون متويزة منه سلبية وصادقة ايضا ما ان يكون كان لاصل موجبة منع  
الخلو نحو هذا الشيء ما لا شجر وما لا حجر ف القضية متويزة من نقيض سلبية صادقة  
ايضا نحو ليس هذا الشيء شجر او حجر ومن هذا تقرير علم ان القضية متويزة موافقة لاصل  
في كيف تكون مخالفة للقضية اصلية في نوع بخلاف متويزة مخالفة لاصل في كيف فانها  
تكون موافقة لاصل في نوع بخلاف متويزة مخالفة لاصل في كيف فانها تكون موافقة لاصل في  
النوع ويكون كروا حدة منهما صادقة ايضا والله اعلم **فان** شراح اجزاء ثلثة وكثرى تكون  
منفصلا لذات اجزاء كثيرة ماست هية ومثلها مذكورة في شرح او غير متناهية كقولنا  
هذا العدد ثلثة او اربعة او خمسة ويلم جراحا في شرح المصالح وعبارته توهم الاختصار على  
المتناهي ولعدد الغير غيرا يرد فاذا لم يكن مغايرا تحقق العينة فلا يتصور مساواة اذا مساواة  
الم تأمل **فان** الصواب ترك قيد التسعة بل الصواب الافراد ذ لا كبر للثلاثة مثلا ويمكن ان  
يقال ان ذلك من اجلي البديهة فضمير كسوره راجع الى مطلق العدد المذكور في ضمن التقيد وصرف  
العبارة عن الظاهر مع ظهور القربينة شايع ويمكن التعريف بوجه اخر وهو ان اضافة  
الكسور الى ضمير الجنس ما التسعة فرفع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره وهي تسعة  
**فان** فيما وقع من التسهيل وقد عرفت انه لا سهو فيه لا يقال اذ اريد به ان لكل عدد كسور  
التسعة **فان** بانقول بطلانه اظهر لان احد عشر مثلا لا كسور له اصلا وبقولنا بانه دخل  
في التسعة لان السالبة لا يقتضي وجوده ونحو تسع فظاهر فلا يقال في امثاله **فان** الصواب  
كذا فظهر ان ترك التسعة لا يكتفي في صانع عبارة فالصواب ليس بصواب **فان** والصواب



ان يقال الخ لان العطف عليه اعني يزيد صفة العدد وهو مكررة وناقص لا يصح ان يكون صفة  
والقول بان لازم في الناقص معنى الذي فيكون الخ والذي ينقص فاسدا ايضا لان الموضوع لا  
يصح للصيغة ويمكن الجواب بان العطف على رفوع التصل مع الفصل جائز فيكون المعنى يستحق  
العدد الذي ينقص المجتمع من كونه عنه ناقصا هذا غاية ما يمكن من التعريف فكل كلمة  
في حاشية منقولة عنه نوع شعاريه **قوله** ويمكن ان يراد بها المعنى فالتوجيهات ثلثة الاول  
ما من شراح وشان هذا والفرق بينهما ان الزائدة والناقص والسوي لا يلاحظ فيها  
الزيادة والنقصان والمساواة في مسميتها بخلاف ما ذكر في هذا التوجيه فان المعاني الوصفية  
ملحوظة لكنها ثابتة لمعلقاتها وبالجملة ان انصاف العلاقات بها تلاحظ في الاول وترجع الاسم  
وفي هذا مقام تصحيح الاطلاق والثالث ما اشار اليه بقوله وقيل العدد الزائد الخ هذا مع اصطلاح  
ايضا كالاول لكن الاعتبار على عكس الاول وقول كذا لا يشرع بمرشدة الى تضعيف هذا القول  
ولذلك في بقاء التخصيص فالاول والاول والثالث اصطلاحان والثاني لغوي ونقل في الثالث  
من اعمام والخلاص **قوله** فان قلت لا يتركب شي من المنفصلة معارضة لدليل مصوى **قوله**  
فلا كلام فيه يعني ان النزاع لما هو في المنفصلة الواحدة لا في المتعددة **قوله** ولا فائدة في ذكر تركيبها لانها  
تقرر لا تحتاج الى تبينه ايضا وفيه ان قول الشارح والحق لا يلائم لان الاستفادة منه انه يجوز  
ان يكون مرده مطلق لانصاف والحق لا فائدة في ذكرها ولا حاجة الى تبينه ايضا ما تريد  
في هذا الوجه فانما هو توسيع الدائرة يجب ان يتعين لان الانفصال نسبة واحدة فيرجع وجه  
التمثيل في الاول **قوله** على تعيين فيه فيجب ان يكون الجزء الاخر يقبض الاول او مساويه  
في المنفصلة حقيقة كما مر ولا يوجد هذا شرط حيث لا يحد من النقص **قوله** على معنى  
اما ان يكون العدد زائدا واما ان يكون ناقصا ومساويا بالمنفصلة ان العدد اما زائدا وما  
احد هذين عددين اعني الناقص والسوي فيكون المنفصلة واحدة ذات جزئين لاذن  
جزء وكلام فيها وقول اما ان يكون ناقصا او مساويا بحيلة تسمية بالمنفصلة لان  
الترديد انما هو في الجملة لا في القضيةين **قوله** لا ينافي كونه منفصلة قد ظهر مما مر عدم الناقص  
ويشأن كلامه بالمنفصلة في ذات اجزاء فالمنافاة ظاهرة فكلام بعض الشارحين  
مقابلة فيه **قوله** وثالثها الخ ولا يخفى عليك ان الكلام في القضية المنفصلة الحقيقة التي هي  
جزء من بين الجزئين منها انفصالا حقيقيا قد مر ان الشرط ان يكون الجزء الاخر يقبض

الاول او مساويه لا خص منها كما في مانعة الجمع على ما قالوا وهذا الشرط مفقود في مثال  
المذكور لان يقبض الزائد مثلا للزائد وهو اعم من الناقص ومن مساوي ايضا وهذا  
غير ما ذكره المحقق وهو ظاهر **قوله** جواب عن الكلي جواب عن كلف الحقيقة وان لم يكن مقصودا  
للتشريح **قوله** بما ذكرنا من عدم منافات في الثاني ومن لا يخصص بالمنفصلة حقيقة  
في الثالث وهو **قوله** تركيبها بحسب الظاهر جواب بالحل والتحرير يرد عليه انه  
لا فائدة في تركيب الظاهر اذ لا يعمل في العلوم والانتاجات على ان التركيب الظاهري  
لا يخفى على احد ولا ينبغي ان يجعل مسألة ومعرفة للزائد كما مر **قوله** والافضل  
الحقيقي الخ ترويح الكلام اكل باظهار الانفصال يكون كلامه مقبولا ومن هذا الكلام  
ثالث **قوله** وهو انه لا فرق بين منفصلتين في عدم تركيبها من الاكثر مع انهم فرقوا وقالوا  
ان الحقيقة لا تتركب من كثرة اثار او هذا بقوله فان قلت فادع حكمهم الخ **قوله**  
والحق يعني ان الفرق المذكور غلط **قوله** بالتركيب مفصلا صحيح **قوله** ان مجموعها  
لا مجتمع في العدد وفيه ان هذا لازم الكلام لا منطوقه في شريطة المنفصلة هو حكم وقوع  
المنافاة بين القضيتين وعدمها على ما قالوا وما ذكره المحقق حيلة مكررا المحمول وبما ذكره من  
التاويل بل يرجع منفصلة كلتيهما في الجملة وهو باطل ولا يصح ان يقال في العلوم والانتاجات  
لان ذلك لا يمكن **قوله** ولا يخالف العدد فيه احد عشر وثلاث عشر فلو عن كل منهما لان  
يكون المراد بالعدد الموضوع ما به كونه وتكون القضية مبهمة **قوله** اعم من ان يكون فيه  
ما مر شرطهم كون الجزء الاخر يقبض الاول ومساويه في المنفصلة الحقيقة **قوله**  
لا مجتمعان كما قالوا في مانعة جمع ومنفصلة الحقيقة **قوله** ولا يرفعان كما قالوا في مانعة  
الحلول والمنفصلة الحقيقية **قوله** وهذا معنى تفصال واحد وفيه ان الحكم في المنفصلة انما  
هو وقوع المنافاة بين القضيتين في صدق وتحقيق سلب على ما قالوا كما مر **قوله** ان المجموع  
بالجزئين الخ وفيه انها حلية لا منفصلة **قوله** ان المجموع لا يجمع بل الجزئين منها لا يجمعان  
فيه **قوله** يقاماس **قوله** فليكن مرده ذلك وقد عرفت انهم عرفوا منفصلة ومساويا بحسب  
في ما يوقع منافاة بين قضيتين صدق وكذا على معنى شرط وما ذكره **قوله** معنى لازم  
حلي من مقصود في منفصلة اذ ليس حكم الا بالمنافاة بين القضيتين على ما قالوا كما مر وبا  
جملة توجيه لا ينفرد لتوفر اثارهم وبما مر من معنى المنفصلة فتبصر **قوله** بحسب حقيقة لا بحسب الظاهر



فوق ذلك ارجح باطل غير صحيح والحجج انما هو في التركيب لا في الحقيقة لان القول به باطل  
 غير صحيح فلو كان التركيب انما هو في التركيب لا في الحقيقة لان القول به باطل  
 حقيقة لا يمكن ان يتركب من اجزاء فوق اثنين وان كان مطلق الانفصال  
 الح فيرد انه لا فائدة فيه لان التركيب حسب الظاهر من اجلي البديهيات ولا يحتاج الى  
 التنبه ايضا كما مر غير مرة على المطلقات احتراز عن الوجوه فان شيئا  
 منها لم يذكر في كتاب والله اعلم بالصواب والعدول والتحصيل ان كان حرف  
 السلب جزءا من الموضوع او المحمول سميت القضية معدولة فان كان جزءا منها سميت  
 معدولة الموضوع لغيره وان كان جزءا من الموضوع سميت معدولة الموضوع وان كان جزءا  
 من المحمول سميت معدولة المحمول نحو الالحاحي حماد والحماد لا عالم ولو لم يكن حرف السلب  
 جزءا من الموضوع والحمل سميت محطلة **يشتمل** تنوع الصور المذكورة واعلم ان الجملة  
 والسلبية مثلا اذا كان احدهما بالجملة والسلبية موجبة واخرى سلبية كالقوله  
 اعتبارا في الاول اعتبار الاختلاف بالجملة والسلبية والثاني اعتبار الاختلاف بالسلب  
 والسلب فلما اخرجنا عن التعريف بذلك القيد بالاعتبار الاول دون الثاني فكذلك لا بد من  
 عدول والتحصيل انما لا يخفى **في زعم البعض** الزعم مضية ان التناقض في لاصطلاح عم من ان  
 يكون في نقضها وفي مفردات شيوع استتمالة المفردات ايضا ولا يصح في الاستعمال حقيقة ويؤيد  
 قوله في نقضها وفي مفردات جعله مطلقا لتناقض من اقسام التباين وحينئذ لا بد من تخصيص  
 المعروف بما يتناقض الذي هو من احكام القضايا بالقرينة ان الكلام فيها وتقرير تناقض المفردات  
 فتكون اذ كفاها بوقفة ما هو المشهور من بيان مطلق التناقض ونقيضه لا لانه  
 بالمقابلة من اصطلاح يعلم بالقبول ويحتمل ان يكون التناقض الحقيقة ما عدا القضية او حاد  
 على ما في افوت على سبيل جاز مشهور كما في حق شي في تصانيفه ويؤيد ما مشهور فيها  
 بغيره ان تصور نقضه ويحتمل ان يكون تناقض شي كالتصانيف تناقض قضايا وتناقض  
 مفردات تنفي لاحتمالات ثلث **في زعم البعض** الزعم مضية ان التناقض حقيقة هو جاز فادنا  
 محتمل في ثلث بعد التحقيق لان قاعدة لاصور ترجح ثلث على ثلثي لوجهين وتخصيص  
 حرف ضعيف **والحقيقة** جمع شي وحقيقة نيت الاشوب شبهة كما في شرح مفتاح التحقيق  
 وقد علمت ان ما في زعمه يكون حقيقا غير ذلك في غير تناقضين معدول والتحصيل لا يوفيه

اي الوجه كونه مريفا بناء على ان التناقضين وفيه نظر لان الاستدلال بالتعريف انما يصح اذا سلم  
 انهما مطلقا التناقض لاصطلاح فيه وهو ممنوع لانه يجوز ان يكون تعريفاتهما وتقدم  
 وفيه انه قد علم من طرف السند تفاولا فينا في التحقيق كالاخفى ويمكن ان يقال ان محافظة ظاهر  
 تعاريف اولي من محافظة ظاهر مطلقا انما يتامل اجتماعا وارتقا على جميع الازمنة و  
 والاحول بما يقضيه قوله في تفاولا فان مقتضى الذات في تفاولا عن الذات وحولها عند عدم  
 الموضوع نحو زيد كاتب ولا كاتب اذ لم يكن زيد موجودا فانها كاذبان معا لان ثبوت شي في  
 فرع ثبوت لثبوت له وهو **بعبارة** غاية بعد لانه يستلزم ترك بظاهر متبادر بارتكاب مر  
 مستنكر وهو تخصيص معرف **في** يكف بقول اللهم على بعد وبقوة بعيدا ضايل ان بعيد غاية  
 بعد للمبالغة فكذلك ان يحكم بكونه خصة وفيه نظر لان القدر لم هو اصل البعد دون المبالغة  
 كيف وقد ادعى ابو الفتح ظهور ثبوت تناقضه فزادت ايضا كما مر وصرح السيد **في** قدس سره  
 يكون بعيدا ومرتد عليه شي على ما عليه قيل فيه انه في مناقشة ولا مشاحة في اصطلاح تنفي  
 فهذا يقال لا يسهل صل بعد وعوضا هرة في شراح القصاص لكن ترك الاول الذي لم يفته  
 لتعقوب بالقرينة ضرورة مستقيم في قوة مخالفة عند خصصين افساد الاصطلاح  
 وخطاؤه انما يمكن بترك الاول بلا ضرورة انتهى لفظه فظهر ان قولهم لا مناقشة في اصطلاح  
 ليس على اصطلاح وانما ان النقيض ثلث اقسام الاول التناقض في المفهوم بانه اذا قصر احدهما  
 على الآخر كان في نفسه لانه بعدا من جميع ملواه كالانسان والاشنان لما هو ذا ان على الوجه  
 المذكور متناقضين وهذا يقع قبل رفع كل شي ونقيضه والثاني انه اذا اعتبر مفهوم الانسان  
 مثلا صدق على كل شيء كان مراد السلب الدخول عليه دفعا ذلك صدق وكان هذا الجواب مفهوم  
 لان ان شي لم يبعده فمما هي هذا ان مفهوم ان مفردان نقيضان في معنا متناقضان عند  
 اجتماع الشرائط لانه لو لوحظ مفهوم صدق الانسان ومفهوم سلب وقضايا ذات واحدة  
 لم يمكن اجتماعها فيهما وارتقاءهما معا لان كل مفهوم سواء يصدق عليه ان انسان او يصدق  
 عليه او يصدق عليه ان ليس انسان في هذا الاعتبارهما مفردان متناقضان ثم القوة متممة  
 الاول النقيض مع العدول ويسمى الثاني النقيض مع السلب **والثالث** والنقيضان  
 اللتان هما مجموعا لهما متناقضتان **في** على ما في حاشية التمهيد ثم قال السيد المحققين انما  
 خفيه بان الاول ليس نقيضا من حقيقة الاعلى ذلك لتغيب البعيد وان الثاني ان كان نقضا

وهو من احكام نقضها  
 وعصم عن معرفه

الشرائط التناقض

حدها وجبة فصل  
 والاخرى ثمانية الجواب في حكمه  
 السالبة ولذلك كما بالتناقض  
 على ما قال السيد المحققين في مكية  
 الحكيمة على الشرح قدس سره



حقيقة لكن التناقض بينهما في قوة تناقض القضايا فقد رجع التناقض الحقيقي بين المفردات  
 الى تناقض القضايا فاذن ان تناقض بعض المفردات في القضيةين وصرح بعضهم بان تناقض  
 في التصور انتهى كلام سيد المحققين فقوة التناقض الحقيقي يدل على ان التناقض الحقيقي  
 في الجازية في التصور فاختار الاحتمال الثالث اعني الحقيقة والجازية في الحقيقة  
 وصرح المحشي ابو الفتح الاحتمال الاول اعني الاشتراك المعنوي لان حمل لامة التناقض لعدد  
 من احكام القضايا على العهد الخارجي وجعله عوضا عن المضاف اليه اولى من توجيه اطلاقه  
 في مواضع عديدة وهو حمل التناقض في باب المفردات على الجاز الذي هو خلاف الاصل لان  
 المتبادر من طائفة ائمه الحقيقة قال شارح القسطر وهو غير جامع اذ هم انفسهم صرحوا  
 لتناقض بين مفردين كما صرح صاحب الكشف في فصل عكس لقيض خبر عن تصحيحه  
 كما ذكره في الامام في لباحث الشريعة قيل رفع كل شيء بغيره كذا نقله قدس سره عن  
 الغير لم يقل كما ان بغيره بغيره كذا هو المشهور لا يبرأ انه يلزم ان يكون الانسان بغيره  
 انسان ومن العكس مع انما نقضان في الاصطلاح وهذا يؤيد التفسير البعيد فالاول تقدمه  
 على قول لكن ذلك لتفسيره كالاخفى بمعنى السلب احتراز عن العدول الى الثاني الحقيقي وهو  
 ان في اجتماعا وارتقا عا عند اجتماع شرايط التناقض ولا يوجد ذلك في التناقض بغيره  
 لان شي وعوده يجوز اتخاها عند عدم الموضوع كملية في الكلام السيد قدس سره  
 فبهذا الاعتبار هما مفردان متناقضان يعني هما قضيتان عند اجتماع الشرايط فهذا لا يقتل  
 في روي تناقض المفردات اي التناقض بمعنى السلب ويمكن ان يجاب بشاره الى ضعفه  
 لان الكلام في اصطلاح القوم وان اطلاق التقيض على المفرد لا يجوز وبوجه الثاني حقيقة  
**قول** لكن التناقض بينه وبين الانسان الماء خود بهذا المعنى اي اعتبار الثبوت لذات  
 واحدة والسلب عنهما فيهما اي المفردات المتأخرات الجاهلية بشرائط التناقض قضيتان  
 مع شبيهة ان التناقضيتين حقيقة امتناع الاجتماع وارتفاع على ما في حاشية شرح  
 المطالع محله ان مثلا اذا ثبت ثبوت لذات ما يكون متناقضا اذا اعتبر سلبه عنهما  
 متناقضان في الحقيقة ثبوت له في انتفاء عنهما بغير ثبوت ولا يتضمن للانتفاء علم  
 بهما ان المفرد من حيث هو مفرد لا يكون له تقيض اما اختلاف الثبوت والانتفاء فظاهر  
 وهذا البيان يبرر ان التناقض بالذات فيهما بين الثبوت والانتفاء لانهما من حيث هما

### متناقضان

متناقضان وجودا واما ما خلا في سائر التقابلات فانها انما تبين ان التناقض لا يعلم ما على  
 ما في شرح القسطر فالتناقض لا يتجاوز القضايا فلا يرد النقص بالمفردات فظاهر ان المراد  
 بالرجوع ان مادة النقص داخل تحت التعريف فيكون التناقض الحقيقي ماهية القضايا واولا  
 على ما في المفردات على سبيل الجاز المشهور كما صرح به المحقق الشريف في تصانيفه على ما قال ابو  
 الفتح في حاشية التهذيب وهذا موافق لما ذكره السيد السند قدس سره في حاشية التهذيب وفيه  
 لان الكلام في اصطلاح القوم وان اطلاق التقيض على المفرد لا يجوز على الوجه الثاني حقيقة اولا  
 وكلام قدس سره في الاول لان قول قدس سره وانت خيبة بان الاول ليس بيقين حقيقة الاعلى  
 ذلك لتفسير البعيد وان الثاني وان كان يقيننا انتهى بغيره تدل على ان اطلاق التقيض عليه  
 حقيقة يدل على التناقض في الواقع بين المفردين المذكورين متناقضين لامة طالع كاختلافه  
 بين القضيةين فلا بد من شمول التعريف له ماد عود رجوع فلا يدفع الى ان كان لا اختلاف  
 في النسبة يقتضي كون القضيةين المذكورتين والمفردين المذكورين متناقضين على سوية ولي  
 هذا في قوله يمكن ان يجاب عنه فالاول ما قال ابو الفتح من لامة المعنوي فان قلت اذ كان  
 لامة ك معنوي يكون مفروقه واحدا لامة لهما في تناقض بين القضايا وللتناقض بين المفردات  
 راد ان لامة ك لفظيا يكون المفهوم متعدد ويكون الموضوع ايضا متعدد لما ذك المفهوم الواحد  
 قلت في شارح القسطر بعد تقرير الامة ان الورد على تعريف مشهور فالجواب في تعريف التناقض  
 ان يقال هو اختلاف في مفهومين بالثبوت والانتفاء بحيث يقتضي ذاته تحقق احدهما وانتفاء  
 الاخر قلنا مفهومين يشتمل القضيةين والمفردين انتهى وقد صرح السيد السند قدس سره بكونه  
 بغير غاية التباين اعني بحسب المفهوم دون التصديق معنى لخر التناقض وجوز لامة ك اللفظ  
 في كلية المطالع وكلامه في حاشية التهذيب لا يتحقق وهو اختصاص تناقض القضايا ونقل  
 في الفتح نوع خلا لان كلامه يشتر ان السيد السند قدس سره لا يجوز لامة ك اللفظ في تصانيفه وليس  
 الامر بذلك ويمكن ان يقال ان كلام السيد السند قدس سره وبه الفتح وغيره لا يجزم بواحد من الاحتمالين  
 وانما النزاع في الخفاء لاحتمال التناقض ثلثة وانما بسبب الكلام بغيره لامة ك من سائر مقدم  
 ليس مرادهم وليس مراد صاحب التهذيب وهذا هو الجواب مبني على تسليم لامة ك المعنوي وعلى  
 تخصيص المفرد كما مر في تعريفه في تناقض لامة ك التناقض لامة ك المعنوي كما مر في المفردات  
 ونقضيا بل تعريف التناقض الواقع بين القضايا بان يكون لامة التناقض للعهد الخارجي

كله على متعلق بصرح



والقرينة كون كلام في احكام القضايا وهذا غير ما ذكره المحقق نعم ان تكلف والتبليغ دركون الام  
 في معرفة الجسر لان التعريف لما هيته ووقيلة الام عوض عن المضاف اليه لا تدفع التكلف فافهم  
 لم يتعلق غرضهم الا به وهذا هو عدل لان الاصل تقييم قواعد الفرق وفيه منع لان الملازمة  
 ممنوعة لان التناقض في المفردات مستلزم اخذ عكس النقيض مثالا وفيه انه كلام على السند  
 وجوب او ممنوعة نفه مع قطع النظر عن كونه سندا **حين** عدم الموضوع يعني ان هذا التقرير  
 مرد في نظم كلامه حذف لظهوره فلما عتبه صدق الانسان وصدق لان الذات واحدة  
 لا يكونان متناقضين بهذا المعنى اعني المضمومين المتماثلين بل ينقض كل منهما ما دفع صدقه لا  
 صدق دفعه لولا ارتفاعهما معا عدم موضوع **لا** امتناع الاثبات لثارة الى ان للرد ذلك وهذا  
 سبغ على ما سبغ بينهم من ان ثبوت شيء لشيء ثبوت الميث ل فان كانت القضية ذهنية  
 فوجود موضوع فيه وان كانت خارجية فوجود الموضوع في الخارج وفيه انه منقوض بمجمل الوجود  
 مطلق ومجمل الصفات السابقة على الوجود كالامكان والحوادث ما ذكره بعض محققين من ان ثبوت  
 الشيء لا ينفك عنه ثبوت الشيء في نفسه ولو كان ثبوت الشيء في نفسه لهذا الثابت مخويز  
 بوجوده خارج **علا** غير الثابت هذه الصلة مقصودة ايضا وهو ظاهر من حيث انه  
 غير ثابت بما يقده به لانه يمكن اثبات الكتابة على زيد معدوم في الخارج غاية لا مرتكون القضية كاذبة  
 كذا من حيث انه ثابت في الخارج وهذا يقيده معتبة في المقام **وقد** مر ان المتناقضين لا يريدان  
 التناقض من حواصر القضايا ولا يوجد في المفردات الا بزيادة وقد تامة حقيقة تامة الكلام في ذلك  
 في طائفة تجريد **اجتماعا** ارتفاعا للجميع الازمنة والاحوال ولا بد في تمام المقصود من  
 هذا قيد كذا قيل وفيه نظر لان قوله اذا هما يقع عنده وهو ظاهر لمن تأمل في الحلية الذاتية  
 فيه انما مفردة وهو ضروري لا يمكن انكاره في الخارج انما مع اعتبار الحكم لا يكون مفردة مادة  
 تنقض لانها قضايا يجب مع العبرة بالمعاني في الاختلاف في العبادة سيد المحققين  
 وعقبة لا يد منصل الإشارة بماهية زمان من الطرفين كما ينبغي **الى** امور اخر من المساواة  
 خصوص مادة **وكذا** خرج في توضيحه ن قوله اذا تخرج مثلا اختلافا في الوجبة الكلية  
 وساتية كناية كقولنا من ان لا مشا ختا هو الموجبة الجزئية كقولنا بعض الانسان  
 حيوان **لان** الكلين المذكورين وان كان يلزم من صدق كل منهما كذب الاخر وايضا وان  
 كان يلزم من كذب كل منهما صدق الاخر على ما كان هذا ان الزمان ليس باعتبار صورته

وبين ان يتوقف بان شاي  
 في اشار حاشية

بل باعتبار خصوص ما تها تخالف لزوم الثاني عن صورتهما في مثل قولنا كل حيوان انسان **ولكن**  
 من حيوان بان ان فانه لا يلزم من كذب كل منهما صدق الاخر وكذلك الجثمان المذكور بان  
 ان كان يلزم من صدق كل منهما كذب الاخر وبالعكس ولكن هذا الزمان ليس باعتبار صورتهما  
 بل خصوص ما تها التخالف لزوم الاول عن صورتهما في مثل بعض حيوان انسان وبعض  
 الحيوان ليس بحيوان **بان** فان الكلين قد يكتفي بان لا يتحقق لزوم الثاني فانه  
 لا يلزم من كذب كل منهما صدق الاخر كما تفصله **قد** تصدق ان يتخالف لزوم  
 الاول فانه لا يلزم من صدق كل منهما كذب الاخر كما مر مفصلا ايضا **ولو** كان لاقتضا  
 للذات وقد تقرر ان الذات ان كانت طبيعية نوعية تختلف مقتضايا وان كانت طبيعية مجسدية  
 مختلفة بفصول تختلف مقتضايا ولما قل ان يقول ان الطبيعية النوعية مبهمة متقطعة بالعوارض  
 المشخصة كان الجنس مهم محصل بالفصول فيجوز اختلاف مقتضى الطبيعية النوعية ايضا كالرد  
 للجسر فانه مقتضى الشخص على ما في المفصلة على ما تقرر في حله **قيل** ينقض القضية بشرط  
 ان القضية عموم النقيض المفردات ايضا وهو ظاهر كما مر **فما** بعينه فاخذ نقيض القضية  
 ان تنق عين ثبت فيها وذلك الذي مر **ولا** حاجة فالاول ان يقول فلا حاجة **الى** اعتبار  
 شيء **فان** تفصيل الذي يورده المنطقيون في تعيين نقيض نقيض **نعم** قد يعتبرون دفع هذا  
 اعتبار ان شرط استدراك التفصيل فانه قال الامر على ما ذكرته فان القضية تتبين متناقضتين  
 يجب ان تكونا محققين من جميع الوجوه ولا يتغيرا **لان** جديهما سلبا وفي الاخرى ايجابا ولكن  
 كنه ما تغفل عن تنغير ونقض في قضيتين انهما متناقضتان وتغفل قولنا لم يمتزج قولنا  
 لم يمتزج مكر تظن انهما متناقضتان وتغفل عن عدم الاحتياج مما يجب لقوة والفعل فظهر  
 انهم انما شرطوا الوحدات الثمانية وغير ما دفع ليس والصورة عن لحاظه في اخذ النقيض فن قدما  
 في الاثنين اولى وحدة النسبة الحكيمة كما ينبغي فقد غفل عن فهم مقصودهم ولما تفصيل الذي يورده  
 المنطقيون في تعيين نقيض نقيض فالتفصيل مفهوم مقتضايا عند ارتفاعها اولوازمها المساواة  
 حتى تكون عندهم في المناقضة قضايا محصلة مضبوطة وبسبب ستمائة اعكس ولا فية و  
 المطالب العلمية علامه شرح البحر يرد فتأمل **كذا** في حاشية شرح البحر يد سيد محققين كن سيد  
 السند قد ذكره مرضية بلغة قيل وقد عرفت تحقيق من كلام **لان** جدي لم يمتزج كما مر في سيد  
 السند قد ذكره جعل رد الى الامور المذكورة الشرط صواب وظن ان النزاع بينهم نفي من قال

فلما اوردت ثمانية تفصيل ذلك  
 الجمل عن اتحاد قضيتين وعدم قابليتهما  
 الى الايجاب والسلب

وجبه ان لا يتصور تفصيل مساواة  
 بل تفصيل المفهوم بصدق  
 القيل مردود







اشتملت فارجع الى المفصلة **جميع الافراد وليس المراد الكل المحمول على كل الافراد فيكون**  
**حكم على كل واحد مما يصدق عنوان الموضوع وهو ما يصدق الموضوع الحقيقي والعنوان هو الموضوع**  
**بذكرى** اي في مسئلة **اشتمل اتحاد الموضوع فائدة التفسير ظاهرة فانها احتراز عن وصية**  
**لكل جزء فان الكلام هناك ليس المفهوم بل ما يصدق وان الكل مجموع لا افرادي** **الحاصل**  
**ان العكس لا هو منسؤول فهو ان العكس بتدليل الطرفين في ان التعريف لا يصدق على عكس الحقيقة**  
**في الطرفين بالحقيقة فيها هو ذات الموضوع وصف المحمول عكسها ليس بتدليل ذات الموضوع بل**  
**محمول ووصف المحمول بالموضوع بل الموضوع فيه ذات المحمول والمحمول وصف الموضوع فلجاب بان**  
**له بالطرفين الطرفان في الذكر في ذلك ان يلزم ان يكون للمفصلة عكس لان بتدليل طرفيها**  
**في الذكر متحقق في محسوس كذا في هذا النقض بقول بل لا فائدة في عكس للمفصلة وفيه نظر ما**  
**اذا افاد به يشرط ان العكس بتدليل طرفيها مفصلة في طالعها وهو كذا وما ثانيا فان**  
**من التبديل بتبديل المعنى في تبديل بغير المعنى وحيث لا يتغير مع المفصلة بحسب التبديل اذ معناه**  
**لغاثة بين الشئين سواء جوهي بتدليل فيهما لا لم يغيره التبديل فيها فكان لا يتبدل فيهما ولا يصدق**  
**التعريف على ما ذكرنا في ارجح الطالع الا انه صريح في شرح الشمسية بان للمفصلة عكس لا**  
**لا فائدة في ما فكلهم ما عنوان بقولهم لا عكس للمفصلة الا ذلك وهو عدم لفائدة فكان الفصل**  
**شارفا في كافي في طرفين في دفع التنازع بين تعريفهم وبين قولهم لا عكس للمفصلة فيكون كلامهم**  
**عقبي موافقا لكلامه في شرح الشمسية هكذا ينبغي ان يفهم هذا مقام** **او يجعل المحمول اربعة**  
**تفسير مفهوم** **او جعل عنوان المحمول الاضافة بيانية فاحصل ان التبديل ليس الا في الجزئين في**  
**ذات الموضوع ووصف العنوان ووصف المحمول لانه الجزئين الحقيقيين كذا في شرح الشمسية اذ بالحقيقيين**  
**ذات الموضوع ووصف المحمول وليس عكس الحقيقة بتدليل ذات الموضوع بالمحمول ووصف المحمول بالموضوع**  
**في العكس ذات المحمول ووصف الموضوع صريح في طالع وشارح القسطاس كما هو المتبادر من**  
**قوله ان الحق ان الموضوع لا يتحقق في ذات الموضوع في الاصل هو بعينه ذات الموضوع في العكس**  
**ايضا واما في عنوان الموضوع فبيان ما مر ان القضية الطبيعية لا عكس بل لا يقارن في عكس**  
**فيكون منسوبة في ان في الموضوع والمحمول اجزاء القضية النقيضة او اقسامها المذكورة وهي**  
**القضية المستعملة في العلوم اما عكس في طيات يفيد شمول تعريف العكس عكس في طيات**  
**غير ذلك في الخارج مما عني في غاية الا ان ثمان الاشارة صريح بان هذا تعريف للمعكس**

ان الشئ قد لا يكون  
 حقيقيا في ذاته  
 ص

المستوى المختص بالجمالية وهو الظاهر لان اصله يمثل بعكس الشئ طية اصلا **انه قد**  
**يشبه المحمول جزءه في نحو قولنا لا شئ من الحائط في الوتر الذي لا يتعكس لقولنا لا شئ من الوتر**  
**في الحائط وما يجري مجراه من نحو كل ملك عاشر وكل شيخ كان شابا وغير ذلك مما لا يقع لمنه فطاعة**  
**العكس المستوى ان العكس في كذا لفظي في كذا توصيف بالمتوى لتعيين المراد بما يتبع**  
**لان هذا العكس موقوف مستولا في ما عوجا ولا امتا فكذا لا يسمى عكسا مستقيما ايضا**  
**اما عكس النقيض قال قدماء المنطقيين عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الثاني او الاول**  
**نقيض الاول ثانيا مع بقاء الكيف والصدق بحال ولا شئ احفظ الكيفية واجب في العكس اصطلاحا**  
**ويجب لئلا يحفظ بقاء الصدق ايضا والشئ طية المطلقة الموجبة الكلية تنعكس بنفسها**  
**بضالاة اذا صدق كل ما كان الشمس طاعة فالنهار موجود طديق كلما لم يكن النهار موجود**  
**لم تكن الشمس طاعة وقال المتأخرون ان عكس النقيض جعل نقيض الجزء الثاني من الاصل**  
**اولا وعين الجزء الاول فانما مع المخالفة في الكيف والموافقة في الصدق نحو قولنا في عكس**  
**قولنا كل انسان حيوان لا شئ مما ليس حيوانا بان انما عدل المتأخرون عن طريقة**  
**قدها لعدم تمام ادلتها على بيان تفكاك الموجبات والسوابب في عكسها في اصطلاحهم**  
**لورود المنع عليها على تفرقة محل** **لقله استعماله في من الشارح عذر طويل لعدم**  
**ذكره فكان المحسوس قد غفل عنه وايضا يفهم منه انه لو كان استعماله كثير اذكره وفيه ان المص**  
**ذكر من كل باب نبذة حيث لم يذكر تناقض الشئ طيات وعكسها وادى اورد نافيها ما يجب**  
**استحضار ما لم يتبدل في شئ من العلوم فلم يلزم ذكر لاصول الشهرة فقامل** **عرفوه**  
**اي عرفوا الحكم من كذا لفظي في القضية الحاصلة من التبديل ولذا جعل الضمير الثاني في العكس**  
**من كذا لفظي** **اختر قضية لازمة نحو الضرورية المطلقة فانها تنعكس دائمة مطلقة لا**  
**مطلقة عامة ولا الى ممكنة فان كلامها لازمة للضرورة والدائمة المطلقة اخص من المطلقة و**  
**من الممكنة العامة مثلا كما لا يخفى في الكيفية في الايجاب والسلب والصدق على معنى**  
**ان الاصل لو فرض صدق لوجب صدق العكس المستوى والعكس النقيض على المذهبين ليس المراد**  
**الصدق بحسب نفس الامر كما سيجي مساويا للموضوع او مبيانا له وهو المراد كما يدل عليه ما في**  
**الكلام ولعله سقط من القلم كما في المثالين المذكورين اي في الشرح من قوله كل انسان ناطق**  
**ومن قوله لا شئ من الانسان مجر وهو لا يكون لازما واذا لم يكن لازما لا يكون عكسا**

وجهه ان الشئ قد لا يكون  
 حقيقيا في ذاته  
 ص



لاجماعهم على ان العكس لازم الاصل بعده اى بعد التبديل فهو ظرف البقاء حاصل ان التصديق  
 في الحالتين على حاله فلفظ البقاء يفيد ان الاصل ينبغي ان يكون صادقا والعكس تابع له الصدق فالمراد  
 انه لو صدق في اعتقاد الخ لصدق العكس في اعتقاده سواء كان الاعتقاد مطابقا للواقع او لا فيكون  
 التعريف شاملا لعكس الكواذب ايضا و اين هذا مما ذكره الشارع فان ما ذكره الشارع يفيد  
 ان صدق الاصل في نفس الامر صدق العكس فيخرج عكس الكواذب وان قوله ومع بقاء التكذيب  
 الكائن قبله اى قبل تبديل بعده اى بعد التبديل مع لفظ البقاء وما ذكره الشارع من قوله وان  
 كذب العكس كذب الاصل لا يدل عليه اللفظ اى لفظ التعريف وفيه نظر لان العكس ليس مبنيا  
 على الاعتقاد كما نعني بل كونه الفرض كما يبيح كالاجاب والسلب فحق مراد الشارع انه ليس  
 المراد منه ان الاصل ينبغي ان يكون صادقا والعكس تابع له بل المراد ان الاصل ينبغي ان يكون بحيث  
 لو صدق صدق العكس يكون وضع الاصل مستلزما لوضع العكس مثله لو قلنا لو صدق  
 كل من حيوان لصدق بعض الحيوان انسان لكن قولنا كل انسان حيوان صادق فيلزم ان  
 يصدق بعض الحيوان انسان فالمراد بصدق الاصل الصدق الفرض سواء كان مطابقا في نفس الامر  
 او لا فيشتمل تعريف على عكس الكواذب ايضا نحو كل انسان فسر وبعض الفرض انسان فالعكس صدق  
 العكس على تقدير صدق الاصل اما عدم دلالة لفظ العكس على المقام شاهد على المراد يبيح  
 تفصيله ان كذب العكس كذب الاصل كما هو شأن لزوم محصل كلام  
 الشارع ان الاصل والعكس بمنزلة الشهادة المتصلة بالزومية فان وضع المقدم ينتج عين المثال  
 ورفع ينتج نفى المقدم فالصدق والتكذيب ينبغي ان يلاحظ على قاعدة القياس الاستثنائي  
 واذ لو صحت على معنى ان كذب الاصل كذب العكس يكون على قاعدة القياس الاستثنائي ويكون خالصا  
 فمثلا لا ينبغي صدوره عن عاقل متمية فضلا عن جهول المتأخرين الذين اعلام التحقيقات و  
 تدقيقات وفيه غرض اخر لان بقاء التكذيب بحاله يدفع هذا الاحتمال المهم ان يحمل على التقلب  
 وهو غاية تعسف والشارح العلامة قال لدفعه كما هو شأن لزوم إشارة الى ان صرف اللفظ  
 عن غيب وجيب وفيه رد على شارح الاشارات حيث قال انه سهل على وقوع من نسخية فان اكثر الكتب  
 حالية عنها وقد ريت بعض نسخ هذا الكتاب خاليا عنها وكثير من المتأخرين لم ينتبهوا لهذا وذكره  
 في مستغفرتهم فارتكاب التكلف دون خطاة القول محل بحث اى محل منع كما هو المتبادر من  
 مساق كلامه وفيه ان اوجه مانع فيلزم مقلد المنع بالمنع وانه قد دود باطل لان المجاز المرسل انما

يكون

انما يكون في المفردات وفي التمثيلية انما هي المفردات على ما تقرر في موضعه والحاصل ان ذكر اللفظين  
 وارادته المعنى الحقيقي شرط في المقام اذا ما لم يتعد رادة المعنى الحقيقي لا يصار الى المجاز وهو هنا قد ادى  
 المعنى الحقيقي بلفظ مستقل فلا يصار الى المجاز على انه يكون المعنى الواحد حقيقيا ومع مجازيا  
 في مقام واحد باعتبارين وليس نظيره في كلام العرب اصلا وان الفاعل عن المعنى الحقيقي المؤدى  
 بلفظ او جز الى المعنى المجازي المؤدى بلفظ اطول بلا داع لا يصدر عن عاقل وبالجملة ان هذا  
 التوجيه من الشارع في غاية السقوط لا يتصوره صدوره عن عاقل فضلا عن فاضل  
 والله دوس حكم بانه سهو فان ارتكاب مثل هذا التكلف للبرضى به البتة انه الموفق  
 لتعليل لقوله معناه ان مجموع التصديق واعلم ان التعريف المركب من التصديق والتكذيب  
 وذلك المركب اما حقيقة او مجاز والاول ليس مراد كما اشار اليه بقوله لان كلامه ما يكون  
 بحاله ثم المجاز يحتمل احتمالين بقاء التصديق بحاله على التعيين او بقاء التكذيب بحاله على التعيين  
 والثاني ليس مراد فتعين ان المراد ببقاء التصديق بحاله فكان التكذيب لم يذكر في التعريف  
 فقوله للفظ اعم من الواحد والاكثر وكذلك المحتملة اعم من المعنى الحقيقي ومن المعنى المجازي  
 لا يحتمل بقاء التصديق فقط بحاله صحيح اذ حمل اللفظ على المركب لان الكلام فيه على  
 معناه الحقيقي اما اذا ذكر المجموع واضيف البقاء الى التصديق بعد ملاحظة عطف التكذيب  
 واريد بجزء اعم من التصديق محتمل لان البقاء للمعنى المراد فتأمل لا يلبسها قوله بحاله لان فائدة  
 حمل البقاء على الوجود هي التقييم على معنى ان وجود التصديق في العكس فرع تصديق الاصل وان  
 وجود التكذيب في العكس اصل لوجود التكذيب في الاصل فقوله بحاله يصح على الاول بلا سرية و  
 على الثاني لا يصح لانه يدل على ان كذب العكس تابع لكذب الاصل العكس وليس الامر كذلك فتأمل  
 فيه وقع الخطا في لا يلاحظ لفظ التكذيب في تعريفه فذكر بعد تمام تعريف بسبب  
 ذكر التصديق في التعريف فلا يكون له معنى محصل وفيه نظر لان الخطا هو الانتقال  
 مع معنى اخر متعلل بصدق بذكر الاول التوصل الى ذكر الثاني على ما في اوضح المعاني فالوجه  
 ان يقول وقع سهوا كما قال شارح الاشارات فبصر لما كان ما ذكره المصنف له وفيه بطلان  
 المدعى هنا عدم الانعكاس بالانعكاس حتى لا يثبت بمثل الجزئي بخلاف الاول فانه يثبت بالتخلف  
 في جزئي فان العكس لازم للاصل والتخلف يدل على انه ليس بلازم فاذا لم يكن لازما لا يكون عكسا  
 كما مر غير مرة اما قول الجواز في قوله التوضيح لان المتن قاصدا لقوله بل تنعكس جزئية فدل قوله

وجه ان التبادر وما ذكرناه  
 من انه علة لقوله به اد  
 مع

لانه يدل على افساد على علم  
 المتكسبة مع الله



فان نجد ان شافاه عام جاز في جميع مواد الاحجاب فيكون الاستدلال بامر الكلي لا بالمثال الجزئي فقولنا  
 لانا ذقت كل انسان حيوانا معناه اذا قلنا مثله كل انسان لا يقال ان قوله لا تنفك كليمه  
 رفع احجاب كلي فيكون في قولنا سالبه جزئية والمثال الجزئي يثبت السلب الجزئي فلا حاجة الى الوجه  
 كقولنا نقول ان ما ذكرته من انعكاس الكلية الى الكلية في بعض الاوقات وهو اذا كان المحور امرا  
 بالموضوع غير صحيح اصطلاحا لانه لا غيرة بخصوص المادة كما في الانتاج فبعض من الطرفين الى الموضوع  
 ونحوه كما يقتضيه سوق ومعنى صدق الجزئية من الموضوع ان يكون عنوان الموضوع في الجزئية  
 ومن محور ان يكون عنوان الموضوع ايضا في ما يفتح قوله فيعلم صدق الجزئية من العكس فالصواب  
 غير صحيحين هما لا بالقضيتين فتأمل فيعلم صدق الجزئية من العكس ايضا صادقة في مادة  
 تساوية في القضية وقد عرفت انه لا غيرة بخصوص المادة في باب العكس وباب الانتاج تنويه للتعليل  
 بالتمثيل يريدها بالتعليل ما ذكره الشارح بقوله لوجوب المقادير والتمثيل ما ذكره المحرر بقوله لانا  
 نقول في محصل كلامه ان مقتضى هذا المقام ان كلامه لاصح في مقام التعليل غير صحيح وذلك على الشارح  
 مستل من عند نفسه وجعل ما ذكره من تنويه للتعليل الذي ذكره كما مر منه التصحيح وفيه بحث لان ما ذكره  
 المحرر من تعليل صحيح لان مسئلة بدئية نبه عليها بالمثال توضيحا لها على ان المذكور على قولنا  
 كل انسان في مذكور على وجه التمثيل ودر صورة الوجبة الكلية لا غيرة بخصوص المادة في نظر المنطق  
 وهذا هو ما يجب للتعليل بقوله فاننا نجد انه جاز في مورد الاحجاب كلها ولو تزلنا عن ذلك كله  
 نقول قد صرح السيد سند قدس سره ان المثال اذ بين حال بوجه علم جريانه في جميع الامثلة على  
 ما ثبت به لقاعدة الكلية بالعمومية وان كانت نظرية ومثل هذه النظريات يسمى تصوير  
 بوجه الكلي في مثال جزئي فان انس النفس بالجزئيات اكثر من انسها بالكليات  
 في حق مثال سيد محققين انما ذكر هذه الفائدة لكونها بعض لانا حجة وهو نقيض لاصل  
 فلم يصدق العكس يلزم اجتماع انقيضين وهو محال لعدم صدق العكس مستلزم للمحال  
 ومما يراه المحرر في عدم الصدق محال فاذا صدق حق هذا طريق العكس وفيه انما يتم اذا  
 حصل صادقا او كان كذا في قضية تامل جواز مستلزم الى المحال اخر تامل على ما عليه  
 تذهب ان نظرية هذه القضية هذا طريق خفي وهو ضم نقيض العكس مع الاصل ينتج محالا  
 وهذه القضية لا يثبت من صورة تيسر وجود ثمر بل نشاء من مادة بل من الصور لان الكبرى  
 من صدق صدق جاز من غير فيه - سلبية لا تقتضي وجود الموضوع وقد كان للموضوع معدوما

لانه محال سلب الشيء عن نفسه على ما شرح القطار وايضا لما يصدق وقدم ان  
 الملاقات يوجب صدق الجزئية من الطرفين فاذا صدق الجزئية من الطرفين صدق بعض  
 الانسان في يلزم اجتماع انقيضين وهو محال فلما ملاقات محال فاذا كانت الملاقات محال  
 صدق السالبة الكلية من الطرفين فيحصل المطر وهذا تبين اخر في مادة تبين الطرفين  
 يحصل المقام ان السالبة الجزئية تنفك جزئية في مادة التباين ولا تنفك ولا تنفك في غير هذه  
 المادة وفيه نظر لان العكس لازم الاصل كما مر مرارا فالتخلف في مادة كاف وانه لا يقال ان  
 السالبة الجزئية تنفك في مادة الاصطلاح فان شارب التسمية واعلم ان معنى انعكاس القضية  
 ان يلزم بالعكس نفيها كليا فلا يبين ذلك بصدق العكس معها في مادة واحدة بل يحتاج الى بيان  
 منطبق على جميع المواد ومع عدم لانفكا سرانه لا يلزم بالعكس لزوما كليا فيهم ذلك بالتخلف  
 في مادة واحدة فان لزوما كليا يتخلف في شيء من المواد فلهذا الكثرة في بيان عدم الانفكاك في مادة  
 واحدة دون الانفكاك في شيء فلهذا ان الوجه ترك قوله لزوما لا غيرة بخصوص المادة والا  
 فالوجه ذكره في الوجه من الكلية ايضا لانها تنفك في مادة مساوية الى موجبة كليمه مثلها  
 لم يذكر في غير عكس النقيض هذا الاعتذار انما يحتاج اليه اذا كان في صدق الاستفاد قواعد الفهم كما مر  
 مع انه لم يذكر من تناقض العكس مستوي لا شينا لانتقاض للمليات وعكسها لانه لم يذكر لا  
 ما يجب لتخصاره للمبتدئ وذلك لم يذكر كل الثالث والرابع على ما يجب  
 لعدم استعمال العلوم ولذلك شاعل الشيخ في هذا الباب ولحقه من بعض كتبه كالاشارة  
 وغيره لانه احتياج المنطق اليه اذ لا يجوز بيان الاشكال في غير باب على ما شرح القطار في شرح الطالع  
 فهذا لا يلزم لستحتاج الشيخ تامل يستنج مثال كقولنا جرة الجوهر يوجب ارتفاعه  
 ارتفاع الجوهر واليسر الجوهر لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر فجرة الجوهر جوهر كما ينبغي من  
 الشارح لان المقدمة الثانية تنفك بعكس النقيض الى قولنا كل ما يجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر  
 فهو جوهر فلهذا المقدمة مع الصغرى شكل اول وقد اعترض بعض المحققين على اخراج القيلس  
 البين بعكس يقتض عن تعريف القيلس بانه من الطرفين الموصل الى التصديق كالقيلس البين  
 بعكس المستوي واجاب عنه بعض المدققين بان الاستقار من القيلس البين بعكس النقيض  
 في النتيجة بعيد بخلاف القيلس البين بعكس المستوي انتهى وفيه انه منقوض بالكل الرابع فان  
 داخل فيه مع زيادة بعده عن الصبح حتى لم يذكره المتقدمون ولما تنبه المتأخرون لذلك اعتذروا لهم



بان الرابع قد حذفه لبعده عن الطبع على ما قال الحق تعالى في بعض المؤلفات ثم اورد ايراد اخر وهو  
 ان قيل كما اوردنا والبيان بعكس النقص اذ لا من في الدليل مع انها خارجان عن اقسام القيل والقياس  
 المستقر والتشليل واجاب عنه بانها في حكم القيل انتهى فتأمل او حذف المضاف وهو المتبادر والثابع  
 حتى جاز حذف مضافا لثلاثة دفعه غير معلوم بل الظاهر من كلام شارح الشافية عدم الجواز فان  
 الحذف مشروط بامرين احدهما كون كل منهما مفتوحا والثانيهما الادغام لا يجلب هيمنة الوصل وهذا  
 لا يجري فيما نحن فيه كما لا يخفى على المتبحر والآخر هو سره من تلحقه باب القيل والقياس اعلم ان البديع عبارة  
 عن الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة من حيث انها اذ عليها كما هو المختار المشهور  
 من بين الاحتمالات السبعة ولو قال وهي الاقضية لكون المقاصد لاحتياجها الى التفسير وهو  
 من تفيه وما كان البحث عن الاقضية في هذا المقام بحسب الصورة لا بحسب المادة عطف قوله على المثال  
 على عطف تفيه لكن هذا لا يرد على القول شارح ايضا فتأمل ونقول الم واعلم ان القضية  
 ونقول ما مر من ان القضية كاذبة اليه شارح المطالع او حقيقة او محاذ ما في اللفظ وفي المعنى اما احتمال  
 الرابع فالمراد ان علم ان القيل والقياس الموقوف ليس يقبل من حيث اللفظ وان اللفظ من حيث  
 هو عطف لا يستلزم لفظا اخر بل من حيث انه دال على معنى معقول مستلزم لقول الخدم في النتيجة  
 لكن القيل كافي في تحصيل المطالب اليه بانه اما الجدل والحكاية والسفطة واشرفان القيل  
 لمسمع يستغنى عن اعادة الاخر في تعلقها وسعنا ما يشعر بان الكلام في القضية الموقوفة  
 وليس كلامه فيها بل كل منهما محتمل في المقام فالمراد بمعناها تحقيقها لا المتعارف فالاولى حذف بالفعل  
 قبلها وان لم يشتمل عبارة المعنى للفظ بقيد الاقوال يريد به التقينا فان اريد بها القضاء بالفعل  
 شعر وان اريد بها علم من ما ومن القضية بالقوة يدخل شرطية فانها مركبة من قضيتين بالقوة  
 واجيب عنه باحتياج الشق الثاني والشرطية خادجة بقوله متى سلمت فان ادوات الشرط قد  
 خضعت عن تسليم واجيب ايضا بان الادب القضية ما يتضمن تصديقا وتخييلا ويبره على التعريف  
 ايضا فتأمل مع القيل لغة مفردة وفاد من مستغنى فوجي ولما كانت الشمس صالحة فانها موجودة  
 والجواب ان قياسه لا يثبت لا بمقدمة محذوفة وهي كل مستغنى فوجي وان القيل لغة مثل  
 عومدين لا تصح وادع مقدم الدالة على انها قوة قولنا ان كانت الشمس صالحة فانها  
 موجودة لكن الشمس صالحة فانها موجودة بل كانت منكورة او لو كانت كاذبة منكورة وكانت في نفسها كملت  
 من غير ان يكون يسمى قيل نحو كل انسان فوس وكل فوس من اما القيل لغة وان لم يحاول به التصديق

اي لو قال بدله وهو محقق في تقديره  
 والاشكال وضوحه الكمال اقول

بل التخييل حتى يفيد قبضا او بطلان بظن برادة التصديق ويستعمل مقدماته على انما سلم نحو  
 فلا تلاحسن وكل حسن ففعل من ففعل بضم او نحو العمل مرة وكل مرة ففعل في العمل فيفيد قبضا  
 وهو قول السلم ما فيه يلزم عنه قول اهل الفن الشاعر لا يعتقد هذا اللزوم بل يظهر ان يريد التخييل او  
 للتغير كما مر على ما تقدم في المصداق عنها ولو قال عن جمع التغير الى القول المؤلف ليفهم ان الصورة القيل  
 دخلة في الانتاج عما في المطالع وتوصلا كان افيد واولى فعلم ان الرتبة جزء الدليل عند المنطق فالهلية  
 ليست بجزء عند المتكلم والاصول كما لا يخفى بالجزئيات المستقرة على الكلي في مجال الجزئيات على حال  
 الكليات وافادة التعيين يستفاد منه ومن قول لكونها ظاهرين ان المراد بلزوم قول غير اليقين  
 به فيخرج الصناعات الاربع وهي ما عدا البرهان اما ان كان ما هو اعلم فلا يخرج ان واعلم ان المراد بلزوم  
 القول لاخر هو اللزوم بحسب نفس الامر بالنظر في صورة القول المؤلف للزوم مع قطع النظر عن خصوص  
 المادة فلا كانت النتيجة لازمة لصورة القيل تختلف عنها اصلا او لزوم العلم بظني في بعض المواد انما  
 هو بحسب المادة فيخرج وفي مستلزام الكلي الجزئية ليس الامر كذلك فصوله ان علمه للزوم مستأخر عن  
 اللزوم ومترب عليه اي علم اللزوم مجده فالكلي بالقيل والجزئية فان علم الجزئية سابق على علم  
 الكلي فلا يكون علم الجزئية لازما للمعنى المذكور لانه في حصول الجزئية المراد للحصول في الذهن  
 في الخارج فيدل على تقديره علم الجزئية على علم الكلي فلا يكون مستفاد من الكلي على انه لو بدل كل منهما مكان  
 الاستلزام على حاله بخلاف النتيجة اذ المتبادر من اللزوم عن الشيء للزوم عن نفس ذلك الشيء او  
 لاعتبار خصوص المادة ولو كانت النتيجة لازمة لنفس القول المذكور لعني المركب من صغرى سالبه وكبرى موجبة  
 لكانت لازمة لجميع المواد والتالي باطل نحو قول شيء من الانسان بفوس وكل فوس فبوان كذا قيل  
 القائل شارح المطالع لكن هذا يخرج اي لكن القول باللازم منه قول اخبرني عن خصوص المادة يخرج بقوله لانه  
 خرج ما ظهر اولا حاجة الى دعوى التبادر وفيه ان شارح المطالع اخبره بقيد تاليف والصورة لا بنفس  
 المقدمات وخذنا بطلان ان لوحظ المقدمات مع الرتبة كان الخروج فظاهر ايضا ضرورة ان المقدمات  
 لا يلزمها القول الاخر كيف ما كانت وهو ظاهر بل بد من ملاحظة الرتبة وهو ما يتركب الى هذا  
 التعريف شامل لمادة الميازة والبيان في التسمية والرسمية ثم ما حذر به بقوله لانه امران الاول هذا  
 القيل المبين بعكس النقيض اذ المراد باللزوم لانه في هذا المقام صرحا ان لا يكون للزوم بوطئة  
 مقدمة غريبة سواء لم يكن بوطئة اصلا كما في شكل الاول او كان بوطئة ليست بغريبة كما في راس  
 الاشكال فانها تزد الى الاول بكونه العكس المستوفى في الحدود وقد فرغ الوطئة الغريبة بكونه لا يكون



لازمة لشيء من القضايا الملزمة على معنى لا يكون لازمة لصورة ذلك الشيء بحيث لا تختلف عنها  
النتيجة صلا كما في قياس المساواة فان النتيجة تختلف عن صورة المبانيمة والنصفية والربعية  
وغیرها او يكون لازمة لبعض القضايا بحيث لا تتفك عن صورتها النتيجة لكن يكون مخالفة للقضية  
للزمنية وهي الاصل في كلا الطرفين كما في عكس النقيض على مذهب القدماء اذ في احدهما كما في عكس  
النقيض على مذهب المتأخرين وقد ظهر ان قياس المساواة للزوم فيه لتختلف النتيجة عن الصورة  
فيخرج عن التعريف بقيد للزوم فالخارج عن التعريف بقيد لذاته هو القياس المبين بعكس النقيض فقط  
ان شاع المطاع قال ينبغي ان لا يخرج عن التعريف كما لا يخرج القياس المبين بالعكس المستوي بالتفاوت  
قد مر الاشارة اليه فتأمل ان كل مساو والمساوي شيء فان المقدستين المذكورتين ينتجان مساو  
لماوي فاذا ضمننا ان تلك المقدمة وقلنا كل مساو الى اولى شيء ولذلك الشيء مساو  
ومن العلوم ان تعريف القياس يشمل القياس البسيط والقياس المركب وايضا في مادة المساواة قياسا  
ثم قياسا مساواة مع تلك المقدمة لا يتبع بالذات لعدم تكرار الوسيط لانه القياس الاول وهو ظاهر ولا في  
القياس الثاني لان محمول الصغرى مساو لماوي وموضوع الكبرى مساو لماوي شيء وهما متغايران  
ولذلك قال قوم ان المقدمة الغريبة كل مساو لماوي فهو مساو فيستكر الوسيط في القياس الثاني ولما عدم  
التكرار في قياس الاول فباق فاصلا لزم اما اختاره في تعريف القياس ان لم يسم قياسا مساواة  
قياسا في الاستعمال وما اختاره في القاعدة الناطقة بالثبات تكرار الوسيط واعلم ان شروط  
الانتاج قسما شرط لتحقيق الانتاج كالتوسط والمعتبة في الاشكال الاربعة وشروط العلم بالانتاج  
واتكرر من قبيل الثاني على ما في شرح المطاع فتأمل فانه دقيق لكن يكون حذرا في كلا الطرفين  
اذا احدهما على المذهبين ولذلك اطلق الحد وتقديم القول المتعلق بمجرى الجوهر هو من التلخيص كما مر  
تأمل فان المغيرة المذكورة هل يوجب التفاوت بين القياس المبين بالعكس المستوي وبين القياس  
المبين بعكس النقيض في ظهور الانتاج او لا يوجب والى الثاني ذهب شارح واجاب ابو الفتح بعد تكرار  
الحال الاوسط وبعدم الانتاج من القياس المبين بالعكس النقيض دون المبين بالعكس المستوي انتهى  
فيه ان ليس احد من الشكل الرابع متى لفظ بعضهم عن درجة الاعتبار كالاخف ثم اعلم ان اللوجبة  
الحكية والاسمية الكلية متنازمتان للوجبة الجزئية والسالبة الجزئية تستلزام الاخص بلام فالجواب  
الحق الاول المنهج للوجبة الكلية والغريب الثاني المنهج للسالبة الكلية قياسا ان بالنسبة و  
في قياسا ان بالنسبة الجزئيتين المذكورتين للقياسين المذكورين فانقص تعريف

القياس بهذين القياسين باعتبار استلزامهما الجزئيتين واجاب عنه بعض المدققين بان  
المراد بلزوم قول آخر هو اللزوم بلا واسطة بحسب نفس الامر وجميع امثال الاشكال الاربعة لازم  
من الاقضية بحسب نفس الامر بلا واسطة وانما الواسطة فيما عدا الاول للزوم العلمي الحاصل بواسطة  
العكس في الشكل الاول ليس فيه واسطة لا بحسب نفس الامر ولا بحسب العلم على ان المعتبة مساواة للزوم  
بالفتح المعروف بالكل لا بحسب الاعتبارات المعرف بالكل انتهى فافوا في الجواب عن اصل الابهاد  
ان تعريفه يشمل على العلة اربع القول الاخر هو العلة الغائية الباعث لتأليف القضايا وتبويبها  
فكون الجزئيتين المذكورتين علة غائية للتأليف الواقع في الجزئين المذكورتين ثم لان لهما فبين اخرين  
على ان القول الاخر هو المطلوب فكونهما مطلوبين من الجزئين الاولين ثم لان الفكر في الحركة  
وهو من المطلوب الى المبادئ ثم من المبادئ الى المطلوب وبالله العصمة قول آخر والمراد بالزوم  
اعم من المبين وغير المبين ليندرج فيه الشكل الكامل وغيره الكامل والكامل يظهر عنه المط من غير  
تغيير شيء مما في القياس وهو الكل الاول والقياس الاستثنائي وغيره الكامل مبين للزوم النتيجة عنه  
تغيير وضع الحدود كالشكل الثاني والثالث والرابع ثم القول بالزوم بحسب ان يكون مغايرا للكل واحدة  
من المقدمات فانه لو لم يتغير ذلك لزم ان يكون كل قضيتين قياسا كيف كانتا لا يستلزامهما احدهما  
كذا قالوا في ان التبادر من التعريف بان القول الاخر الباعث للتأليف فهو المرتب على علم المقدمتين  
فتأمل اما عين المقدمتين وفيما لا يمكن ان يكون لازما لنفسه فلا يكون محتملا لانها ما  
لان المصادرة في الاصطلاح المدعى جزء من المدعى الدليل بان يكون الخ او بان تكون صحته موقوفة على  
عاصم المدعى فعلى كلا التقريين يلزم توقف الشيء على نفسه المستلزم للحال احراز عن الدور والفتح كوقوف  
الابوة على النبوة وبالعكس فان كلامهما لا يتصور بدون الاخرين بحال وايضا النتيجة مطلوبة  
وهذا يجعل لفظ الاخر الا يضاح وايضا ان النتيجة ما لاجل التأليف فالمراد بالقول الاخر ما هو باعث  
التأليف وليست المقدمات كذلك وايضا علم النتيجة حاصل من علم المجموع متأخر عنه وعلم المقدمات سابق  
عليه وايضا علم النتيجة ما منها الحركة لا اليها الحركة مما لمراد بالقول الاخر ما منه الحركة فعلم خروج القضية  
الركية من التعريف ايضا تأمل كذا جابوا او اجاب الجمهور لان منهم من لم يجب  
كتاب الشبهة بكثرة الى ان في الجواب نظر وانت خبير بان ناقض التعريف مستدل والموجب مانع  
فكانه قال ان التبادر من المؤلف من اقوال مالم يتم بحسب بعد قول واحد لذلك لا يخلو القياس  
عن الواو الداعي الاقران وعن اداة الاستثناء فالقضية المركبة ليست كذلك فانها غاية الاستثناء



ولذا قلت في تعريف القضية بالكلف ولم يدخل القيلس فلا اعتبار عليه بل ارب يعنى ان  
الجواب المذكور الذي هو المنع كما مر مكابرة غير مسموعة وفيه ان دعوى البداهة في محل النزاع غير مسموعة  
والا لزم عقول اصحاب التعريف عن الانتقاض للبداهة فربا بعد قرن الى ان ينتهي الكلام لا التناقض  
وهو مستبعد حد اعلى ان قد ظهر من حديث التباد انه ليس بمكابرة وملا كره الحش في جوابهم فهو اعادة  
للسؤال عن غير زيادة شيء ولا نقص فهو ليس بشئ الا امان الدفع لا يخلو عن تكلف ولذا قال كذا اجابوا  
على طريق الاكتاب والقينة مظهر لان كون القول الشارح والقيلس طريق النظر والكسب ظاهر يكون  
المراد بالقول الاخر للكسب والمطلوب منها او ما لا يجد التاليف الى اخر ما مر منا ظاهر وايضا ان  
نقول لا يلزم منها لا يلزم عنها والفرق ظاهر لان الاول يفيد حصول لقواع من الاقوال و  
ثاني يفيد ان القول لا ينفك عن الاقول فالجواب من وجوه فتأمل في تطبيقها على  
قواعد التوجيه والناظرة فان صحة التوجيه وعدم صحته يظهر بها ما بعد الاجوبة فغير  
مطلوب ان في الاحتمال في كمالها الموجه عما قال الشارح في حاشية الفصول وفيه ان ارادة  
ما يفهم من المفظة لتعريف ظاهر باطلا والاعتراف بها عين الاعتراف بفساد المحققين  
عامة شرح القصاص مقتضى قاعدة التعريف فانهم شرطوا ان يكون التعريف اوضح ولبس  
وهذا قد حدد في جلد في لكن اصحاب التوجيه لا يراعون ذلك الاصل ولحق ما ذكره الشارح  
في فصول البداهة فعمل ذلك في الاولوية نظير ذلك انهم شرطوا تقديم الجنس على الفصل في حد  
تمام حتى فن بعضهم ان يخرج الحد عن التمامية اذ المبرج الترتيب والمحققون قالوا انه شرط  
ان اولوية هو جواب ما نحن بعد بيان المراد بالقول الاخر اتجاه ذلك بعيد لا يسليحنا  
رسالة على ان المنكبة امثال ذلك ان يقال انه تحقيق المقام بحيث اندفع في ضمنه ما يتوهم  
توهم والفرق ما عرنا فينبذ به بناء اخرتها وايضا يلزم المسادة على المطلوب وايضا يكون  
القيلس هو الان ما جزمه القيلس يجب ان يكون معلومة قبل علم النتيجة فتعريف القياس  
لا يشترط باطل من وجوه فلاولى ان يقال هو ما كانت نتيجة او نتيجتها مذكور بالقوة القريبة  
من الفعل حتى يرد عليه شئ وانما سبب استلزامه الاستمالة على ادة الاستثناء وهي لكن بناء على ان  
الشيء قد يستثناء حقيقة بغير لكن في مستثنى النقط عليه كما ان الاقتران في الاستمالة على ادة  
جميع ولاقتران وهي موافقة لاصله يسمى اقترانها قال في موضوع المطلوب في هذا تفصيل  
فان يخرج في قيسل حمل دون قيسل شرط وهو ما لم يكن من مجرد واصلية يدعى على ذلك

مناق كلامه كما قص بيان العكس والتناقض على احوال وقال بداهة موضوع محكوم عليه وبداهة  
المحكوم فان سائر الاصطلاحات المذكورة في كتاب جادة القيلس على ايضا لان حد الاوسط  
ان كان تاليا في الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشك الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان تاليا  
ثالثا وعلى سائر حملات شرائط انتاجها حتى يشترط  
فتأمل في مقدمتين في كيف وكلية الكبر نحو كما كانت  
نت النهار موجودا فالارض مضبوطة لكان اضبط  
باس بالذكر لكون الكلام فيه والاقا النتيجة يعنى الادلة  
الادلة بل يعنى العرفات ايضا وهو السهل شائع عند  
ان للمقدمة اطلاقا اخفاها يطبق على ما يتوقف  
له وعلى ما يتوقف عليه الدليل وما يتوقف عليه صحة  
لية جزء قيسل ووجه العبارة هكذا في الاشارات  
ونشارة الى المذهبين في المقدمة وبعضهم قال انه تارة  
رر بالجهة ما عدا القيلس وبعضهم قال ان كلمة او اجز  
الامام في شروحه الى ان المقدمة جزء للجهة وبيان ما في هذه  
من المطلوب والنتيجة لان الحد الاول في تعريف القضية ايضا  
اقل افراد اوله اخص في الغالب والاختصاص اقل افراد امن  
من الشكل الاول لان المنطق مقدمة الحكمة ومائلها  
وضوع وتالفة لا يكون اخص وموضوع الموصية الجزئية  
كل افراد باعتبار موضوع المقدمة فان خففه مثل  
نها والاصطلاح جادة الحلية لم نقل الى المقدم و  
في قد صرح في شراح الاشارات بخصوصية تعريف العكس  
نزه الشارح مبنى على تشبيه عنوان الموضوع والحمل  
سومها وما ذكره الحاشية مبنى على تشبيهها بالجسم الصغرى  
يؤكد تسميتهم للكبرى عظمى وقال المحقق الطوسي  
في مطلوبها بتبين الحكم باخذها على الاخر ولا صغر



ولذا دخلت في  
الجواب المذكور  
والا لزم عقوا  
وهو مستبعد  
للسؤال عن غير  
عاطري الا  
المرا بالقول  
لقول لا خيرا  
ثاني يفيد  
قواعد متوج  
مضلا في  
ما يفهم  
عاملا في  
وهذا قد  
في فصول  
تمام حتى  
الاول  
رسالة على  
تومر في  
القياس  
من لغة  
التي  
مع ولا  
لما خرج

باب في بيان ما يشبه في العلم والادب في معرفة الله تعالى

لا اعتبار عليه بل ارب يعنى ان  
بواليد امة في محل النزاع غير مسموعة  
بعد قرن الى ان ينهى الكلام لا التناقض  
كأبرة وملا كره الحش في جوابهم في رعدة  
لا يخلو عن تكلف ولذا قال كذا اجابوا  
والقياس طريق النظر والكسب ظاهر تكون  
ن الى اخر ما مر منا ظاهر وايضا ان  
يفيد حصول لقوا عن الاقوال  
من وجوه فتأمل في تطبيقها على  
تت يظهر بها ما بعد الاجوبة فغير  
في حوالى الفصول وفيه ان ارادة  
ما عين الاعتراف بفساد عند الحقيقين  
بشأن يكون التعريف اوضح وبلي  
في ذلك الاصل والحق ما ذكره الشارع  
شروا تقديم الجنس على الفصيل في حد  
الترتيب والمحققون قالوا لا شرطا  
الاخر اتجاه ذلك بعيد لا يسليحنا  
ام بحيث اندفع في ضمنه ما يتوهم  
م المصادرة على المطلوب وايضا يكون  
قبل علم النتيجة فتعريف القياس  
بنتيجة او نتيجة ما ذكره بالقوة القريبة  
دقة الاستثناء وهي لكن بناء على ان  
ليس كان الاقتراني لا شتما على ارادة  
س وموضوع المطلوب في تفصيل  
ان من مجرد وشملي يد على

مناق

مناق كلامه كما قص بيان العكس والتناقض على احوال ووقال بدو موضع محكوم عليه وبدو محمول  
المحكوم فان سائر الاصطلاحات المذكورة في الكتاب جادة القياس في بعض الاوضاع  
ان كان تاليا في الصغر في مقدمه كبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان تاليا  
فيهما فهو الثاني وان كان مفردا فيهما فهو الثالث وعلى من لم يحمله شرط انتاجها حتى يشترط  
في الاول يجب لصغري كلية كبرى وفي الثاني اختلاف مقدمتين في كيف وكلية الكبرى خوكها كانت  
شمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت النهار موجود فالارض مضيئة لكان اضبط  
وافيد كما لا يخفى على القياس خص القياس بالذكر لكون الكلام فيه والاقال نتيجة يعلم الادلة  
كلها وكذا الكلام في المطلوب فانه يعلم الادلة بل يعلم العرفات ايضا وهو الشمول شائع عند  
ارباب التحصيل كما لا يخفى ههناشارة الى ان المقدمة احاطة اخفاها يطبق على ما يتوقف  
عليه وقوع العلم وما يبين في تحصيله وعلى ما يتوقف عليه الدليل وما يتوقف عليه صحة  
الدليل هي القضية سرية او حتمية جزء قياس وجه العبارة هكذا في الاشارات  
فان صعبو هذا معصف وقالوا كلمة اول اشارة الى مذهبين في المقدمة وبعضهم قال انه تردد  
من ان في اقسامها وبعضهم وقال ان بالجملة ما عدا القياس وبعضهم قال ان كلمة او اشارة  
وقال ان كلمة او التحية او التردد وشاررا مام في شرص الى ان المقدمة جزء في جملة وبيان ما في هذه  
لا قول في جملة هذا المختص للفقهاء اعم من المطلوب والنتيجة لان الحد لا يفسر في نفسه ايضا  
وقد اطلقها لانه غالب قل افراد في اخص في الغالب والاختصاص قل افراد اس  
لاسم والغاية ان معتبه هو الضرب الاول من شكل الاول ان المنطق مقدمة الحكمة ومثالها  
موجبات كلية والضرر هو العدة والموضوع والتامة لا يكون اخص وموضوع الموصية الجزئية  
لا يكون اخص في الغالب وكون المقدمة اقل افراد باعتبار موضوع المقدمة فان تخففه مثل  
للمقدم ايضا وكذلك الاكبر مثل التالي ايضا والاصطلاح جادة العملية ثم نقل الى المقدم و  
التا وهو الظاهر من كلام المصنف في العكس وقدم في مخرج الاشارات بخصوصية تعريف العكس  
بالعملية ويجوز ان يكون والفرق ان ما ذكره الشارع مبنى على تشبيه عنوان الموضوع والمحمول  
باناء لصغري والتاء الكبرى فكان الافراد في بومنها وما ذكره الحاشي مبنى على تشبيه ما بالجسم الصغرى  
قليل الاجزاء والجسم العظيم كية الاجزاء ويؤكد تسميتهم لكبرى عظمى وقال المحقق الطوسي  
والادب يسمى اشارة في حد منسوبها بتبين الحكم باخذها على الاخر والا صغر



بشيء أصغر لكونه جزءا تحت الأوسط في الترتيب الطبيعي عند اقتضاء الحكم الكلي الإيجابي الأكبر  
 أكبر لكونه كليا فوق الأوسط في ذلك الترتيب انتهى وهذا وجه غير مذكورناه فتأمل ولياء إلى الف  
 المكتوب في صورة أيا، وفيه أنه لو كان ذلك من قبيل تسمية الكل باسم الجزء ينبغي أن يسمي المقدم  
 بأصغر والكبر لا بما كانا في الجزئين أسما عنهما معنى الوضعية كلفظ الأحمر الذي به المرأة المعينة  
 بعد مكان لهما لانهما أثقل انما هو من الكمية إلى السمية لاسم الوضعية إلى السمية فاذكره من العذر  
 غير صحيح في وجه التسمية بالكبرى ويسمى العظمى أيضا كما في المفصلة قال المحقق المقدمة التي  
 فيها الأصغر تسمى الصغر والتي فيها الكبرى تسمى الكبرى انتهى فكان نسبة الأصغرية والكبرى إلى الجزء  
 سناد حقيقي وإلى الكل سناد مجازي وهذه النسبة ملحوظة حين النقل لما بعد النقل فلا يلاحظ  
 بل السناد بل يكون السناد داعم معنى الوضعية وهذا الحسن من الوجهين المذكورين تأمل  
 تسمى شكلا أي تسمى نفسك الرتبة والتحقق أن القياس هذا الاعتبار شكلا عاما  
 بعض حوى شرح التسمية والمقدار جنس للخط والسطح والجسم التعليمي فان كان المقدار متناه  
 الطول فقط فخط وان كان امتداد الطول والعرض فقط فسطح وان كان امتداد الثلثة فجسم تعليمي وهو  
 يتبدل ولا يتبدل الجسم الطبيعي كما في الشبهة فظهر أن المقدار يصدق على الامتداد الواحد وعلى المتدوين  
 وعلى الامتدادات الثلاثة فما يشعر به لفظ الحثي لين لم يأت فنبصر وتذكير الضميمة والنسخ مختلفة  
 وفي بعضها ثابته الضميمة وهو الظاهر ونعم ان المقدمين قسموا إلى ما يكون الأوسط مجزئاً لا حادياً  
 المقدمتين موضوعاً لا حادياً وإلى ما يكون مجزئاً لا حادياً وإلى ما يكون موضوعاً لا حادياً فخرجت قسمتهم  
 أشكالاً ثلثة ولم يعتبروا انقسام الأولين قسمين فلم يخرج الشكل الرابع عن قسمتهم و  
 متاخرون ما تبرزوا بذلك اعتدروا بهم بان الرابع قد حذفوه لبعده عن الطبع وذلك لان الأول  
 هو لترتيب الطبع والرابع مخالف في مقدمته فهو بعيد عن الطبع جداً وكان من عادتهم بيان  
 الشكلين الآخرين بعكس أحدهما المقدمتين يرجع إلى الشكل الأول ووجدوا بيان الرابع  
 يحتاج إلى عكس المقدمتين جميعاً بالحقول لا يشتمل على كافة شرائط متضاعفة على ما قال المحقق  
 سوفي بعض مؤلفاته فظهر أن تقسيم القياس إلى الأربعة مما فعله المتأخرون فظهر أن تقدم  
 سوفيها فليس من أربع أيضاً كما مر والمزاج الحكم الأوسط وفيه ان السناد ومن حكمه وهو الحكم الواحد  
 وهو حكم في الكبرى يدل عليه كلام شارح الجامع حيث قال ان الشكل الأول كامل لانه يدرى  
 لا شيء ذلك في إثبات حكم لكل ما ثبت له راسخاً ومن جملة ما لا يصغر وثبت ذلك في

قوله وباندراج الأوسط المندرج فيه الأصغر والأوسط مندرج تحت الكبرى فالصغر مندرج تحت  
 الكبرى والكبرى يتضمن المطلوب فيتضمن المطلوب النظري وما يتضمن النظري فهو نظري فيتوقف صدق  
 الكبرى على صدق النظري فيكون مصدرة والمجول ان نظرية الحكم وبداية يتبدل بتبدل العنوان نحو  
 العالم حادث فانه بهذا العنوان نظري دون عنوان كل متغير حادث فانه يدرى ولو كان العالم داخل  
 المتغير فظهر ان توقف الكبرى على المتغير ممنوع فلا مصدرة فيه ولا شيء من الفرس  
 بجوان لم يقل ولا شيء من المجزئ ان تبين ما على ان العبرة في هذا الباب انما هو إلى صورة القياس بخلاف  
 الابواب الآتية فلا تغفل على سائر الأشكال الباقية أراد بالأشكال الباقية ما عدا الأول والثالث  
 الثالث والرابع وهو معنى لبيان فيكون المعنى فقدم على بيان الأشكال الباقية وثابته الضميمة  
 باعتبار المعنى لان الشكل هيئة ثباتية ولو كان فقدم على مادونه وعلى ما لم يثبت اذ كان اظهر  
 واخص لانه الذي هو المجزئ في الأغلب خارجاً تابعا والمجموع المعروف بـ كشاف لا ثباتها قد  
 علم الاخيرة تمامه فكان بعيداً لانه اصل البعدية كـ بين الثلثة الاخيرة وقد مر وجه بعد  
 مفصلة وفي بعض النسخ لفظ جدامذكور وهو الأول حتى لقط بعضهم وقد سوان القدماء لم  
 يخرجوا عن قسمتهم واعتدروا لهم المتأخرون فالأشكال الأربعة اتفاقاً وانما الخلاف في البيان بالاقصا  
 على الظاهر المستعمل وعدم الاقتضاء وباللغة التوفيق والفرق بينهما اما الفرق يجب  
 المادة فقد علم من التقييم واما الفرق يجب ان لا يفقد علم من التقييم في المقامين فتذكر قد ذكر  
 وبحسب الانتاج ودرج ما الفرق بحسب الانتاج الى المكان اولى قال الشرح في الحقيقة الى الاول الى  
 في الشكل الاول قال بل الى اول الاو الى الضرب لاول المركب من الوجبتين الكليتين قال الى  
 الضرورية بان يرجع القضايا بالضرورة والضرورة كالممكنة فانها تترد الى الضرورية قاله فصول  
 البدائع قيل انتاج بارة الحكم بـ شكل موقوف على الشكل الاول واستفاد منه وان راجع الثاني  
 نحو بعض ليس بـ ويكفي ان لا يمكن ردة اليه وان شئت تفصيل الحال فارجع اليه فان ما ذكره  
 هذه الكتب نبذة من فان من لم يطلع على قواعد المنطق تمامها فاطلا ورية من غير رام او كراوة  
 يجوز على ما قال شارح مكة للشرقي وايضا بثبوت الحيوان توضحه ان ملاقات الشيء بشيئين  
 لا يتلزم ملاقات الشيئين وعدم ملاقات الشيئين فان الحيوان يلد في الانسان والفرس والناطق  
 ايضا بان يحتمل كل منهم والنتيجة لا بد من ان مترتبة على صورة القياس ولا تخلف عنها بحيث  
 لو سلمت المقدمتان لزم عن المؤلف النتيجة لما مر من اختلاف النتيجة كقولنا لا شيء من الناس

وهو فاهية عالية واثرة انفسها لا حتى تطلع على لطائف وادقها



الطبيعية لم تقرب في العلوم كذلك القضية الشخصية لان العلوم لا تبحث عن الشخصيات  
بل عن الكليات لان نقول اعتبار القضية الكلية بموجب كلياته اعتبار القضية الشخصية لان  
الحكم فيها على الافراد غاية ما في لبابها لا تكون معتبرة بالذات لكن بدلالة ذلك على عدم الاعتناء مطلقا  
بمغايرة الكلام في هذا المقام والله الموفق على تحقيق المرام انتهى وفيه بحث ظاهرات  
الاعتبار القضية الكلية انما توجب اعتبار الشخص محملا لا مفصلا وليس لكلام فيها بالكلام  
في اعتبار الشخص مفصلا شخصية بتشخص ذهنية او خارجية وملاحظة افراد القضية  
الكلمية على وجه التفصيل غير لازم بل غير ممكن لانها غير متناهية ولان اعتبار القضية الكلية  
مستلزم لاعتبار المفهوم فالطبيعية معتبرة ايضا ويمكن الاعتذار عن تعرضهم القضية  
الشخصية في التقسيم مع اشتراكها مع الطبيعية في عدم الاعتبار في العلوم بانهم لما تعرضوا  
للجزئية في التصورات لم يكونوا ملكتها للكل والاعدام انما تعرف بملكها تعرضوا في باب تصديق  
ايضا لها المستمراد فالحق ما قاله المحقق الطوسي في شرح اشارات من ان الاعتبار في العلوم  
يعني الحكمية سوى المنطق على ما قاله اصنام الذين هو لخصومات الاربع فالطبيعية  
والشخصية باعتبار ان العلوم وقدر نوع بسيط وتحقيق وانما طبنا بكلمة في هذا المقام  
وفيما قبله يعلم الفرق بين الطبيعية والشخصية في الاستعمال في العلوم وعدم خال  
عن التحقيق والله الموفق على تحقيق المرام وكذا باعتبار المقدمات كل من الاعتبارين يصلح  
ان يكون وجها للترتيب ومجموعهما يصلح ان يكون وجها ايضا فان شارح المطالع انما رتب  
هذا الضروب هذا الترتيب لما ينظر في وجاهها باعتبار نتائجها بتقديم الحرف وانما ينتج الفرق  
على غيره انتهى فالترديد المذكور يمنع لخلو المنع جميعا فالاعتبار في السبب ثلثة وعمل شارح اخذ  
اعتبار النتيجة لكونها اظهر عند العمل وجه التامل هذا والكلمتين يعني ان السالبة الكلية  
لشرف من الموجبة الجزئية لانها انفع في العلوم وانها اخلت تحت لضبط كما في شرح المطالع كما مر  
والقول الاقتراني خمسة اقسام من وجه آخر وفيه سهو ظاهر ان اقام  
سته لان القسم يطلق القيلس الاقتراني الشطري كما في المطالع وقد صرح به في فصول البدائع كما  
لا يخفى لان ملزوم الملزوم ملزوم تنبيه على دفع شمول قدره هو انه مقدمة اجنبية والمنتهى بها  
لا يكون قريبا وحاصل الدفع انه تنبيه على جاسل القيلس وايضا ملزوم لمكلمة الملزومة بالنقاس  
في ثلثة فاما ملزوم الانقسام في ثلثة فيلزم لانقسام الاسم الى نفسه وهو اجل فتبصر

الاولى لا وجه للايجاب وفي الثاني السلب وهذا انما من انتقاء كلية الكبرى مع وجود الاختلاف  
وكقولنا كل انسان اهذا ان القول ان على خلاف الاولين فان الصغرى موجبة فيما كان  
الصغرى سالبة الاولين والحق في ما قل للايجاب وفي الثاني السلب وتصوير النتيجة هذه ثابتة  
بالكلية نقله التامل ان جزئية المقدمه تقتضي جزئية **في** الكيفية بذكر احد الطرفين يعني استفاد  
الشروط المتروكة من المذكور بمعونة الشرائك العلة وفيه نظر لان هذه الشروط انما وضعها ووضع  
فمن معي يمينه بالاشارة التامة فالاحاطة على انهم بعيدة لا يعتد بها **في** ولو صورها كل منها الى الوصور  
كل من يمكن ان يمثل لا اطلاع على العلة كما صور الحرفي هذه **في** امثلة **في** وكان كدورة الفن والردية  
ما يرجع اليه فانه لو لكل في الاستنتاج سائر الاشكال يرجع الى الاول ويرد اليه وكان نظما طبيعيا لا انتقال  
لذهن من الصغرى الى الوسط ومنه الى الكبرى حتى يلزم انتقاله من الصغرى الى الكبرى وهو لا يتقارن بطبع  
يتلقاه الصغرى سليم بالقبول وكاملا لا يبين لاننتاج اذ الكبرى انه على ثبوت الحكم لكل ما  
يثبت لا الاوسط ومن جملة ما لا يصرف فيثبت له الحكم والحاجة الى فكر وروية ومنتهى المطالب الاربعة  
ومنتهى ايضا المطالب الذي هو للايجاب لكي لا يتماهى على ان في الاول الايجاب الذي هو  
شرف المطالب من السلب فان الوجود خير من العدم والثاني ان الكلية شرف من الجزئية لانها انفع  
في العلم ولا يخفى تحت الضبط ولان الكلية لخص من الجزئية والخاص كل من العام كشماله على مر  
زده في هذه الامور موجبة لمزيد الاهتمام وكوه كدورة وبالله التوفيق **في** وكان الشكل الثاني معقوف  
عاقوله ما كان الشكل الاول **في** هذه الصنف جواب لما **في** حيث بين طرف يعرف اي لمابين خروبه  
بوجه يعرف من التزام اخذ موجبة في الصغرى والتزام اخذ الكلية في الكبرى وجعلها اربعة اقسام  
**في** فتمت **في** وضرب الثاني ايضا اربعة لما يتيسر على ان ينظر الشكل الثاني في سلك الاول مع ان  
ما ان كان يقضي لانه دعي ان كون كلية كبرى شرفا معلوم من شرائك العلة لقد اصابنا  
فلك كما عرفت **في** على مقتضى شرفين اختاره في تقديمين وكلية الكبرى **في** على ان لا عبرة  
بالشخصية والطبيعية فانه في حينها فيهما عدة الاستعمال في انسابا وقد مر ما ينافيه من الشخصية  
قدت مما في الانسابا في **في** وجه لذكر الشخصية في التسمية وتركه لطبيعية **في** او بناء على ان  
الشخصية في قوة جزئية او كلية وهذا ما ينافي من الاستعمال في العمل بل يفضل نوع تفضل  
فان شارح **في** موضع ان محصورات بمنزلة كليات او غير معتبرة لاننتاج اذ لم يبرهن عليها  
**في** بانه بعينه العلوم كونه في موضع تعقيد والنزول انتهى وقال في موضع اخر منه لا يقال كان تعينه



لا يثبت بما ذكره من زوج زوج ولزوم احتمال غير مذكورة القيلس وانت خبير بان القيلس لا يجب ان  
يكون صادقا مقدمات فلو سلمت المقدمات المذكورة وكون العدد محصرا فيما ذكر من الاحتمال الثلاثة  
يلزم النتيجة المذكورة فلا يرد ما ذكره من عدم لزوم النتيجة ولو ورد السؤال لورد على القيلس وهو  
لا يطرأ مثل ان الممثل اعم من القيلس كاذب **اللام** الا ان يعزم زوج الزوج بان يراد به ما قبل متضيف  
اكثر من واحد سواء انتهى الى الواحد كالثمانية او لم ينته كالعشرين وهو مع مجازي في الاصطلاح وليس  
هناك قرينة لافساده ليع وهو ضعيف ولذا في كلمة **اللام** وقد حصل الالتفات عن هذا التكلف  
بالله التوفيق **لان الصادق فيه مناقضة لانه منقوض لان الحيوان**  
**اللازم لان** ان يصدق عليه الجنس مع انه لا يصدق على الانسان فتأمل تنزل  
**اللازم** اراد به ما هو المحمول على اللزوم موافقة **وليجب** ان يكون **اللازم** محمولا على اللزوم كالزوجة  
لاربع **لان المساوي** الى النقص متساويين فانه ما ولزوج والمراد  
بأحد المعاندين هو الزوج واراد بالآخر افراد وكل ظاهر **اللازم** وهو الحيوان  
في المثال ويصدق عليه الحيوان من زيد وبكر وهذا الفرع وذاك الفرع منقسم الى البعض والكل  
فانقسم اللزوم اللزوم وهي لان في المثال وهذا مبني على ان المراد في المثال المذكور باللازم هو  
المحمول موافقة كما مر واما الاقام لها **اللازم** فتأمل **اللازم** فانه  
الاقسام الخمسة الاقترانية وهذا هو ايضا مبني على الترتيب الاول **والقيلس**  
المتشائي فيه شرائط الاول ان يكون الشئ طية موجبة وسفاتي ان تكون لزومية في التصلة وعنادية  
في التصلة ثانيا احدا مريين وهو ما كلية الشئ طية او كلية المتشائي كلية الوضع او الوضع الا اذا  
كان وقت الاتصال والتفصال ووضعها هو عينه وقت التشاء ووضعها فلم يرد بكية التشاء تحقق  
التشاء فجميع الازمنة مع جميع الاوضاع ففي التصلة ينتج الوضع الوضع والرفع والرفع وفي التصلة  
ينتج الوضع الرفع والرفع وضع والتفصيل في المطولات فلا تغفل ما يذكرفيه النتيجة او يقضها  
قد عرفت ان المراد بذكرها بالفعل ذكرها مع الترتيب بدون والانتزاع لاذكر ما ذكرها فانها مذكورة  
في الاقتراني ايضا **وخاها** ان النتيجة لانها الاولى فلانه يلزم المصادرة على المطلوب ولذا في قوله  
لا يمكن تصديق لتقيضين **والمقدستين** التي تكون النتيجة بجزء من الشرطية ولا بد فيه من مقدمتين  
جديدة شرطية واخرى كلية وهو وضع احد جزئها او دفعها فان كانت الشئ طية متصلة تسمى القيلس  
تساويان كانت منفصلة يسمى انفصاليا ما الاتصال فهو مع وضع المقدم ينتج عين التالي

ومع رفع التالي ينتج رفع المقدم من غير عكس ضرورة ان وجود اللزوم يستلزم وجود اللازم و  
انتفاء اللازم يستلزم انتفاء اللزوم ولا يستلزم انتفاء اللزوم انتفاء اللازم ولا وجود اللازم  
وجود اللزوم لجواز ان يكون اللازم اما الانفصال فان كانت شئ طية منفصلة حقيقية  
ينتج مع وضع كل من طرفيها رفع الاخر ومع رفع كل منهما وضع الاخر وكل بما فيه التصلة او ما  
يلزم او مانعة للخلو ينتج ان ولما فيه الحقيقة اربع نتائج فالجميع **اللازم** اثبات  
اي فالنتيجة ثبات وكذا الكلام في الباق **اللازم** كذا الفصل قيل بان سينا  
**الحكم** في الشئ طية كانه رد على الشارح محصول ان صورة القيلس المتشائي هو الحكم بلزوم  
التالي للمقدم سواء كان القيلس ملفوظا او معقولا وسواء كانت المادة مساواة او العموم من غير  
تفرقة لا يقال ان مراده العبرة للمعاني لا للافظاظ فيمكن اعتبار المعنى في مادة المادة فيصع  
جعل التالي مقدما ومقدما تاليا لانا نقول فيحدث قضا اخر مخالف للاول ولا كلام فيه  
وانما الكلام ان قيل المتشائيا نصاليا واحدا هل ينتج في مادة المادة اربع نتائج اولها الحق  
الثاني **يجب** ان يبحث عن المادة كلمة عن تدخل على الموضوع والمحمول ايضا وفيه رد على متاخرين  
حيث حذفوا الصناعات الخمس وجعلوا ابواب منطق اربعة **اليقين** هو الاعتقاد  
بمازمت ثابت مطابق لمواقع **اي** سواء كانت تلك المقدمات فالاولى ان يقول اي سواء كانت  
تلك المقدمات ليوافق الشروط **ضرورية** اي مقدمات يقينية قيمان القسم الاول ضرورية  
وهي اليقينية التي هي مبادئ اول البرهان وهي ستة وهي قضائيا يكون مجرد تصور طرفيها وان كانا  
واحد بابا لكب كافيا في حزم العقل بالنسبة بينهما بالاجاب والسلب كقولنا كل اعظم من الخ  
ويستدريهات ايضا فظهر ان الاوليات قد يحتاج صرفا الى واحد طرفيها الى النظر فللعبة في بداهتها  
كون الحكم بدريها والقسم الثاني اليقينية النظرية المكتسبة من البرهان المنتهي الى الضرورية  
او المركب منها ابتداء **علة** الغتبية وهو البرهان قسمان بريان ثم وبرهان ان كان الموضوع  
لا بد ان يفيد الحكم بثبوت الاكبر لا صغر وهذا مشتمل بين البرهان فان مع ذلك علة لوجود  
الاكبر مطلقا في الاصغر الخارج يسمى بريان ثم انه يعطى للمية في ذهن وهو مع اعطاء السبب  
في التصديق والمية في الخارج وهو مع اعطاء الحكم في الوجود الخارج والبرهان الحكم ههنا ثبوت الاكبر  
لا صغر فالمراد بوجود النسبة في الخارج ووجود الاكبر في الاصغر في الخارج والافكون النسبة موجودة  
في الخارج ممنوع على ان الاوسط ليست بعلة لوجود الاكبر في الخارج مطلقا بل هو علة لوجود علة في



في الاصغر في تقريره مساهلة تأمل كقولنا هذه الخبيثة محرقة لانها قد مسها النار وكل ما مسها  
النار محرقة فعلة وجود المحرقة في الخبيثة المس في الذهن والخارج وكقولنا كل ان جسم لانه  
حيوان وكل حيوان جسم فالحیوان علة لحصول الجسم في الانسان وان لم يكن علة لوجود الجسم  
مطلقا وبزيده وضوها وبينا ان الاوسط بينهما يكون مقولوا الاكبر ومع هذا يكون علة لوجود  
الاكبر في الاصغر كقولنا هذه الخبيثة يتحرك اليها النار وكل ما يتحرك اليها النار يوجد فيه النار  
فوجود النار اكبر وحركة اوسط وفي علة لوجود النار في الخبيثة مع معلول النار وليس المراد يكون  
الاوسط علة الاكبر والعكس الاشتغال على العلة والا لا يصح الحمل وبشي صاحب البرهان حكما  
في الصلاح **قوله** علة لتبوت الحجة اي لذلك الشخص المشار اليه **قوله** هذا المجموع المسمى علة  
لوجود الاكبر وهو المتعفن في الاصغر في الذهن وان كان معلولا في الخارج وما ذكره من كون الحجة  
علة موافق لما في نفس الامر لانه ليس موافق للتقويم ولساق كلامه من كون الاوسط علة الا ان يتبين  
على الاربع وهذا المقام على هذا الوجه معلوم من المفصلة **قوله** اي يخرج قوله مؤيد لما كان الوجه  
بالياء تحتانية وكان مرجع ضمية هو مؤنث اعني لفظة يقينية فتره بذلك ليوافق المرجع الضمير  
ويمكن رجوع الضمير الى قوله يقينية باعتبار المعنى وهو القيد والقول او غيرهما فيكون المرجع قريبا  
**قوله** فاعل مختار بمعنى يصح منه الفعل والتركيعم الواجب بحسب المفهوم ايضا وبعد تعلق الادارة  
يكون صدور الفعل واجبا **قوله** وما يتوقف عليه الشيء مع الوجود والمعدوم والا اول هو التبادر  
**قوله** او بالفعل والابدية النقض بالسيف من الخشب فانما يجاز **قوله** فهو العلة الغائية فهي اول في الصور  
واخيرة العمل كالجلوس النسبة الى السير فيكون معلولا بحسب الخارج **قوله** غير موجب بالذات  
فاقضية الوجود منه لا يتوقف الاعلى قابلية في الممكن فان كان امكانه كافيا فيضمان الوجود  
منه تعا كالفعل الاول كانت العلة بسيطة وان لم يكن كافيا بل يحتاج الى اشارة ليطرد الالات يكون  
مركبة الا ان الكل صادر منه تعا عند المحققين وعند غيرهم الاول من الاول والباقي من الوسائط  
فعلا كما قولين لا يتصور العلة الغائية **قوله** اما البسيط عن المختار وفيه نظر لان العلة لا تختص  
فيها الاتعلق الادارة وسبق العدم من العلة **قوله** الى العلة الغائية فقط لا يقال لا بد من امكان  
العلول فهو من العلة لاننا نقول فهو معتبة بجانب العلول ولا يطلب العلة الا للممكن **قوله** غير  
المعتلة ولا خلاف في ان افعال تعا ليست بمعللة باعراض بقود اليه تعا وهو غنى مطلق عن جميع  
مطلوبه من الافعال والاعمال وانما النزاع في ان الفوائد العائدة الى العباد والمصالح لهم هل هي باعثة

نعم من الحكيم يعرف الحكمة

تعا لقوله تعا ولكم في القصص حيوة فان منفعة الشئ عائدة اليهم اول الكون ذهب المعتلة  
وكية من انفقها الى انها معللة بمصالح العباد وبالغ صور الشريعة في التوضيح في التكاثر على من  
لم يقل بان افعال معللة بمصالح العباد فقال التفتاز انه معلومة البعض دون الكل ثم الفرق انها معللة عند  
المعتلة وجوبا وعند غيرهم معللة تفضيلا فالقائل بانها معللة بمصالح العباد ليس بمعتلة ولا وجوبا  
فقط بل لفظ المحقق وقد حررت هذه المسئلة احسن تحرير في كلية رسالة تكملة الوحدة فان شئت  
فارجع اليها **قوله** عن الغرض اما التزه عن الفائدة العائدة اليه تعا فباجماع جميع العقلاء من اهل  
المد وغيرهم واما كون الفائدة العائدة الى العباد باعتبار تعا عقل فهو محل النزاع كما مر مثل الفرس  
يترب عليه الثمرة وغيره من الاستطال والانتفاع بالاوراق والاطياب وغيرها فالثمره هي الباعثة  
وغيره باعثة لباعثة والفوائد يترب على افعال تعا في منزلة سائر الفوائد **قوله** من لطائف التعريف  
اشتمال على العلة الاربع ولقد احسن في ادخال كلمة من لان المذكور بعض الفوائد بالجميع وهو ظاهر  
**واعلم** ان التعريف عند المحققين من المتقدمين لا يجب ان يكون جامعاً ومائناً الى الحد التام  
وهذا التعريف مع كونه ليس كدجاسع ومائع وهذه لطيفة واشتمال على علة واحدة لطيفة اخرى  
وكذا اعلى علتين وكذا اعلى التلوات والاشتمال على الاربع يغاير الاشتمال التلث وان اشتمل عليها ولو قال  
ان هذا التعريف لكاف كان اولى لان لفظة يوهم كون الاشتمال على الاربع لطيفة واحدة غير متضمنة  
للطائف اخرى **قوله** بان يؤخذ بالعكس الى تلك العلة مفهومات يصح حملها على المعرف بالفتح لا بالاد  
انه يؤخذ كل تعريف بالعكس الى العلة الاربع نحو ان بل المراد ان يؤخذ كل تعريف نحو واحد فيكفاة الى العلة  
الاربع فان المجموع هذا المقام قول وما عد من القيود تامة ولما لم يلزم هو الحمل التقيدي لان المهور  
ان لا حمل بين المعرف وبين المعرف **قوله** ولا يجوز التعريف بالمباين بل هو متع كاهو الشهور ولكن قيل  
ان التعريف بالمباين مشحون بكسب الاوباء **قوله** كما مطابقة في الظهور يعني اطلاق المطابقة على تلك  
الدلالة بطريق الاستعارة والنكتة هو التبيين على تفاوت الدلالات المذكورة في الظهور **قوله** لان صورة  
الفكر وهو الترتيب ان كان المراد به المعنى المصورى فلا شك ان الفكر بالمعنى المصورى يتعلق بغيره  
احدها الامور التي يقع فيها الترتيب وهو منزلة المادة والثانية الهيئة العارضة لفلان الامور  
الترتيبية وهي منزلة الصورة للترتيب فاذا انصف كل منهما بما هو صحتها اعنى التادية الى المطلوب كذلك  
الكلام في العباد وان كان المراد بالفكر الامور الترتيبية والامور ما هو وكل منهما اذهاب في كلية رسالة تكملة الوحدة  
**قوله** ليس نفس المؤلف لا شك ان المؤلف واحد اعتبارا لا يعرض الهيئة فالأولى ان يقول ليست الاقوال بل هي عارضة



لها كما لا يخفى **قوله** مسببة عن التاليف وقد مر ان الهيئة الاجتماعية اثر التاليف **قوله** ولو كانت بالطبيعة اي لو كانت دلالة المؤلف على تلك الهيئة بالمطابقة لا تمنع حملها على العرف والتأني للعدم دلالة المؤلف عليها بالمطابقة  
يدري الخلق بالثبوت **قوله** لكن ما فاعلة لتأليفها وفيه محذور لان القوة العاقلة قابلة لافاعلة وحملها على النفس الناطق  
تعق **قوله** ان النفس الانسانية لها محذور ثالثة بما اقوتها وثانية بما تحتها قوتان فالقوة التي تتأثر بحسها  
عن عالم الغيب تسمى قوة نظرية والقوة التي تؤثر بحسها البدن قوة عملية على ما في الحركات فاذا اقرر هذا علم  
ان الفاعل والفاعل هو النفس الناطقة في الحقيقة لكن باعتبار القوتين وانه هذا المقام كلام طويل في اطراف  
الشمسية **قوله** ما تقرن بقولنا لانه هذا يصح باعتبار الشكل الاول ولو اريد ليقبل ما يقرن بقولنا لان  
الضحية وكذا لاحظ رجوع الشكل الباقية واحتمالها في الانتاج الى الاولى **قوله** قال الشاعر **العلماء** وهو قضا  
قيلاتها مع ما ورث في القيليات وهي حكم العقل بطولها وطغييب عن الذهن عند تصور طرية  
ومع تصور اطرافها حصل قيل لم يرتب منجها على ما قال الحكم **قوله** الحس الظاهر قد تم القوى الظاهرة على البلطنة  
لظهور **قوله** البصرى القوة الباهرة وهو الشعر الاول وفيه كلام طويل للحكيم **قوله** السمع اي الشعر الثاني السمع  
اي القوة السامعة المودعة في العصبية المفروضة في مؤخر التام فاذا وصل الهواء الحامل للصوت الى  
تلك العصبية ادركته فاذا وقع الخلط فيها وقع الخلط في السمع **قوله** الشم وهو الشعر الثالث وهو القوة المستودعة في  
زائدتين في مقدم الدماغ كملت في التذوق وهو الشعر الرابع وهو القوة منبثقة في العصب المرفوع على عظم  
اللسان **قوله** اللس وهو الشعر الخامس وهو منشور في العصب الخاطلة لاكثر البدن سيما الجلد **قوله** الباطن الحس  
الباطن اي القوة التي يمكنها الادراك الباطني سواء كانت مدركة او معينة في الادراك الباطني فان اثنين  
منها مدركتان والبواقي معينة في الادراك بعضها حافظة وبعضها متعرف فتصدق على الجميع يكملها الادراك  
وهي ايضا خمس الاول الحس المكتسب وهي القوة التي يرسم فيها الصور الحسية الحس الظاهر التي هي كالمحسوس لها  
قطارها النفس من ثم قد ذكرها فاما كانت هذه القوى لا النفس ادراكها سميت مدركة لها بما جاز في الثانية من القوى المدركة  
الحيا او هو حفظ الصور المرئية في الحس المكتسب اذا غابت الحس عن الحس الظاهرة فهو كذا ان لا يبرهن في زمان ثم يغيب  
ثم يخفى ولو لاحظ هذه القوة لا تمنع معرفة ذلك الغائب الثالث في القوة الوعائية وهي التي تدرك المعاني الجزئية المطلقة بالصورة  
كالعداوة الجزئية التي تدركها الشاة من الذئب في بر من وجه الجزئية تدركها السحابة من امها فيتميل اليها بالربعة القوة الخاطلة  
للمعاني التي تدركها القوة الوعائية كالحزنة ونسبتها التي هي الوعائية نسبة الخيال الحس المكتسب في القوة الخاطلة وهي القوة  
التي تعرف في الصور المحسوسة والعلى الجزئية المتفرقة عنها وتعرف في انارة التركيب والتفصيل وتارة اخرى مثل ان ذى  
الولين وعديم الزمان نصفان ونصف من هذه القوة اذا اشتعلها العقل في مدركها لم يسمت منكروا لانها  
لحس مخدعة ذكرت لها بنده من بيان كيد لا يحصل للعلم غدعة وبالله التوفيق **قوله** موضع الشعر الثالث الى الشعر الخامس

ولم لا كالحس والمخالب **قوله** وهو العقل في القوة **قوله** نسخ المبادئ والمطالب باعتبار المواد  
**قوله** وحقيقة ان نسخ المبادئ المرتبة من مبتدأ الفياض للذهن فيحصل المطلوب فان كان  
حصول المبادئ بسهولة فهي الحسية لان المبادئ تقع في العقل مرتبة وبناق الذهن منها اليها  
بل اطلب في كتاب فليس فيه ترتيب ولا بنا في الحركة الاولى على ما في بعض الحواشي الشرح الشمسية  
**قوله** لان الفكر **قوله** ان القدماء ذهبوا الى ان مجموع الحركات من المطلوب المشعورية الى المبادئ  
النسبية حال كونها مفردات ومنها الى المطلوب منها والاخرى تحصل ترتيب كما ان الحركة الاولى تحصل  
المبادئ ثم انتقل من المطلوب المشعورية الى المبادئ ومنها الى المطلوب افعيها لاي شيء  
منها حركة وذهب المتأخرون الى ان ترتيب الازمة للحركة الثانية فوضع الحركات تلك المبادئ  
لا غير في كلام الحس نظرا لان قد ظهر شيئا من الانتقال ليس بحركة فقول الشارح لا حركة فيها  
محل نظرا لا ينفيها **قوله** المطلوب المشعورية بوجه ما كذا يلزم طلب الجهر في المطلق او كان  
تصورها تصديقا **قوله** لا يكون حجة على الفيني الا اذا كان محجرا ما بعد صاحب حدس معه وفيه نظر  
لان الجريات والحديث والتواترات والحس لا يكون حجة على الفيني من حصول اليقين بها كما في شرح  
القطر **قوله** نشأ الاحتمال اكثر ثم **قوله** ان الحالة التواطع على الكذب انما هو في الحس اذ امر العقل  
مثل حدود العالم وقدمه ان خبر جميع العالم لا يستحيل العقل تواطعهم على الكذب على ما في بعض حواشي  
الشمسية ايضا ثم افادة التواتر اليقين بدعي او نظريان هذا خبر قوم لا يمكن تواطعهم على الكذب  
وكل خبر كذا فهو حق في اليقين والمشهور هو الاول اما خبر النبي فهو في اليقين بطريق النظر لانه  
خبر من دلت المعجزة على صدقه وكل خبر كذا فهو صدق في اليقين وفيه ان الفرق تحكم كذا في بعض  
حواشي شرح الشمسية ايضا فامل **قوله** ما يصدق في القاموس مصداق الشيء ما يصدق  
انتهى فلام الشيء والعصم فالمراد به الخبر والعصية فتميز التواتر عن سائر الاخبار من المشهور وخبر  
الواحد حصول اليقين السامع مع قطع النظر عن الفرائد تدبر **قوله** قال الشاعر **العلماء** فان الذهن يترتب  
في الحال حصول المقام ان تصور الطرفين لا ينفك عنه تصور الوسط وهو لا ينفك عنه ترتيب اليقين فهنا السود ثلثة متعاقبة  
ففي تصور اطرافها حصل بسهولة فيل مرتب منبثقا في فضية ويلها مع ما كاعرف لا يقال ان معنى الزوج انما هو  
التقسيم مساو بين فالوسط عين الطرف لانقول لان ذلك الجواز ان يكون تقي الزوج بالتقسيم بالتساويين في  
بالاخر **قوله** يوفيها جميع الناس هكذا في نسخ هذا وفي غيره يعترف من الاعتراف وهو الصواب في القضايا  
التي تحكم بها العقل بولط عموم اعتراف الناس بها وذلك الاعتراف المصلحة عامة وهي من التاويبيات  
التي تكون الصالح فيها كقولنا العدل حسن **قوله** مراعاة الضعفاء ومراعاة الفقراء بمحمودة تسمى خلقيات



**قوله** فيجوز الحيوان يسمى انفعاليا **قوله** او من شرايع يعني من المشهورات ما يتطابق عليه الشرايع كقولنا الطاعة واجبة او من لا يخوض في النعم واجب ثم المشهورات قد يكون المتقاربا كقولنا تكرار العمل مل ودفع الخصم واجب ايضا للمشهورات اما مشهورة على الاطلاق واما يجب صناعة كقولنا التسلسل بل او عند ارباب مله كقولنا الا لا والبر احرام فان في لا يكون من المشهورات لانها هي التي يعتد بها في عموم الناس على ما قلنا ان الناس بالجميع جميع افراد الناس هي المشهورات على الاطلاق او جميع افراد طائفة وهي المشهورات عند طائفة من الناس وربما تبلغ الشهرة بشرايع التعريف لا يصدق على اليقينية وليس الامر كذلك قد قال صاحب المحاكم وهي المشهورات كالا وليد وغيره لكن لها اعتباران احدهما من حيث انه يحكم محض العقل ويجب قبولها وبهذا الاعتبار تكون يقينيات وثانيهما انه يعرف بعموم الناس بهذا الاعتبار يكون مشهورات للتقليدية معنية التعريف انتهى والاستفاد من قوله ويفرق بينهما ان المشهورات تقابل اليقينية ولعل المشهورات لها اطلاق اعم وهو ما يشتمل اليقينية والخص وهو ما يقابل اليقينية تدبر **قوله** او فرض ماضيه انه افترض خلفه فعه من غير ماضيه ومما علم علم على هذه القضايا توقفها بخلاف الاوليات فانه لا يتوقف فيها **قوله** ان لكل قوم نقوله جميع الناس على الاطلاق او جميع الناس من الطائفة لخصوصية والا لا يكون التعريف جامعاً فتدبر **قوله** ان الجدل يتألف من السليما ايضا كما يتألف من المشهورات او تألف منها والسليما هي القضايا التي تؤخذ من الخصم مسلمة او قد يكون مسلمة فيما بين الخصوم فيبقى كل واحد منهما الكلام في دفع الخرافة او باطله كحجة القياس الفقهاء والقدرة ان قال شارح المطالع القياس الجلي هو المركب من المشهورات او من السليما و يسمى صاحبه مجاد لا والغرض منه اقناع القاصرين عن درجة البرهان والزام الخصم وانتهى قال المحقق في شرح الاشارات ان القياس الجلي مركب من المشهورات ومن صنف واحد من التقريرات وهي التسليمة من المحاطين بل الجلي يجب حفظه اذ لا يستحق ذلك الزاى وضعا وغاية سعيه ان لا يلزم وامساك معترض مدم وضعا وغاية سعيه ان يلزم فالجيب مؤلفة اقسمة ان قلنا من المشهورات المطلقة والمدودة حقا كان او غير حق والى مؤلفها بما يؤلفها بما يسلم من الجيب مشهور او غير مشهور وكان مواد الجدل سليما ومثلا قصورا ايضا ما يتبع بحسب التسليم والتسليم قيل كان اوله او كان غاية الجدل هي الزام او دفعه انتهى **قوله** لا مراد اى من المعجزات وفيه خبر النبي في يفيد اليقين الظن مع انه قد تقرره موضع ان غاية الخطية لاقتناع لئلا جاز استعجال الاستواء والتشيل والضرب الغية المنتجة من الاشكال الاربعة والجواب ان يجوز ان يكون لم يبلغ حد التواتر ولو بلغ يجوز ان يكون دلالة ظن **قوله** مزيد عقل اريد به لازمه وهو العلم **قوله** في تعظيم امر الله بالامتثال لاوامر الله تعالى والاجتناب عن نواهيه تعالى الى حصص الامر بالذكي كركونه للاهل

في باب التعظيم اذ به يحصل الخلية **قوله** كما يفعل الخطباء والوعاظ لم يذكر الفقهاء مع ان ادلتهم دية ظنية اتباعا لما قيل ان الفقد لتريقينية وسبانه مذكورة في كتب الاصول وفيه ان المسئلة للجنها ظنية لما كثر من ان الجتهد وقد يصيب والحق ان كان المراد التمثيل لاينا في غيرهما الا انها خصا بالذكر لكونها مشهورة في هذا الباب على ان القياس الخطابي لا يختص باصدرون احد **قوله** والفرض من العلم ان الشعر مركب من القضايا الخيل من حيث انها مخيلة سواء كانت صدوقا بها او لم يكن وسواء كانت صادقة في نفسها او لم تكن وهي التي لها هية وتا ليف تقيضان تاتر النفس عنها لما فيها من المحاكاة وغيرها حتى ان مجرد الصدق بما يقتضيه ذلك التاثر والوزن تقيدها ووجاهة محاكاة وقد ما والمنطقيين كانوا لا يعتبرون الوزن في حد الشعر ويقتضون على الخيل والمحدثون يعتبرون مع الوزن والجمهور لا يعتبرون فيه الا الوزن والقافية **قوله** وذلك اى في ذكر الترغيب والترهيب شعران الوزن لا يعتبر في حد الشعر بل يفيد رويها كما مر مفسلا **قوله** من حيث الصورة اذ بها ما كان من حيث الخطا في اللفظ فان الخطا في هذا الفكر اطلاقا في الصورة النقوشة على الجدار والافاقيين ليس بشبه الحق بل هو حق بحسب الصورة واللفظ قد يكون فيها معلقا لا يكون غلطه في شيء منها بل يكون منجبا لغيره لما مر به الامام **قوله** وفائدة اللفاطة او الغرض من تأليفها مع العلم بانها لقطعة تغليط لخصم ما يدون العلم بها فالغرض تحصيل المطلوب للجمهور **قوله** الاحتمال من اللفاطة كقوة السهم المحتر زعنها **قوله** يقع فيه الامن عصمه الله تعالى فالراجوز الوقوع للقطع به او الزوم عادي لا على **قال الص** هو البرهان قال شارح المطالع المقصود من البرهان الوصول الى الحق اليقين كما مر **قوله** فيكون كل من هذه الثلاثة قال الحاكم قد كان اداب الحكماء فيمكسلف اذا حالوا ثم بيد قاعدة التعليم لتحقيق الحق انتهى جواب المناهج الحق اعني البراهين القاطعة انتهى فظهر ان المعتمد عليه عند الحكماء اربعة لائنة وظهر الترتيب بينهما ايضا اللهم اجعلنا من الواصلين للحق اليقين لامن القاصرين القانعين بالتقليد والتخمين **قوله** اخر ما قصدنا ايرادا لتوضيح اليقينية الربقية المشهورة لدى المحصولين بل لدى المحققين بالعوض والاغلاق فانها المتأخرة ودرجتها منزلة للفرع بعبارة واضحة متضمنة لفوائد لاربع جهلها لمن اراد الاطلاع على الزام في الزام المقام واكثر الناس يظنون ان الدقة في اليجاز المحل وليس الامر كما فيهم فان عبارة سيد المحققين واضحة على كل ذي فهم في بادى النظر ويزعم انه فهم المقصود في ترجيع الى حواشي نفسه بعيدة بمراحل عنه ومع ذلك الوضع لا يخلو عن اختصار وياجاز فان الفن من ادق العلوم حتى صرح شارح المطالع في مواضع من كتابه الفصل



حاجة التقصيل بانه مختصر واعتذره كثير من المسائل لا يليق تفصيله هذا المختصر ثم قال جامع هذه  
الكليات تمت الحاشية في ليلة من احدى عشرة ومائة والى الله المآل جعلها نافعا لولد محمد السعيد  
لازال مسعودا والداين وارباب الانصاف واحفظها عن ارباب الاعتصاف اللهم اجعلها  
مقبولة لديك فلك الحمد والشكر اولا وآخر وصل على نبيناك المصطفى وال  
وصحبه الذين هم نجوم الاهتداء وائمة اهل النظر واهل التقوى وللمد  
لله رب العالمين وقد وقع الاختتام عليهم هذه الحاشية  
في يوم الاحد عشر من شهر ربيع الاول من سنة الثامن وثلثمائة  
ومائة والى الله المآل ضعف العباد السيد علي بن  
المعيل غفر الله له ولوالديه واحسن  
اليها واليه جنات النعيم

